عرض الخطة

المقدمة

الفصل الأول: الدبلوماسية الثقافية الفرنسية: أدواتها وأدوارها

المبحث الأول: «الثقافي» في الدبلوماسية الفرنسية

المطلب الأول: الثقافة عنصرا مهما في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: أهمية الدبلوماسية الثقافية لفرنسا وتطورها

المبحث الثاني: مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية

المطلب الأول: الدبلوماسية الثقافية الفرنسية = معطيات وأرقام

المطلب الثاني: مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية وأجهزتها

المطلب الثالث: توزع المؤسسات الثقافية الفرنسية، ومناطق النفوذ (التاريخية والمستهدفة)

المبحث الثالث: أدوار ومهام مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية

المطلب الأول: الأدوار المعلنة

المطلب الثاني: الأدوار غير المعلنة

الفصل الثاني: السياسة الثقافية لفرنسا في الجزائر تاريخا وتقنينا وتنفيذا

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الثقافية الجزائرية الفرنسية

المطلب الأول: فترة الاحتلال= الاستثناء الفرنسي يصنع استثناء جزائرية

المطلب الثاني:ما بعد الاستقلال = الشراكة الاستثنائية

المبحث الثاني: الإطار القانوني للعلاقات الثنائية الثقافية بين الجزائر وفرنسا

المطلب الأول: اتفاقيات إيفيان = تأسيس العلاقة بين الدولتين

المقدمة

إذا كانت الدبلوماسية تتيح للدول أن تنسج وتحافظ على علاقاتها بعضها ببعض، لتتعايش سلميا؛ فإن التبادلات الثقافية تضمن أيضا معرفة أعمق وتفاهما أكبر بين الشعوب.

وإدراكا من القوى الدولية الكبرى لأهمية «الثقافي» في «السياسي»، ودوره في العلاقات الدولية المعاصرة، وإمكانية تحول «العامل اللغوي في أي وقت إلى عامل سياسي ... فاللغات تمثل رهانا اقتصاديا، وثقافيا، وعلميا، وعلى صعيد الهوية؛ وهي تمثل أيضا رهانا جيوسياسا»[1]، ؛ فإنها ما فتئت تبحث لنفسها عن مواطئ أقدام في كل دول العالم، لنشر ثقافتها، وبسط نوع من النفوذ المعنوي (أو التقبل لها) بين الشعوب؛ ولتسهم ـ ربما ـ (وفق قانون التأثر والتأثير) في الانفتاح على «الآخر»، وفتح قنوات لحوار الحضارات، والتعايش السلمي بين الشعوب.

ولقد أصبح للثقافة مجال مهمّ في السياسات الخارجية لكل الدول (لا سيما الكبرى منها)، خاصة بعد التغيرات الحاصلة في المجتمع الدولي، والعواقب التي صارت تجنيها الدول الكبرى من تدخلها المباشر (عسكريا كان أم سياسيا) في دول ذات سيادة.

وليست فرنسا بعيدة عن هذا الطرح، بل لعلها أهم من يروج لفكرة استثمار الثقافة في السياسة الخارجية ويعدها: «ميزة لها في عالم متحرك»[2]، إذ أنها تعد نفسها: «حاملة ثقافة، وقيم، ومبادئ ... ولأجل هذا فإن لها موقعها المتميز في هذا المجال، إذ تعتبر رابع قوة ثقافية في العالم، بما تستبطنه من مخزون ثقافي رمزي، وبما تسخره من وسائل ثقافية عبر العالم»[3].

---

1 Massart-Piérard Françoise, «Espaces linguistiques comparés : trajectoires et processus transversaux», Revue internationale de politique comparée, 2007/1 Vol 14, Pp 165-192, Pp 179-181.

2 نظمت وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية بالتعاون مع المعهد الفرنسي يومي الاثنين والثلاثاء 12 و13 ديسمبر 2011 ملتقى عنوانه: الدبلوماسية الثقافية: وسيلة ناجعة لفرنسا في عالم متحرك [Diplomatie culturelle : Un atout pour la France dans un monde en mouvement]؛ انظر الملحق رقم: 03.

3 Melloul Frank, Quelle diplomatie Culturelle pour la France? Sa place, son rôle?, *Intelligence Culturelle*. Journée d'étude UNESCO, 3 Février 2011.

وبحكم التاريخ، والقرب الجغرافي، والواقع اللغوي المفرز بسببهما، فإن لفرنسا مصالح ثقافية (واقتصادية وسياسية) ترعاها بالجزائر؛ ترعاها بالطريق الدبلوماسي التقليدي من جهة، وبمختلف الوسائل الأخرى من جهة ثانية، للحفاظ على امتدادها الجيو ثقافي في الجزائر، على اعتبار أنها أكبر دولة فرنكفونية غير منضمة- في الوقت ذاته- إلى منظمة الفرنكفونية.

«إن دور ومكانة أي دولة في العالم، لم تعد تقاس فقط بقوتها، واقتصادها، وقدراتها العسكرية؛ فكل عوامل القوة هذه، ليس لها كبير تأثير مالم تملك هذه الدولة القدرة على «الإغراء» بأفكارها ومعارفها وثقافتها»[1]؛ ليتقبلها «الآخر»، أو لتصل من خلال ذلك إلى مصالحها التي تنشدها.

1. الإشكالية:

الدبلوماسية الثقافية، هي بعد مهم في العلاقات الدولية، فهي الركن الثالث للسياسة الخارجية حسب ويلي براندت (Willy BRANDT)[2]؛ فقد: «تعامل النشاط الدبلوماسي عبر تاريخه الموازي لواقع تطور العلاقات الدولية، بوصفه الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة مع ثلاثة أبعاد رئيسة: أولها البعد السياسي، ويتناول كل ما يتعلق بإدامة ونمو الكيان السياسي للدولة في إطار علاقات الصراع والتعاون بين أطراف المجتمع الدولي. والبعد الثاني تمثل في الجانب الاقتصادي، عندما تطورت علاقات الأمم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلا من أشكال النظام الدولي. وثالث هذه الأبعاد هو الجانب الثقافي الذي عبر عن إحساس الشعوب والنخب الحاكمة بان ثقافتها ومبتكراتها هي من المنجزات الإنسانية الحضارية وجزء من عوامل قوة الدولة المضافة التي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية التي تسعى من خلالها لتحقيق المكانة والمنزلة الدولية،وهو بهذا الوصف يختلف عن مفهوم العلاقات الثقافية التي سبقت الدبلوماسية الثقافية من حيث التطبيق بوصفها عملية تبادل ثقافي تمتاز حركتها بالميكانيكية والتجزئة ومرتبطة بقطاعات معينة دون سواها ، في حين ارتبطت الأخيرة بتخطيط شامل ومبرمج من قبل صناع السياسة الخارجية للدولة»[3].

1 Melloul Frank, Ibidem.

2 Cité: TALBOT P., « *La* Diplomatie culturelle, ou l'art de tirer les bords » (résumé), in *La Culture dans les Relations Internationales*, 2002, Rome, Ecole Française de Rome, p. 457, 470 p.

3 نعمة محمد فاضل: «الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية »، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية ، العدد: 2466، 15 / 11 / 2008.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153363.(تاريخ الاطلاع: 2012/11/15)

ولقد عرفها الباحث والسياسي والمؤلف الأمريكي الدكتور ميلتون سي كامينغز ـ نقلا عن معهد الدبلوماسية الثقافية ـ على النحو التالي: «تبادل المعلومات والأفكار والقيم والنظم والتقاليد والمعتقدات، وغيرها من جوانب الثقافة، بقصد تعزيز التفاهم المتبادل» [1].

وفي ظل منطق العولمة الحالي، يحاول المنظرون أن يخرجوا بالدبلوماسية الثقافية من مفهومها الكلاسيكي، الذي قد ينحصر في الانتشار والإشعاع الثقافي، إلى مفهوم أكثر اتساعا وابتكارا وشمولية[2].

هذا المفهوم الذي يتقاطع مع مصطلحات حديثة الظهور نسبيا، مثل مفهوم «القوة الناعمة» الذي ابتكره جوزف.س ناي سنوات 1990[3]؛ والذي قد تلخصه مقولة لتسان زو في كتابه فن الحرب: «الانتصار دون قتال» [4]، فهو عبارة عن القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للقيام بعمل ما يتفق مع ما نريده[5]، هذا المصطلح الذي يركز على دور الثقافة النخبوية في إنتاج القوة الناعمة، وأهمية المبادلات الأكاديمية والعلمية في تكوين نخب متعاونة (أو متبنية لنفس الأفكار)، ودور الثقافة الشعبية المتمثلة في الأفلام والأغاني والرياضة وما إلى ذلك مما يبث قيم تلك الدولة حتى وإن بدت سطحية مبتذلة[6].

ويتقاطع مفهوم «الدبلوماسية الثقافية» أيضا بدرجة أقل مع مصطلح آخر هو: «الدبلوماسية العامة» (Public diplomacy)[7]، حيث يتم استخدام الثقافة العامة من الدول المهيمنة للحفاظ على مصالح معينة[8].

---

1 نعمة محمد فاضل، نفس المرجع.

2 Gazeau-Secret Anne, « *Pour un "soft power" à la française: du rayonnement culturel à la diplomatie d'influence* »; Rena hors les murs, Mars 2010, No 399, pp 9- 13.

3 جوزف س. ناي، عميد كلية كيندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، وكان رئيس مجلس المخابرات الوطني و مساعد وزير الدفاع في أميركا. ومبتكر مصطلح "القوة الناعمة" (Soft power) 1990.

4 Gazeau-Secret Anne, Ibid, p10.

5 ناي جوزف. س: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (البجيرمي محمد)، السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى 2007. ص 25. بواسطة: أحمد حسن المعيني: « قراءات: كتاب "القوة الناعمة" لجوزيف س. ناي» ، *ملحق شرفات الثقافي*، جريدة عمان، 17 مارس 2010.

6 ناي جوزف. س، نفس المرجع، ص 82.

7 فياض إبراهيم: «چارچوب تئوريک ديپلماسی فرهنگی» [الإطار النظري للدبلوماسية الثقافية]، مدونة الأستاذ الدكتور فياض إبراهيم: (شابكة)، http://ebrahimfayyaz.parsiblog.com/posts/2 (تاريخ الاطلاع: 18\12\2012)

8 فياض إبراهيم، نفس المرجع.

- وبما أن الدبلوماسية الثقافية «تمثل أحد أهم خمسة دعائم للدبلوماسية الفرنسية»[1]، وهي «مكون أصلي للاستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية، تمدها مؤسسة الفرنكفونية بوهج جديد»[2].

- وبما أن الحكومة تخصص ما يقرب من 800 مليون أورو سنويا[3] في مختلف أضلع نشاط دبلوماسية التأثير والدبلوماسية الثقافية الفرنسية، ما جعلها أقدم وأكبر تمثيل مؤسساتي ثقافي في الخارج بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي[4]. فإن دراسة أدوار هذه الدبلوماسية الثقافية، ووظائفها، وأدواتها وانعكاساتها يكتسي أهمية كبرى.

وقد تمحورت إشكاليات دراسات سابقة عن الدبلوماسية الثقافية الفرنسية[5] ـ كان أكثرها إن لم نقل جميعُها من إنجاز باحثين غربيين من فرنسا وغيرها ـ حول تأثير الاقتصاد على تحديد أهداف الدبلوماسية الثقافية لفرنسا بدقة، ومقدار الحاجة إليها في ظل الأزمة الاقتصادية[6]؛ أو عن الحاجة إلى ضخ ديناميكية سياسية في الرسالة الثقافية لفرنسا وتطويرها بما يتماشى مع ركب العولمة المتوثب، والهجمة الثقافية الدولية خاصة عند الدول التي «تتخذ الفرنسية وسيلة للوصول إلى العصرنة»[7]، أو عن كيفية المرور من سياسة النشر والإشعاع الثقافي إلى قوة ناعمة ذات أهداف واضحة، ومجال نشاط أكثر اتساعا في منطق العولمة.[8]

---

1 Melloul, Frank, op.cit.

2 BERTONCINI Yves, La diplomatie culturelle de la France. Paris, IEP, 2004-2005.

3 انظر ص: 27.

4 انظر ص: 34.

(5)ـفيما لم نقف على أية دراسة خاصة تناولت الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

6 Gazeau-Secret Anne, *op.cit.*, p9.

7 Kristeva-Joyaux Julia, LE MESSAGE CULTUREL DE LA FRANCE ET LA VOCATION INTERCULTURELLE DE LA FRANCOPHONIE, Avis présenté au CONSEIL ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL, 2009. p 33. Publication électronique sur : *La Documentation Française : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/rapports-publics/094000309/index.shtml* Date de visite : 05/05/2013)

8 BERTONCINI, Yves, *op.cit*.

ومع افتراض أن جمْعَ كل الأجهزة الثقافية الفرنسية في الخارج في مؤسسة واحدة اسمها: «المعهد الفرنسي»[1] يعدُّ سياسة جديدة للخارجية الفرنسية، تهدف تركيز الجهود فيما يخص الدبلوماسية الثقافية[2].

وبالنظر إلى أهمية الجزائر التاريخية واللغوية بالنسبة لفرنسا، فإن بحث النشاط الثقافي الفرنسي فيها، يستدعي الدراسة، بهدف معرفة الأهمية التي توليها فرنسا للجزائر على اعتبار أنها أكبر بلد فرنكفوني في حوض المتوسط، ومدى ارتباط النخب المثقفة بالثقافة الفرنسية.

من خلال كل ما سبق، فإن البحث يسعى إلى الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل التالي:

كيف تسعى فرنسا لحماية مصالحها في الجزائر بواسطة دبلوماسيتها الثقافية؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات الثقافية بين فرنسا والجزائر، وما مدى التزام فرنسا به؟
- ما هي أدوار وأدوات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر ؟
- ما تأثير وسائل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في النخب الجزائرية من خلال مناشطها؟ وهل لهذا انعكاسات على السياسة الثقافية واللغوية المنتهجة في البلاد وعلى الهوية الوطنية؟

2. الفرضيات:

- تحاول فرنسا الحفاظ على مكتسباتها الثقافية في الجزائر، لخلفيات تاريخية، ولمصالح براغماتية، بواسطة المعهد الفرنسي، الجهاز التنفيذي لدبلوماسيتها الثقافية.

---

1 ابتداء من جانفي 2012، صهرت المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر (وعددها خمسة: الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، وهران، تلمسان)، ومصالح التعاون الجامعي، والتعليمي، واللغوي، والثقافي في السفارة الفرنسية بالجزائر؛ صهرت جميعا في بوتقة واحدة اسمها: "المعهد الفرنسي للجزائر" (Institut Français d'Algérie).

2 داركوس كزافيي [Darcos Xavier]، في برنامج "الضيف"، على قناة TV5 monde؛ عرضت بتاريخ: 20/سبتمبر/ 2010. <http://www.tv5.org/cms/chaine-francophone/Revoir-nos-emissions/L-invite/Episodes/p-12987-Xavier-Darcos.htm>

- تعمل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على التأثير في النخب المتعلمة، قصد الحفاظ على مكتسبات هذه اللغة في الإدارة، والتعليم.

- الدبلوماسية الثقافية أحد أذرع النشاط النيو كولونيالي الفرنسي في مستعمراتها السابقة.

3. حدود الدراسة

يتناول موضوع هذا البحث الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر ، فهو محدد من حيث المدى أي علاقات البلدين، ومن حيث المكان: الجزائر؛ كما هو محدد زمنيا حيث حصر أولا في الفترة الممتدة بين 2007 إلى الآن بسبب أن أهمّ اتفاقية شراكة (السارية المفعول في هذه الفترة) قد وقعت سنة 2007؛ ثم في الفترة المبتدئة في جانفي 2012، تاريخ انطلاق المعهد الفرنسي، الجهاز التنفيذي لسياسة فرنسا الخارجية في الجانب الثقافي. لكن هذا لم يمنع من الرجوع إلى مختلف المحطات السابقة التي شهدتها العلاقات الثقافية الثنائية، خاصة ما تعلق بالخلفيات التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، ولا سيما في شقها الثقافي؛ لأنه في ضوئها يمكن أن يستطلع الحاضر.

4. الإطار المنهجي للدراسة

لكل بحث علمي أو دراسة أكاديمية منهج خاصّ تتبعه في معالجة المشكلة التي تطرحها، تهدف من خلالها الوصول إلى نتائج، فالمنهج يعرّف على أنه: «الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة»[1].

وتفرض طبيعة الموضوع، استخدام أكثر من منهج، فالظواهر السياسية والاجتماعية هي ظواهر معقدة ومركبة متعددة الأبعاد والمتغيرات، ما يصعّب من مهمّة دراستها اعتمادا على منهج واحد. هذا دفعنا إلى الاستعانة بأكثر من منهج، منها: المنهج الوصفي، الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات حول معطيات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية عامة وفي الجزائر بشكل خاص، ودراستها كما هي في الواقع العملي، ووصفها وصفا كميا أو كيفيا. والمنهج المقارن، لفهم ومقارنة تنافس الدول الكبرى على مناطق للنفوذ الثقافي عبر العالم.

1 بوحوش عمار – الذنيبات محمد محمود: منهج البحث العلمي، عمان، الأردن، مكتبة المنار،1989،ص 20.

وأيضا، فستعتمد الدراسة على تحليل المحتوى، لقراءة المناشط الثقافية الفرنسية في الجزائر، ومحاولة تفسيرها.

وللإشارة فقد استخدمنا أداة المقابلة لجمع مادة علمية من مسؤولين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، أثناء فترة التربص، وقائمين على النشاط الثقافي الفرنسي في الجزائر.

5. الإطار النظري للدراسة

يقتضي تحليل ودراسة السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، وأبعادها استخدام إطار نظري مناسب، بناء على مقاربة متعددة.

حيث سيتم في جزء من الدراسة التحليل في ضوء من **نظرية التبعية**، التي تحاول تفسير العلاقات الفرنسية الجزائرية على أنها علاقات تبعية. التي تدرس العلاقات غير المتكافئة، والهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بين الدول المستعيدة لاستقلالها، والدول الكولونيالية.

«ولعل كتاب ف.ماهلر (V.MAHLER) المعنون: " Dependency approaches to international political economy" هو الأشهر من حيث عرض هذه المقاربة النظرية، حيث طور ماهلر من خلال بحث ميداني عبر عدد من دول العالم، نموذجا تفسيريا للتبعية، بتحديد عدد من أشكال التبعية الخارجية، ومنها: "**العلاقات الثقافية**" التي يعتبرها: "الإسمنت الفعلي لهذه العلاقات غير المتكافئة، القائمة على الهيمنة مقابل التبعية، لأنها ضرورية لتنشيط الهيمنة السياسية للمركز على المحيط، بالتأثير فعليا في عمليات الحفاظ على إنتاج النخب، خاصة بالتركيز على المساعدات التقنية في التكوين، والبرامج، واللغة التعليمية، والمساعدات الإعلامية بصفة تروج لصورة إيجابية لدول المركز، والعلاقات المتميزة لصالح البلدين، وأكذوبة التاريخ، والإنسانية" [1] ».

---

1 Mahler (V.A.): Dependency approaches to international political economy; A cross-national study, Columbia University Press, New York, p 34.

بواسطة: برقوق، سالم؛ السياسة المغاربية لفرنسا: تعاون، تبعية، هيمنة؛ رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2004 ابتداء من ص: 56.

وسيرتكز أيضا في مستوى آخر من التحليل، في جزء من الدراسة على **نظرية ما بعد الاستعمار**: التي تحلل كل ما أنتجته الثقافة الغربية باعتباره خطابا مقصديا يحمل في طياته توجهات استعمارية تجاه الشعوب التي تقع خارج المنظومة الغربية. وتستعمل وسائل وأدوات مختلفة، لتنميط ثقافة المستعمَر بغية السيطرة على مجال الهيمنة، وتوسيع مدركات التبعية[1].

وتعنى دراسات ما بعد الاستعمار بتحليل الصراع والتناقض القائم بين البنى التقليدية الأصيلة، و"الحداثة" التي يزعم الاستعمار أنه جاء بها[2]. وقد ظهرت هذه النظرية النقدية الأدبية والاجتماعية، مرافقة لنظرية ما بعد الحداثة، في الثلث الأخير من القرن العشرين، وعرفت تعاريف عدة، لعل أهمها وأكثرها تكثيفا هو تعريف إدوارد سعيد (أحد الرواد الأوائل الذين عمقوا الإطار النظري، والفلسفي، لهذه النظرية): "ما بعد الاستعمار يستخدم ليغطي كل الثقافات التي تأثرت بالعملية الإمبريالية من لحظة الاستعمار حتى يومنا الحالي"[3].

سنستفيد من هذه النظرية، في دراسة آثار فرنسا الاستعمارية في الجزائر أثناء الاستعمار، وبعد استعادة السيادة الوطنية، وسنستفيد أيضا منها في تحليل الخطاب النيو – كولونيالي، من خلال برامج ومناشط المعهد الفرنسية في الجزائر.

6. خطوات البحث

قسمت الدراسة إلى فصلين، تفرّعت بدورها إلى مباحث ومطالب فرعية.

أما **الفصل الأول** فقد كان كالتوطئة الضرورية للموضوع؛ عرضنا فيها للدبلوماسية الثقافية الفرنسية: أدواتها وأدوارها؛ حيث مهدنا بالحديث عن أهمية الثقافة في العلاقات الدبلوماسية عامة، ثم أهميتها في الهيكلية الدبلوماسية الفرنسية، مع ذكر هيكلة الجهاز الدبلوماسي الفرنسي بكليته؛ وبحث خلفيات اهتمام فرنسا بالجانب الثقافي، على مدار تاريخها، من الزمن الذي كانت ترفع فيه شعار "الرسالة الحضارية" إلى زمن الدبلوماسية الثقافية؛ والأهمية التي تحتلها الثقافة في السياسة الخارجية الفرنسية، كما عرضنا لتطور مؤسسات الدبلوماسية الثقافية، وأجهزتها، ودور

---

1 بابا، هومي؛ موقع الثقافة، (ثائر الأديب)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص. 74.

2 سعيد، إدوارد؛ الثقافة والإمبريالية، (كمال أبو ديب)، بيروت، دار الآداب، 1998، ص 57. (بتصرف)

3 نفس المرجع، ص 62.

كل منها. لنختم الفصل بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الثقافية الفرنسية في العالم (خاصة المعاهد الفرنسية)، وتحديد مناطق النفوذ (التاريخية منها والمستهدفة)؛ والمقارنة بين فرنسا وبعض الدول الكبرى في تنافسها على مناطق النفوذ الثقافي.

أما **الفصل الثاني**: فكان دخولا في صلب الموضوع، حيث هدفه الإحاطة بكل ما يحيط العلاقات الثقافية الفرنسية الجزائرية، وما يضبطها من أطر قانونية، واتفاقيات ثنائية. وفي هذا الفصل، كان من الضروري التعرَض أولا إلى تاريخ العلاقات الثقافية الجزائرية الفرنسية، بين فترة الاحتلال وما شابها من فرض وهيمنة ثقافية ولغوية من المستعمر (بين الرسالة الحضارية، ومحاربة الهوية الوطنية)؛ وفترة الاستقلال (التي حاولنا أن ندرك مكانة الثقافة الفرنسية خلالها) عارضين لاتفاقيات إيفيان التي كانت تأسيسا للعلاقة بين الدولتين. ثم إلى الإطار القانوني المنظم للعلاقات االثنائية الثقافية بين الجزائر وفرنسا ثانيا تعريجا على أهم الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدولتين، وتركيزا على الوثيقة الإطار المنظمة للعلاقات الجزائرية الفرنسية (2007 ـ 2012). ثم حاولنا رصد حقيقة العلاقات الثقافية الثنائية؛ مهتمين بالشق الذي يعنينا، وهو المناشط الثقافية الفرنسية في الجزائر، من خلال المعاهد الفرنسية في الجزائر، وكل الأجهزة والمؤسسات التي ترتبط بها أو يكون مقرها فيها كمؤسسة: "كامبوس فرانس" (Campus France)[1]، وغيرهما من المناشط إن وجدت. ثم حاولنا أن نجيب عن سؤال ماذا وراء النشاطات الثقافية الفرنسية في الجزائر؟ بمحاولة تحليل برامجها المختلفة في سياقها الزماني والمكاني، والأهداف المرصودة من خلالها.

7. تحديد المفاهيم

تحديد المفاهيم مهم، لأنه يساعدنا على فهم الإطار الذي نعمل به، والبيئة التي نشتغل عليها، وما نأخذه بعين الاعتبار وما لا نأخذه من محددات. والحق أن مفاهيم عدة تتداخل لدى كثير من الباحثين عند الحديث عن الدبلوماسية الثقافية، كما ألمحنا إليه في موضع سابق، مثل مفاهيم: القوة الناعمة (Soft Power)، أو القوة الذكية (Smart Power)، أو الدبلوماسية العامة (Diplomatie publique)، أو دبلوماسية التأثير (La diplomatie d’influence).

1 اخترنا أن نثبت التسمية كما هي، دون تصرف في ترجمتها لأنها اسم علم على المؤسسة، وهكذا هي تثبت في موقع وزارة الخارجية الفرنسية باللغة العربية؛ ويمكن ترجمتها بـ"الكلية الفرنسية" مثلا. (وقد اخترنا نفس الشيء مع: "الآليانس فرانسيز" L’alliance Française ـ التي قد تترجم بـ"الرباط الفرنسي").

ولسنا بصدد التعرّض ابستمولوجيا لهذه المفاهيم، بالبسط في ضبط حدودها وحصر الفروق بينها، فلهذا موضع آخر لموضوعات أخرى؛ لكن يكفينا هنا ـ كي نتمكن من تجريد مفهومنا "الدبلوماسية الثقافية" الذي نريد تعريفه لتحديد إطار بحثنا – أن نحصر بإيجاز الفروق بين هذه المفاهيم المذكورة؛ ويمكن أن يقال إن بينها عموما وخصوصا، فمفهوما "القوة الناعمة" أو "القوة الذكية" مثلا أوسع دائرة من الدبلوماسية الثقافية، وإن كانت الثقافة تحتل فيهما مكان الصدر فـ «الثقافة هي وسيلة مهمة للقوة الذكية»[1]، وكذلك بالنسبة للمفاهيم الأخرى، فنجد من يجعل "دبلوماسية التأثير" خارجية، و"الدبلوماسية العامة" في المنتصف، أما الثقافة فهي وسيلة لهذه الدبلوماسية العامة، ولدبلوماسية التأثير، وهي في القلب[2].

وسنحاول في هذه الجزء من الإطار النظري للدراسة تحديد مفاهيم ستتردد في هذا البحث، ما يوجب علينا ضبط مفهوم إجرائي لكل منها، يمكن من خلالِه حصر الموضوع، وفهم تحليلنا في إطاره.

وقد ارتأينا أن نحدد مفاهيم كل من: الدبلوماسية الثقافية، الثقافة، النخبة، الهوية، التعددية الثقافية.

1. مفهوم الدبلوماسية الثقافية (= السياسة الثقافية الخارجية)

اختلفت آراء الأكاديميين في تعريف هذا المفهوم، بين موسّع له حتى يكاد يصبح مرادفا للقوة الناعمة أو دبلوماسية التأثير، وبين مضيّق له حاصر.

1) مفهوم ملتون كَمِنقس[3] الكلاسيكي للدبلوماسية الثقافية، وهو مفهوم متداول لدى كثير ممَن كتب بعده عن الدبلوماسية الثقافية[4]

«*هو تبادل الأفكار، والمعلومات، والقيم، والنُظم، والتقاليد، والمعتقدات، وغيرها من مظاهر الثقافة بين الأمم والشعوب، بغاية تعزيز التفاهم المشترك وتشجيعه*»[5].

---

1 داركوس كزافيي [Darcos Xavier]، في برنامج "الضيف"، مرجع سابق.

2 نفس المرجع.

3 أكاديمي العلوم السياسية.

4 ينظر مثلا: Busson Marie-Pierre, « La diplomatie culturelle : levier stratégique au cœur des lutte d’influence ? ». Rapport évolutif pour : Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture

5 Cummings, Milton C. Jr. Cultural Diplomacy and the United States government: a Survey, Washington: Center for Arts and Culture. 2003. P:1.

2) تعريف د. إميل كونستانتينسكو[1] للدبلوماسية الثقافية:

« تبادل الأفكار، والمعلومات، والفنون، وغيرها من جوانب الثقافة فيما بين الأمم وشعوبها. من أجل تعزيز أواصر الصداقة والتفاهم بينها، ما يمكن أن يكون طريقا ذا اتجاهين بدلا من طريق ذي اتجاه واحد. كما هو الحال عندما تركز أمة جهودها على تعزيز لغتها الوطنية، وشرح سياساتها وعرض تاريخها، لبقية العالم »[2]

3) تعريف جوليا كريستيفا - جوايو (Kristeva-Joyaux Julia)[3]

« يمكن تعريف الدبلوماسية الثقافية بصفتها مسارا من الإجراءات، تقوم على وتستفيد من تبادل الأفكار والقيم والتقاليد وغيرها من جوانب الثقافة أو الهوية، سواء أكان ذلك لتعزيز العلاقات، أم لتقوية التعاون الاجتماعي والثقافي، أم لتدعيم المصالح الوطنية؛ الدبلوماسية الثقافية يمكن أن تمارس من قبل القطاع العام أو الخاص أو المجتمع المدني »[4].

4) تعريف برونو راسين (B.Racine)[5]:

« يقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها، وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى؛ وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معيّنة يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدولة خارج حدودها ـ أي في الدول الأخرى ـ بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب، وخلق المناخ لكل نظام سياسي لأن يتفهم ويدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى »[6].

---

1 الرئيس الأسبق لرومانيا (1996 ـ 2000)، رئيس جامعة بوخارست (1992 ـ 1996)، ورئيس الأكاديمية ICD– للدبلوماسية، (منذ 2011 وحتى يومنا هذا).

2 ينظر: http://www.culturaldiplomacy.org/index.php?en_culturaldiplomacy؛ تاريخ الاطلاع: 04\05\2013.

3 عالمة نفس وكاتبة فرنسية من أصول بلغارية، بروفيسور بجامعة باريس VII.

4 من مشاركة في الملتقى الدولي: الدبلوماسية الثقافية: وسيلة ناجعة لفرنسا في عالم متحرك (سبق الحديث عنه)، تنظيم وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية بالتعاون مع المعهد الفرنسي، 12 و13 ديسمبر 2011 بـ"الكوليج دي فرانس"؛ في الندوة المعنونة بـ: الدبلوماسية الثقافية، والتحولات في العالم (Diplomatie culturelle et les mutations du monde). ينظر: الملحق رقم: 03؛ القرص المضغوط المرفق: Introduction "Diplomatie culturelle et les mutations du monde" - Vidéo Dailymotion.flv01ـ

5 المدير السابق لمركز جورج بومبيدو، والمدير الحالي للمكتبة الوطنية الفرنسية.

6 من مشاركة ألقاها في ملتقى : الدبلوماسية الثقافية: وسيلة ناجعة لفرنسا في عالم متحرك (مرجع سابق). ينظر: الملحق رقم: 03؛ القرص المضغوط المرفق؛

01ـIntroduction "Diplomatie culturelle et les mutations du monde" - Vidéo Dailymotion.flv

ويقول أيضا: «[...]دبلوماسيتنا الثقافية، أي جهاز الدولة المستثمر لترويج الثقافة»[1].

5) **فيما نختار أن يكون مفهوم الدبلوماسية الثقافية كالآتي**[2]:

«الدبلوماسية الثقافية لدولة ما، هي مجموع الوسائل المسخرة من السلطة التنفيذية، بهدف تمثيل الثقافة الوطنية في الخارج.

في الحالة الفرنسية، فإن هذا المجال هو مهمة وزارة الشؤون الخارجية. فالدبلوماسية الثقافية تعتبر جزءا من العلاقات الخارجية، لا جزءا من السياسة الثقافية للدولة.

ويأتي مصطلح: "السياسة الخارجية الثقافية" و"الدبلوماسية الثقافية" بمعنى واحد».

2. مفهوم الثقافة

تتنوع وتختلف التعريفات لمصطلح الثقافة في الأدبيات؛ وقد جمع أ.كراوبر و س. كلاكهون في عمليهما: "الثقافة، نظرة نقدية للمصطلحات، والمفاهيم" (Culture. A Critical Review of Concepts and Definitions) جمعا 168 مفهوما، قسماها إلى ستة أقسام[3].

لكن نكتفي هنا بمفهوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة العلوم (يونسكو)، الوارد في إعلان مكسيكو عن السياسات الثقافية سنة 1982:

«هي جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات...»[4].

1 راسين برونو، المرجع نفسه.

2 Lanoë, Elise : La culture au service de la diplomatie ? Les politiques culturelles extérieures de la RFA et de la France au Brésil (1961-73), Thèse présentée pour l'obtention du grade de docteur en Études Germaniques (spécialité civilisation), universite lille 3 – charles de gaulle, France, 2012, pp.15-17.

3 Ryniejska – Kiełdanowicz Marta, Cultural Diplomacy as a Form of International Communication, Institute for Public Relations BledCom, pdf file (in 21 pages) on: www.instituteforpr.org. p2.

4 بن نعمان، أحمد؛ «العلاقة العضوية بين الثقافة والهوية»، أعمال الملتقى الوطني الأول حول دور العلوم الإسلامية في إرساء الهوية ومواجهة التحديات المعاصرة، المنعقد يومي 4-5 ماي 2010، جامعة عمار ثليجي (الأغواط)، صص 23-41. ص 25.

3. مفهوم الهوية

تعتبر الهوية من المصطلحات الأكثر تداولا في الساحة السياسية والساحة الثقافية على امتداد الكرة الأرضية، وهو مفهوم حديث لا يتجاوز نصف قرن تقريبا. ويمكن تعريفها بأنها:

« مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الأمة أو هذا الشعب» [1].

4. مفهوم النخبة [2]

يشير المفهوم إلى الفئات التي تحظى بنوع من التميز داخل حقل اجتماعي ما، كما تمارس نوعا من الريادة داخل هذا الحقل [3]. والنخبة دائما ما تكون خاضعة موضوعيا لديناميكية الصراع الاجتماعي، ببعديه العمودي والأفقي.

ويتم تصنيف النخب على أساس بسيط قطاعي (نخبة سياسية-نخبة ثقافية - نخبة عسكرية..الخ) أو موضوعاتي (نخب الثروة-نخب القوة-نخب المعرفة-نخب الاستحقاق-نخب الوراثة-نخب السلطة...)، أو موضعي (نخبة محلية-نخبة وطنية..) [4]، لكن التصنيف المتواتر هو التصنيف القطاعي المتداول لبساطته ووضوحه النسبي. وهو التصنيف الذي سنعتمده هنا.

---

1 نفس المرجع، ص 23-24.

2 يمكن مراجعة: بينيت طوني – غروسبيرغ لورانس – موريس ميغان، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، (ترجمة: سعيد الغانمي)، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2010. ص 667.

3 سبيلا، محمد، النخبة السياسية والنخبة الثقافية في مغرب ما بعد الاستقلال، موقعه الخاص على الشابكة http://www.mohamed-sabila.com/maqal18.html (تاريخ الاطلاع: 2013/09/21)

4 المرجع نفسه.

الفصل الأول: الدبلوماسية الثقافية الفرنسية: أدواتها وأدوارها

المبحث الأول: «الثقافي» في الدبلوماسية الفرنسية

سبق في المقدمة أن فرنسا تولي للثقافة الأهمية البالغة في سلم أولوياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، بل إنها أول من وظف الثقافة في العلاقات الدولية (كما سيأتي تفصيله في موضعه)؛ وقبل أن نصل إلى مرحلة "الدبلوماسية الثقافية" كما هي الآن، فقد مرَّ توظيف المعطى الثقافي في العلاقات الدولية (خاصة من قبل فرنسا) بمراحل، لكن قبل هذا، علينا أن نقف أولا على مكانة الثقافة، ومن ثم الدبلوماسية الثقافية، وأهميتهما في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الثقافة عنصرا مهما في العلاقات الدولية [1]

لم تغب الثقافة، بمفهومها الواسع عن ساحة العلاقات الدولية منذ القديم، من خلال التبادلات التي توصف بالثقافية، أو من خلال السفراء، وممثلي دولهم عند الدول الأخرى (باعتبار أن هذه المهمة كانت تناط دائما بعلماء أو مثقفين يستطيعون تمثيل بلادهم على أكمل وجه)، فقد وجد هذا النوع من العلاقات الثقافية التي هي "عملية تبادل ثقافي تمتاز حركتها بالميكانيكية والتجزئة ومرتبطة بقطاعات معينة دون سواها"[2] في الساحة الدولية منذ قرون. لكن الاهتمام بالثقافة بصفتها "ركنا وعنصرا مهما في العلاقات الدولية يرتبط بتخطيط

---

1 ينظر:

- العلالي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية – دراسة سياسية قانونية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ابتداء من ص 104.
- Bound, K., Briggs, R., Holden,J., and Jones,S.: Cultural Diplomacy, Demos, London, 2007. Pp 21-31.
- SOW, Thierno M,Soft Power & Diplomatie Culturelle: Culture Totale Vs Culture Globale, L'Harmattan, Paris, 2009, pp 14-18.
- Gerbault Loïc, La diplomatie culturelle française : La culture face à de nouveaux enjeux?, mémoire de recherche en sciences politiques, IEP de Toulouse, France, 2007-2008. Pp 1-10.
- Milza, Pierre : « Culture et relations internationales », in Relations internationales, N° 24, hiver 1980, pp.361-379.
- شلبي محمد: «دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية»، المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية (الشابكة)، http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf. (تاريخ تصفح صفحة الموقع: 2013/09/28)

2 نعمة محمد فاضل: مرجع سابق.

شامل ومبرمج من قبل صناع السياسة الخارجية لكل دولة"[1]، لم يبدأ إلا بعيد الحرب العالمية الثانية، وازداد الاهتمام بها بشكل ملحوظ أثناء الحرب الباردة، "بتطور ونمو الحوكمة العالمية للثقافة، بصفتها وسيلة للحوار بين الأمم، وأداة ذات مغزى للتنمية، وتنمية حقوق الإنسان، والعلاقات شمال جنوب. كذا أهمية المفاوضات حول الثقافة (حقوق الملكية الثقافية، قدرة السلطات العامة لدعم صناعاتها الثقافية) كل هذا يشهد ويؤكد ضرورة إعادة التفكير في مكانة الثقافة في العلاقات بين الدول"[2].

فرضت الدبلوماسية الثقافية وجودها منذ الحرب الباردة، كشبكة تحليل جديدة للنزاعات الدولة؛ «فعلى الرغم من تاريخ السيرورات الثقافية قبل هذه الفترة؛ إلا أن الثقافة وجدت نفسها فعليا في قلب صراعات التأثير الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية التنافس الجيوسياسي بين الشرق والغرب»[3].

وتندرج الثقافة تحت ما يسمى الأدوات الرمزية للسياسة الخارجية، وهي «مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية. [...] وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والإيديولوجية في أنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج، ونشر تعليم اللغة الوطنية لتلك الدولة في الخارج، وغيرها»[4].

الدور اللذي احتلته الثقافة في ساحة العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة لا جدال فيه، لثلاثة أسباب رئيسة: الأول أن الثقافة حاملة لأفكار، وبالتالي أيديولوجيات. والإقناع بالفكر، قد يكون أكثر فاعلية ونجاعة من الإقناع والتأثير بالقوة. إضافة إلى هذا، فالثقافة، من جهة

---

1 نعمة محمد فاضل: المرجع نفسه.

2 Busson, Marie-Pierre. « Diplomatie culturelle : Levier stratégique au cœur des luttes d'influence ? », ENAP, 2012, 14p. (Rapport évolutif. Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture au Québec ; Rapport 1 1).

3 Marteau, Véronique. « La diplomatie culturelle américaine : l'exportation de l'image du gouvernement », Quaderni, 2003, Vol. 50, no 50-51 : pp175-196. Cité par: Busson, Marie-Pierre. Op.cit. p1.

4 قسم الدراسات والأبحاث: السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة. 2007-2008، ص 103.

كونها شيئا غير مادي وغير محدد المعالم، لا تعرف حدودا، فبإمكانها أن تتغلغل بسهولة أكبر في بلدان أخرى، حتى أنه يصعب مواجهتها، أو صدها. وأخيرا، فإن الثقافة اقترنت دائما بالحملات التوسعية الكبرى، بوجود ذلك الرابط القوي بين السلطة والنفوذ وبين الإشعاع الثقافي، أي بين السياسة والثقافة.

أيضا، فإن الصراع بين الكتلتين خلال الحرب الباردة كان بالأساس فكريا ونفسيا= من خلال حرب الصور، والأفكار، والدعاية، والتضليل الإعلامي، والضغط الدبلوماسي.

لأجل كل هذا، أصبحت الثقافة رهانا حاسما لكل معسكر من الاثنين، للتفرد بالريادة، وإقناع أكبر عدد ممكن من الحلفاء[1].

إن الدبلوماسية الثقافية هي طريقة جديدة لتقريب الاتفاقات الدولية، من جهة فإن حركتها هي أكثر إنسانية وشخصية، فالدبلوماسيون يستطيعون انتظار تحقيق أهدافهم التي حددوها والحصول على المساعدة إذا أخذوا في الحسبان الثقافة في الحوارات ما بين الدول. بالنهاية: المفاوضة الدبلوماسية الثنائية، يمكنها أن تحتوي على المسرح، بكلا نوعيه[2]

ويمكن القول أن الدبلوماسية الثقافية هي بمثابة تسخير من الدبلوماسية للثقافة في غايات سياسية. والدبلوماسية هي تسوية العلاقات كافة، لا العلاقات السياسية فقط، بين الفواعل الدولية. فإن كانت الدبلوماسية تمثل دعما ضروريا للترويج الثقافي، فإنها تتضمن -حسب ويلي براندت (Willy BRANDT)[3]- ثلاثة أركان: السياسي، والاقتصادي، والثقافي. إذن، فالدبلوماسية تخدم كل ركن من هذه الأركان الثلاثة، والعكس كذلك صحيح،

---

1 Lepri, Charlotte. «Du "softpower" avant l'heure : l'exemple de la Guerre froide», In Diplomatie Publique,Softpower... Influence D'etat, sous la direction de francois-bernard huyghe, L'Observatoire Géostratégique de l'Information, Paris France, IRIS - Institut de Relations Internationales et Stratégiques, Juillet 2011. p2.

2 Clavel, Jean-Daniel, De la négociation diplomatique multilatérale, Bruxelles-Paris, Ed. Bruylant-L.G.D.J, coll. Axes Essais, 1991, p11.

3 Elodie Gérôme : « Evolution de la diplomatie culturelle», Diversité culturelle (site web); http://diversitesmondiales.over-blog.com/article-evolution-de-la-diplomatie-culturelle-evolution-of-cultural-diplomacy-62235870.html (date de consultation: 05/05/2013).

3 Cité in: TALBOT P., « *La* Diplomatie culturelle, ou l'art de tirer les bords » (résumé), in La Culture dans les Relations Internationales, 2002, Rome, Ecole Française de Rome, p. 457, 470 p.

الثقافة تخدم الدبلوماسية. والدبلوماسية، تمثل الطريقة التي تحرك بها الدول علاقاتها مع باقي العالم.

العلاقات بين الدبلوماسية والثقافة لم تكن بسيطة كل الوقت، ذلك أنهما لا يتغيان بالضرورة نفس الأهداف. الدبلوماسية الثقافية رغم كونها بعدا مهما في العلاقات الدولية، قد تجد نفسها دائما في موقع التابع، أو الأداة الخاضعة للإرادة السياسية، أو المعطلة والمهددة.

لقد ظهرت أولى مؤسسات الدبلوماسية الثقافية ضمن الهيكلية الحكومية في فرنسا منتصف القرن التاسع عشر وتبعتها في هذا التقليد ألمانيا، ثم بريطانيا التي أسست المجلس الثقافي البريطاني عام 1934، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية التي أسست برنامجها الثقافي الرسمي عام 1938 ،ثم تبعهم العديد من دول العالم ،ليصبح بعد ذلك اختيار أعلام الفكر والفن كسفراء لبلدانهم أمرا تقليديا واستحداث دوائر للعلاقات الثقافية في إطار هيكلية وزارات الخارجية أمرا شائعا، في حين ظهر مفهوم الدبلوماسية الثقافية الجماعية أو الدولية منذ مطلع العقد الثالث من القرن الماضي عندما انشات عصبة الأمم مركز التعاون الفكري في باريس ، وفي العام 1945 انشات الأمم المتحدة منظمة اليونسكو التي مازالت تنسق النشاط الثقافي الدولي إلى حد الآن[1] .

1 نعمة، فاضل؛ مرجع سابق.

المطلب الثاني: أهمية الدبلوماسية الثقافية، لفرنسا وتطورها [1]

يرى ب.م. تايلور: أن الدبلوماسية الثقافية، هي اختراع فرنسي بحت، تم في نهاية القرن 19. وأن الدولة الفرنسية تبنت هذا التوجه، في التعامل والاتصال بالأمم الأخرى، والتواصل معها ، بغية تحقيق مصالحها، أو المحافظة عليها، أو الوصول إلى غيرها، بتوظيف طرق غير سياسية ـ كما هو المعمول به في تلك الأوقات ـ [2].

1. أهمية الثقافة والدبلوماسية الثقافية لفرنسا

يمكن القول ـ إذن ـ إن فرنسا هي أول من وظف سلاح الثقافة في العلاقات الدولية بشكل مباشر؛ ولأسباب تاريخية ونفسية، فقد عدّت فرنسا نفسها دائما: "استمرارا للحضارة الرومانية اللاتينية، التي كان القيصر فيها يرى أنه «إمبراطور على كل العالم، وأن على أمم العالم وشعوبه، وأن على كل اللغات أن تذوب في مجد الإمبراطورية الرومانية واللغة اللاتينية» [3].

---

1 ينظر:

- Delsol, Chantal, op.cit.
- Gerbault Loïc, op.cit.
- Cogan Charles & autres, La France et le monde,
- Kristeva-Joyaux Julia, op cit.
- Chaubet François , « L'Alliance française ou la diplomatie de la langue (1883-1914) » , Revue historique, 2004/4n° 632, p. 763-785.
- Guéhenno, Jean-Marie. « Diplomatie culturelle: culture de France, culture d'Europe ». In: Politique étrangère N°1 - 1986 - 51e année pp. 165-171.
- Markovits Rahul, « L'"Europe française", une domination culturelle ? : Kaunitz et le théâtre français à Vienne au XVIIIe siècle », Annales. Histoire, Sciences Sociales, 2012/367e année, p. 717-751.
- ERTONCINI Yves, Op.Cit.
- Lanoë, Elise, op.cit.
- Busson marie-pierre, op.cit.
- BESSON Jean et BEAUMONT René, « ACTION EXTÉRIEURE DE L'ÉTAT : DIPLOMATIE CULTURELLE ET D'INFLUENCE », Sénat Français: 108 (2011-2012)
- Milza, Pierre : « Culture et relations internationales », in Relations internationales, N° 24, hiver 1980, pp.361-379.
- Lovy-Laszlo Sophie, « Langue française, politiques linguistiques et identités européennes », Hérodote, 2007/3n° 126, p. 175-179. p179.
- Colloque internationale, Op.cit. première journée.

2 Taylor P.M. (2007), Global Communications, International Affairs and the Media since 1945, London and New York: Routledge, p. 79. (in) «Cultural Diplomacy as a Form of International Communication», Institute for Public Relations BledCom Special Prize, p.8

3 شريعتي علي، مسؤولية المثقف، (إبراهيم الدسوقي شتا)، بيروت لبنان، دار الأمير، ط2 2007، ص 69.

كما أن فرنسا تعد نفسها: «حاملة العالمية الإنسانية على كتفيها، فهي بهذا المعنى وريثة أثينا، التي وصفها بريكليس (Périclès) بـ: "مربية اليونان"»[1]. فرنسا تعدّ نفسها ـ بهذا الاعتبار ـ (خاصة بعد الثورة الفرنسية) في ميادين الثقافة والفنون والحريات مربية العالم! ولهذا فقد استعملت الثقافة، للترويج لقيمها، ومعاييرها ابتداءً، بل ووظفت لاحقا وهجها الثقافي لغايات سياسية محددة (كما سيمرّ معنا بعض الأمثلة في المباحث التالية). الدبلوماسية الثقافية عند الفرنسيين هي: "ركيزة نفوذ"[2].

وقد "ارتبط مصطلح الدبلوماسية الثقافية طويلا بفرنسا؛ التي اهتمت مبكرا جدا بتأثيرها الثقافي الخارجي، بإدراج ممنهج ومنظم للفعل الثقافي في سياستها الخارجية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في سياسة موجّهة وممنهجة"[3]. فهي إذن وريثة تقليد عريق في العلاقات الثقافية، والانتشار الدولي، إذ تملك إحدى أكبر الشبكات الدبلوماسية تأثيرا وأحسنها هيكلة، وأقدمها وجودا.

وأظهر تحقيق أشرف عليه جوزف ناي (2004) أن فرنسا من بين الدول الأولى في العالم، في ترتيب الدول الأكثر إنفاقا على العلاقات الثقافية الدولية[4].

وتتمتع الشبكة الثقافية لفرنسا في الخارج، بتأطير سياسي حكومي ودعم مادي معتبرين، تحت مظلة وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية (إشرافا ورئاسة)، إضافة إلى توفر مجموعة من الأدوات الإدارية الاستثنائية والمتفرّدة في الساحة الدولية تحت تصرفها[5].

هذه المكانة المهمة للثقافة في صنع السياسة الخارجية الفرنسية، لم تأت من العدم كما أسلفنا، بل هي نتاج تقاليد راسخة (منذ عصر الأنوار، والثورة الفرنسية) جعلت الثقافة "علامة مميزة" لفرنسا في كل دول العالم؛ و«حين تصبح الثقافة في قلب صورة بلد ما في الخارج،

---

1 Delsol, Chantal, La république : une question Française, Presse universitaire de France, Paris, 2002. P. 35.

2 Darcos Xavier, op.cit.

3 Busson Marie-Pierre, op.cit. p4.

4 Ibid, p10.

5 Ibidem.

تصبح الدبلوماسية الثقافية بالضرورة عاملا أساسيا في سياستها الخارجية»، كما يقول: (Guéhenno).

وبسبب هذا الاهتمام المعرق من الدولة الفرنسية بالثقافة وتأثيراتها خارجا، راجت بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بفرنسا أساسا، مثل "الاستثناء الفرنسي" (L'exception Française)، والرسالة (أو المهمة) الثقافية لفرنسا La vocation culturelle de la France)، والحملة الثقافية الدولية لفرنسا (L'offensive culturelle internationale de la France)، وغيرها ـ مما سنعرض له في مطالب لاحقة ـ وحسب الفرنسيين فإن «الاستثناء الفرنسي ليس غطرسة أو غرورا، وإنما هو دعوة للآخرين: أن كونوا استثنائيين!.. ولتكن لغتكم استثنائية.. كونوا فخورين بلغتكم، ولنسعَ إلى اكتشاف قنوات بين اللغات وبين الثقافات"[1].

وبالرغم من المنافسة الخارجية التي تزداد حدة بمرور الأيام، والتي تتعرض لها فرنسا في ميدان الدبلوماسية الثقافية، إلا أن فرنسا، مازالت ترفع التحدي، وتصرّ على السلاح الثقافي، في العلاقات الدولية.

ورغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوربا والعالم منذ أقل من خمس سنوات، وتقلص الميزانيات، إلا أن القائمين على الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، يرافعون لمزيد من الدعم المادي، وتخصيص أسهم مهمة من الميزانية لها؛ لأنها بمثابة الاستثمار في الخارج؛ هذا ما يؤكَده: اكزافيي داركوس، مدير المعاهد الفرنسية: «نحن مقتنعون بأنه، في مشهد يتميز بتقلص العرض، ينبغي لفرنسا أن تركز جهودها في تثبيت المعارف، والتدريب [...] في سياق أزمة اقتصادية عالمية كبرى، على بلد مثل بلدنا أن يتدارك تراجعه النسبي، بالتمسك بتأثيره الثقافي.. الدبلوماسية الثقافية ليست إضافة روحية وكمالا نفسيا، بل هي تحدٍ حيوي»[2]

---

1 كريستيفا، جوليا ، مشاركة في الملتقى الدولي: الدبلوماسية الثقافية، ينظر الملحق رقم 03.

2 Cité in : Busson marie-pierre, op.cit. p.4.

ويصرّ داركوس على الأهمية القصوى للدبلوماسية الثقافية بالنسبة لفرنسا: «الدبلوماسية الثقافية لها معنى عندنا: حضور فرنسا الفاعل في العالم، حملُ قيمنا، وأفكارنا، حمل معارفنا، تشجيع كتابنا وفنانينا على السفر... ثم وببساطة البرهنة على أن فرنسا حاضرة حيثما كان لها رهانات، تعدّها مهمة»[1].

والدبلوماسية الثقافية الفرنسية استراتيجية ذات أربعة أجنحة[2]

1) التعاون الثقافي المجرّد.
2) السياسة التربوية.
3) الفعل اللغوي.
4) الترويج السمعي البصري.

2. تطور الدبلوماسية الثقافية الفرنسية:

الحديث عن تأريخ الدبلوماسية الثقافية في بلد يعد هو "بلد المنشأ" يقتضينا أن نفرده بفصل كامل، لكنه ليس شديد التعلق بموضوع بحثنا، كما أن الرجوع إلى المراجع المذكورة أعلاه قد يفيد؛ لكن سنحاول في هذا الفرع أن نجتزئ الحديث سريعا عن تطور الدبلوماسية الثقافية في فرنسا.

أما توظيف الثقافة في العلاقات الدولية، فقد بدأ في فرنسا قديما، وخاصة مع إنشاء "الأليانس فرانسيز" (L'Alliance Française) سنة 1883. وقد شكّلت محاولة لإيصال اللغة الفرنسية (وبواسطتها قيم، ومبادئ الثورة الفرنسية) إلى المجتمع الدولي، الذي كان أقرب إلى المجموعة الدولية الواحدة، المشتركة في الخلفيات التاريخية، والدينية (أوربا ومستعمراتها) . وبالرغم من أن هذه المؤسسة لم تكن خاضعة منذ البداية لإشراف الحكومة، وإنما كانت الدولة الفرنسية تساهم في تمويلها، وحشد الدعم لها، إلا أنها كانت تصب تماما في المصالح الفرنسية. بعدها أنشأت الحكومة الفرنسية مصلحة تابعة لوزارة الخارجية للخدمات الفرنسية

---

1 داركوس كزافيي [Darcos Xavier]، في برنامج "الضيف"، على قناة TV5 monde؛ مرجع سابق.

2 BERTONCINI Yves, op.cit.

في الخارج (SOFE ـ Service des Œuvres Françaises a l'étranger) سنة 1920، لكن الحرب العالمية الثانية عجلت بضمور كبير في أي نشاط خارجي، وتغير محوري في ساحة العلاقات الدولية. زاد تغيرا بعيد بداية الحرب الباردة.

وهنا ـ كما أسلفنا ـ بدأت الثقافة تأخذ مكانها ومكانتها في ساحة العلاقات الدولية، وبالنسبة لفرنسا، فإنها سرعان ما ما عادت إلى الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، منذ أفريل 1945، إذ أنشئت بتعلمية من ديغول نفسه مديرية عامة للشؤون الثقافية (Direction DGAC ـ Générale des Affaires Culturelles) تحت مظلة وزارة الخارجية الفرنسية، وتضم هذه المديرية العامة خمس مديريات[1]:

1) مديرية التعليم، والمهام العلمية، والنشاط في الخارج.

2) مديرية التبادلات الثقافية

3) مديرة الإدارة والمالية

4) مديرية المستشارين التقنيين

5) مكتب التوثيق.

وجاءت الـ DGAC، كالامتداد المباشر للـ SOFE في تاريخ السياسة الثقافية الخارجية الفرنسية، ويمكن القول إن الوضعية الدولية لفرنسا، لم تعد كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية.

لكن تدخل الدولة، في السياسة الثقافية الخارجية، بقي متواضعا إلى حد ما، وإن كان يتقوى سنة إثر سنة، حتى نهاية الخمسينيات، إذ عرفت نقلة نوعية، جعلت الدبلوماسية الثقافية محورية في السياسة الخارجية لفرنسا[2]؛ ويمكن القول إنها هي التأسيس الفعلي للدبلوماسية الثقافية الفرنسية. وخاصة مع بداية مرحلة جديدة من تاريخ فرنسا والعالم، وهي مرحلة تصفية الاستعمار، التي عرفت تحول الـ DGAC إلى الـ DGACT (1960)، أي بإضافة الشق

---

1 Lanoë, Elise, op.cit. p 147.

2 Roche F., Pignian B. Histoire de diplomatie culturelle : des origines à 1995, Paris, La documentation Française, 1995, p. 77. Cité in , Lanoë, Elise, op.cit.

التقني لماثله الثقافي، لإيجاد موطئ قدم لها في الدول المتحررة حديثا، تحت غطاء المساعدة والدعم التقنيين "الأهم هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه" [1].

وفي إحصائيات رسمية لسنتي 1957ـ1958 كان تعداد التقنيين والخبراء الفرنسيين الذين يعملون في التعليم المدرسي والجامعي، في المستعمرات القديمة (تونس، المغرب، لاوس، كمبوديا، فيتنام) تحت إشراف ووصاية الـ DGACT يبلغ 13 ألف فرنسي [2].

وفي وثائق رسمية أخرى، قدرت الميزانية الموجهة للنشاط الثقافي في المستعمرات القديمة لسنة 1960 بـ 180 مليون فرنك فرنسي جديد، من أصل 282 مليون هي ميزانية الجمهورية الفرنسية! [3]

ويعد بعض الباحثين [4] سنة 1959 "السنة الصفر للسياسات العامة الثقافية في فرنسا" بعد أن أنشأ أندري مالرو (القامة الفكرية والأدبية الفرنسية المعروفة، وصديق دي غول) وزارة الشؤون الثقافية.

مالرو المقرّب جدا من ديغول، ومستشاره، ومبعوثه الخاص إلى عدد من الدول؛ أصبح في 22 جويلية 1959، وزيرا للشؤون الثقافية. هذا المثقف الكبير، أحدث قطيعة مع كل ممارسات الماضي، وحاول أن يقرّب الثقافة داخليا من المجتمع الفرنسي، وخارجيا.. بتصدير القيم والثقافة واللغة الفرنسية. "الاستثناء الفرنسي" مصطلح روج له كثيرا... وبعيدا عن وزارة الخارجية التي كان جهازها المكلف بالثقافة الخارجية يتململ من تسلط مالرو، وعدم مراجعتهم في الاتفاقيات الثنائية التي يعقدها؛ كان مالرو يسير قدما نحو إرساء دعائم هذه الدبلوماسية الثقافية الفرنسية؛ و منذ 1960، يحلق الدبلوماسي الثقافي الفرنسي.

كانت الدبلوماسية الفرنسية بالنسبة للفرنسيين (ولا تزال): تترجم طموح ثقافتهم، وتطلعاتها" [5] هذه الحقيقة تتأكد تدريجيا، مع تحول الدبلوماسية الثقافية مع مرور الأيام. فقد كانت وسيلة للدعاية والإشعاع، تتيح تغلغل الثقافة الفرنسية داخل الدول الأخرى،

---

1 Ibid, p 148.
2 ibidem.
3 In : Ibidem.
4 Gerbault Loïc, op.cit. p 16.
5 Ministère des Affaires étrangères, Relations culturelles internationales : perspective90, Secrétariat d'État aux relations culturelles internationale, , Page 20

بفضل بعض التلاعبات الحكومية. ثم تحولت إلى وسيلة للتبادل، والتعاون بين الثقافات، لإرساء حوار، والاستقبال، كما الإرسال [1].

وفي سنة 1995، أصبحت المديرية العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية، الأداة الأهم في هذا المجال الدبلوماسي. كانت تتيح نشر الفرنسية بواسطة "الآليانس فرانسيز"، تقترح مناصب دبلوماسية قيّمة، تمتلك معاهد ثقافية وعلمية واجتماعية، وتشارك في عمليات التعاون التقني، واللغوي، والثقافي، والعلمي في كل مناطق العالم [2].

ثم أنشئت في جوان سنة 2006، مؤسسة "ثقافات فرنسا" (CulturesFrance) التي عوّضت كل الجمعيات والمكاتب والمديريات المتداخلة التي كانت تسير السياسة الثقافية الخارجية لفرنسا، والتي جاءت للاستجابة لعدد من المتابعين للشأن الثقافي في فرنسا والمختصين بـ "ضخ ديناميكية سياسية في الخطاب الثقافي لفرنسا" [3]. هذا المتعامل المنتدب من طرف كل من وزارة الخارجية، الثقافة، والاتصال؛ للمبادلات الثقافية الدولية. لم يكن في مستوى التحدي المرفوع، ولا التطلعات... وبعد دراسات عدة، تم "في ديسمبر 2010، وبعد عدد من النقاشات الوطنية، إحلال "المعاهد الفرنسية" (Instituts Français) محلّ جمعيات "ثقافة فرنسا" (Culture France). مع توسيع مجال النشاط وتعزيز ودعم الإمكانات المتاحة؛ هذه المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (تختصر بـ EPIC) تستعيد النشاطات المطوّرة المتعلقة بالتبادلات الفنية، والتي تنضاف إليها بعض المهمات الجديدة، كالترويج للغة الفرنسية، والخبرات، والأفكار، وكذلك تكوين أعوان في الشبكة الثقافية الفرنسية. ومنذ جانفي 2011، ضمت الهياكل الثقافية التي تؤدي حوالي 10 مهمات دبلوماسية، إلى بعض المعاهد الفرنسية؛ في سياق تجريبي اسمه: (المعهد الفرنسي، 2011 = (Instituts Français) [4].

يأتي هذا في سياق ثقافي وأنثروبولوجي معين (سنعرض لبعض ملامحه حين الحديث عن الرسالة الحضارية)، في فرنسا، يهتم بالترويج للثقافة الفرنسية على اعتبار أنها ثقافة

1 Ibidem.

2 Relations culturelles internationales : perspective90, op.cit

3 Kristeva-Joyaux Julia,op.cit.

4 Institut français. 2011. « Présentation de l'Institut français », consulté le 3 janvier 2011.
http://www.institutfrancais.com/Presentation-de-l-Institut-francais/pu10.html

مستعلية على الثقافات، وأنها (بواسطة اللغة الفرنسية) هي الوحيدة القادرة على التصدي للإنجليزية ومدَها القوي، الذي سيفرض على العالم العولمة، وينمّطها في نمط واحد، يقول الفرنسيون ـ بشيء من الاعتداد المبالغ فيه.. إن لغتهم (الوحيدة إلى جنب الإنجليزية التي لها وجود في كل قارات الكرة الأرضية) هي الوحيدة القادرة على إرساء معالم التعددية الثقافية واللغوية، ولعل هذه الفقرة التي نختم بها هذا المبحث، والتي ضمّها عمل علمي أكاديمي محترم تشي بشيء من ذلك: «... **العالم يحتاج اللغة الفرنسية**، أينما كانت الفرنسية تكتب، أو يتحدث بها، يرسم مشروعا توحيديا تجميعيا، تحضر فيه فرنسا بقوة عبر ثقافتها، **أي عبر الأهم**. أينما تتشبث اللغة، تتشبث قيم اللغة، **والمثاليات التي تستبطنها**، أو التي تحددها معركتها في سبيل الديمقراطية، الممتدة منذ مئتي سنة، دروسها الأخلاقية والسياسية، حتى وإن كانت في بعض الأحيان مبهمة، حين تصطدم بصخرة الواقع.

مستعملو اللغة الإنجليزية الأمريكية، يتجاوزون يقينا المليار، بينما يحوم مستعملو اللغة الفرنسية حول 320 مليون [1]؛ يدين معظمهم بالفضل لهذه اللغة الفرنسية، سقفِ هذا المنزل. حتى وإن كانت حيطان هذا البيت مبنية في الأعم الأغلب بمكونات الثقافة الأصلية».[2]

المبحث الثاني: مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية

ترتكز الدبلوماسية الثقافية لأغلب الدول، على الأدوات الكلاسيكية، التي هي المراكز الثقافية، التي تروّج لثقافة البلد، وإشعاعه الفكري، وتبرز قيمه وتقاليده، وتعلم لغته؛ وقد انضاف إليها حديثا: المواسم الثقافية [3].

---

1 حددت المنظمة الدولية للفرنكفونية عدد المستعملين للغة الفرنسية في العالم بـ 220 مليون. ينظر: DGLFLF, la langue française dans le monde, Reference 2012, (web) http://www.dglflf.culture.gouv.fr/publications/References12_la_langue_francaise_dans_le_monde.pdf , 12pages; p.2. date de consultation: 28/09/2013.

2 Lovy-Laszlo Sophie, « Langue française, politiques linguistiques et identités européennes », Hérodote, 2007/3n° 126, p. 175-179. p179.

3 *BOURRAGUE CHANTAL et MATHUS DIDIER, «L'influence culturelle des pays émergents », RAPPORT D'INFORMATION DEPOSE en application de l'article 145 du Règlement; Paris, LA COMMISSION DES AFFAIRES ETRANGERES: Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 6 mars 2012.*

هذه هي الأدوات الرئيسة والكلاسيكية للدبلوماسية الثقافية؛ ويرى تايلور في تعليم اللغة، والمبادلات التعليمية، والعروض الفنية، والمعارض؛ تبرقعا للنشاط السياسي الذي يخدم المصلحة الوطنية بغطاء الثقافة. وهو يرى هذا الطابع الأهم للثقافة الإمبريالية[1].

المطلب الأول: الدبلوماسية الثقافية الفرنسية= معطيات وأرقام [2]

تملك فرنسا إحدى أهم وأقوى الدبلوماسيات الثقافية في العالم، ليس فقط لكون جهازها الدبلوماسي الثقافي أكثر حيوية، وتنوعا؛ بل لأنها تحوز على مجال دبلوماسية ثقافية متميز ومعتبر، فالميزانية المقدمة له من الحكومة، والتي تشرف عليها وزارة الخارجية الفرنسية مهمة جدا، إضافة إلى التكوين المتخصص والانتقائي والمعتبر، المقدَّم للدبلوماسيين في طور تكوينهم، ولغيرهم من الفاعلين في النشاط الثقافي الخارجي.[3]

وحسب وزارة الخارجية الفرنسية، فإن الوسائل المادية المسخرة من الحكومة الفرنسية لكل ما يتعلق بالإشعاع الثقافي، والتربية والتعليم... تزيد ميزانيتها على 800 مليون أورو، موزعة كالتالي:

- التعاون الثقافي، ودعم اللغة الفرنسية: 80 مليون أورو، أكثر من 40 مليون أورو منها مخصصة للمعهد الفرنسي.
- الاجتذاب والبحث: 111 مليون أورو.
- وكالة تعليم الفرنسية في الخارج: 421 مليون أورو.
- دعم وسائل الإعلام في دول الجنوب: 50 مليون أورو[4]

هذا التمويل السخي، للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، أتاح بناء شبكة تعاون وفعل ثقافي قوية:

- 161 مصلحة للتعاون والفعل الثقافي.
- 101 معهد فرنسي، و 125 فرعا للمعاهد الفرنسية، تنشط ضمن 96 دولة.

---

1 Taylor P.M. Op.Cit. p.8

2 ينظر: بوابة وزارة الخارجية الفرنسية على الشابكة، مرجع سابق؛ و: أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية (سبق الحديث عنه)، الملف الصحفي لملتقى الدبلوماسية الثقافية: أداة لفرنسا في عالم متغير (29 ص)، www.colloque-diplomatie-culturelle.com

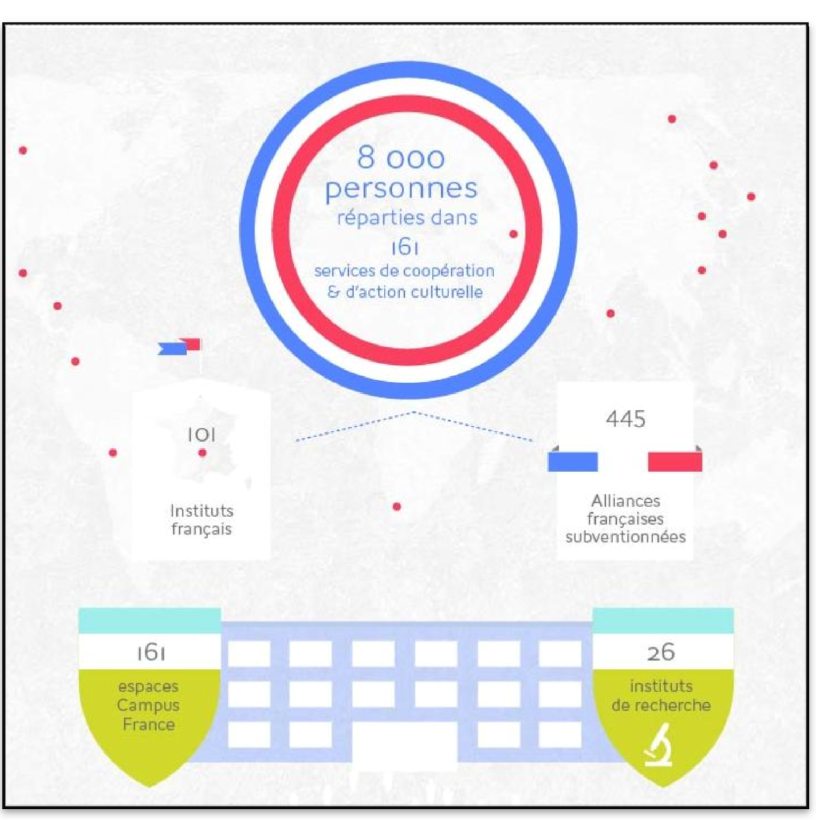
3 المرجع نفسه.

4 ينظر: الملف الصحفي الصادر من أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية، مرجع سابق.

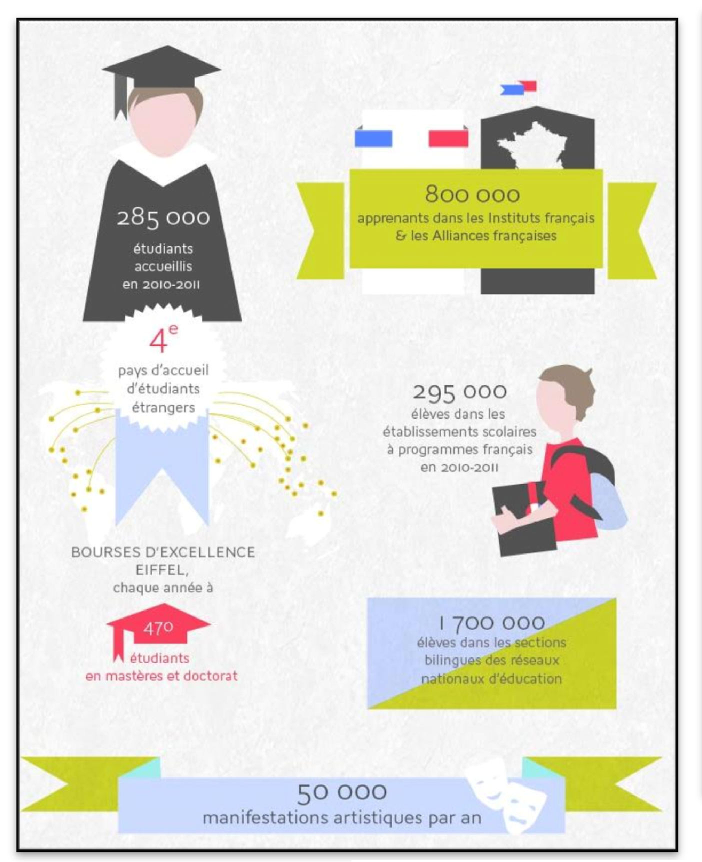
- 445 مركزا مدعوما للأليانس فرانسيز.
- 11 مركزا أو معهدا مشتركا فرنسيا-وطنيا
- 27 معهد بحوث فرنسي في الخارج
- 161 إدارة تعاون ونشاط ثقافي
- 10 إدارات معنية بالعلم والتكنولوجيا
- 839 مساعدا تقنيا ومن بينهم 694 موظفا متعاقدا مع وزارة الخارجية و 145 متطوعا دوليا.
- 135 مكتبا لوكالة "كامبوس فرانس(Campusfrance) .
- 478 مدرسة فرنسية في الخارج
- تتعدد نشاطاتها عبر العالم، وتتنوع:
- 50.000 تظاهرة ثقافية في السنة.
- 8000 فنان، وكاتب، ومحترف في الثقافة في أكثر من 150 بلدا.
- 9000 كتاب مترجم كل سنة من الفرنسية إلى لغة أجنبية.
- 215 مليون منزل في العالم، يستطيع مشاهدة قناة TV5.
- 284.600 طالبا أجنبيا في فرنسا.
- 15.380 طالبا يستفيد من منحة دراسية من الحكومة الفرنسية (2010-2011).
- 52 برنامجا ثنائيا للبحث [1].

1 Source : France, 2011 : « La diplomatie culturelle, un atout pout la France », Portail du gouvernement. http://www.gouvernement.fr/gouvernement/la-diplomatie-culturelle-un-atout-pour-la-france Date de visite: 25/5/2013.

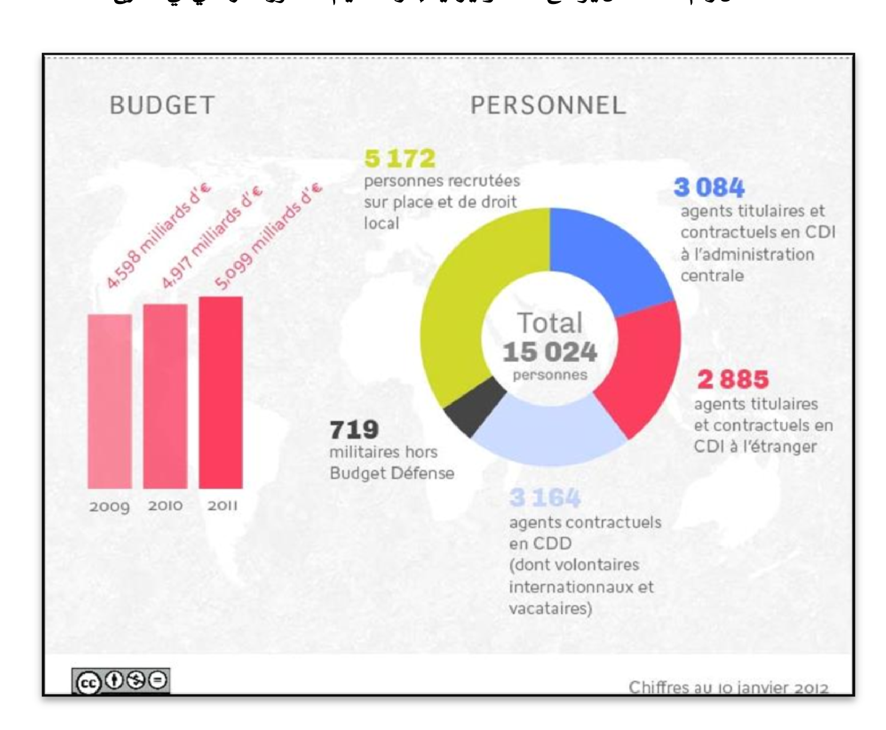
الشكل رقم 3: شكل يوضح شبكة التعاون والفعل الثقافي



الشكل رقم 2 : شكل يوضح مناشط شبكة التعاون والفعل الثقافي بوزارة الخارجية الفرنسية



الشكل رقم 1: شكل يوضح تعداد وميزانية إدارة تنظيم الحضور الفرنسي في الخارج



المصدر: بوابة وزارة الخارجية الفرنسية، على الشابكة [تاريخ الاطلاع: 2013/5/4]:

www.diplomatie.gouv.fr

هذه الإحصائيات تكشف مدى الأهمية التي توليها الحكومة الفرنسية، للفعل الثقافي بمختلف مناحيه. لكن هذا المذكور، ينتظم الدبلوماسية الثقافية، وغيرها (مما يندرج تحت بند العلاقات الثنائية، أو التعاون شمال جنوب..الخ).

ويعد "المعهد الفرنسي" و"الأليانس فرانسيز" حاليا الوكالتان التنفيذيتان الحصريتان للنشاط الثقافي لفرنسا في الخارج[1]. لكن المعهد الفرنسي هو الجهاز التنفيذي للدبلوماسية الثقافية الفرنسية منذ جانفي 2011، فيما تمثل الآليانس فرانسيز مؤسسة ذات طابع مستقل، ولا تخضع بشكل مباشر لإشراف الحكومة الفرنسية (وإن كانت حصة مساهمة الحكومة الفرنسية في ميزانيتها هي الأهم) وسنعرض لكل ذلك بشيء من التفصيل في المطالب الآتية، لكن يجب أولا التعريج على التطور التاريخي للدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

المطلب الثاني: مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية وأجهزتها [2]

قد سبق القول أن المعهد الفرنسي والأليانس فرانسيز هما الوكالتان التنفيذيتان للنشاط الثقافي في الخارج، غير أن المعهد الفرنسي هو الجهاز التنفيذي الوحيد للدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الخارج؛ وأن "الكامبوس فرانس" المنوط به إعطاء المنح الدراسية للطلبة من مختلف التخصصات والمستويات، في فرنسا، أو الجامعات الشريكة، وغير ذلك من المهام التعليمية الدراسية، هذا الجهاز قد أصبح -تنظيميا- يتبع المعهد الفرنسي.

---

1 ينظر= صفحة "الدبلوماسية الثقافية" بالموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الشابكة:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/etudier-en-france/les-operateurs-du-maee/article/diplomatie-culturelle#sommaire_8

تاريخ الاطلاع على الصفحة: 2013/05/04.

2 ينظر:

- صفحة: الدبلوماسية الثقافية بالموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الشابكة؛ مرجع سابق.
- الصفحة الرسمية للمعهد الفرنسي على الشابكة:

institutfrancais.com

- الملف الصحفي الصادر من أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية، مرجع سابق.
- بيرم، فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2009-2010.
- Chaudenson Robert, « La place de la langue française dans la francophonie », Hérodote, 2007/3n° 126, p. 129-141
- Gazeau-Secret Anne , « Renforcer le soft power à la française en valorisant notre diversité » ,
- Revue internationale et stratégique, 2009/1n° 73, p. 127-130.
- Melloul Frank, *op.cit.*

1. الآليانس فرانسيز

هي منظمة دولية تهدف إلي ترويج الثقافة واللغة الفرنسية في جميع أنحاء العالم. أنشئت في باريس في 21 يوليو 1883، اهتمامها الرئيسي هو تدريس اللغة الفرنسية كلغة ثانية ويقع مقرها الرئيسي في باريس. وهي تمثل اليوم الشبكة الثقافية العالمية الأولى، إذ إنها تضم 1040 مركزا في 136بلدا موزعا في أنحاء القارات الخمس. ويدرس أكثر من أربعمائة وخمسين ألف شخص كل عام من مختلف الأعمار اللغة الفرنسية في مراكز الأليانس فرانسيز، ويشارك أكثر من ستة ملايين شخص في الأنشطة الثقافية التي تنظمها تلك المراكز، وتضطلع "منظمة الأليانس فرانسيز" بمهمة تنسيق شبكة هذه المراكز . وتسعى مراكز الأليانس فرانسيز إلى تحقيق ثلاث مهمات أساسية مشتركة وهي

- تقديم دورات لغة فرنسية في فرنسا والعالم، موجّهة إلى جميع الفئات؛
- تحسين التعريف بالثقافتين الفرنسية والفرنكوفونية؛
- تعزيز التنوع الثقافي .

ولكن هذه المنظمة تتمتع بقدر من الاستقلالية في القرار والإدارة والتمويل، ولا تخضع لسلطة الدولة مباشرة. إذ أنها تمول معظم أنشتطها من الرسوم التي تتلقاها من الدورات ومن تأجير منشآتها. كما توفر الحكومة الفرنسية دعما يغطي نحو 5٪ من ميزانيتها.

ولكن الآليانس فرانسيز تعد الشريك الأهم للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، والجهة التنفيذية المباشرة لبعض مشروعاتها، لأجل هذا ذكرناها [1].

2. المعهد الفرنسي

يقول داركوس في أحد التصريحات المثيرة للانتباه عن المعهد الفرنسي: "إن صوت القوة الناعمة، وسياسة التأثير أصبحا مركزيين، ومهمّين جدا" [2].

1 ينظر: موقع الآليانس فرانسيز على الشابكة: http://www.alliancefr.org/sommes-nous

2 Darcos Xavier, « la voix du soft power de la politique d'influence devient absolument centrale ». l'expresse, l'institution.

إذن فإنشاء المعهد الفرنسي، يندرج ضمن خطة عمل جديدة، لترقية الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، وتنشيط فعل الثقافي الخارجي، ومنحه آفاقا وأبعادا جديدة أيضا. ولهذا جمْعًا كل الأجهزة الثقافية الفرنسية في الخارج في مؤسسة واحدة اسمها: «المعهد الفرنسي» [1] ما يعدُّ سياسة جديدة للخارجية الفرنسية، تهدف تركيز الجهود فيما يخص الدبلوماسية الثقافية [2].

أنشئ هذا المعهد الفرنسي في 1 جانفي2011 وأصبح الوكالة التنفيذية الوحيدة للنشاط الثقافي الفرنسي في الخارج. ويخضع المعهد لوصاية وزارة الشؤون الخارجية ويضطلع بمهمة تحقيق طموح متجدّد لدبلوماسيتنا الناعمة، والمساهمة في إشعاع فرنسا في الخارج عبر تعزيز الحوار مع الثقافات الأجنبية من خلال اتباع نهج الإصغاء والشراكة [3].

هذا المعهد هو باختصار "الذي يضم كل الفعل الثقافي لفرنسا في الخارج" [4].

1 ابتداء من جانفي 2012، صهرت المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر (وعددها خمسة: الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، وهران، تلمسان)، ومصالح التعاون الجامعي، والتعليمي، واللغوي، والثقافي في السفارة الفرنسية بالجزائر؛ صهرت جميعا في بوتقة واحدة اسمها: "المعهد الفرنسي للجزائر" (Institut Français d'Algérie).

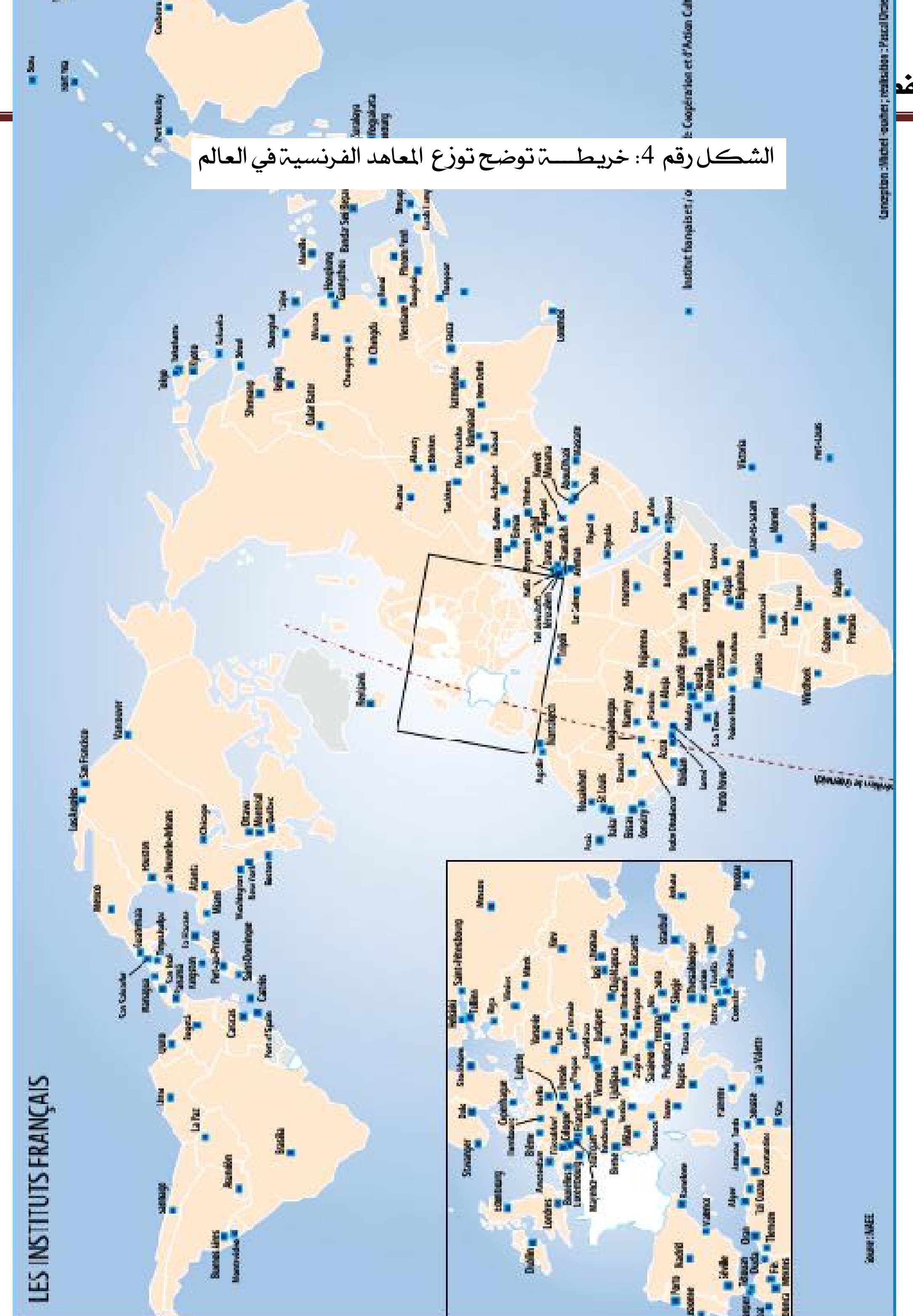
2 داركوس كزافيي [Darcos Xavier]، في برنامج "الضيف"، على قناة TV5 monde؛ عرضت بتاريخ: 20/سبتمبر/2010.

<http://www.tv5.org/cms/chaine-francophone/Revoir-nos-emissions/L-invite/Episodes/p-12987-Xavier-Darcos.htm>

3 صفحة: الدبلوماسية الثقافية بالموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الشابكة؛ مرجع سابق.

4 داركوس كزافيي [Darcos Xavier]، في برنامج "الضيف"، مرجع سابق.

الشكل رقم 4: خريطـــة توضح توزع المعاهد الفرنسية في العالم



المصدر: وزارة الخارجية الفرنسية، ملف صحفي صادر من أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية (2011)، مرجع سابق، ص27

المطلب الثالث: توزع المؤسسات الثقافية الفرنسية، ومناطق النفوذ (التاريخية والمستهدفة)[1]

الفرع الأول: مراكز الإشعاع الثقافي الفرنسي

حسب إحصائيات منتدى المعاهد الثقافية الأجنبية في باريس (FICEP) للتمثيلات الثقافية الخارجية والوطنية والمحلية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نجد أن التمثيل الفرنسي الثقافي جاء في الصدارة بـ430 مركزا ثقافيا تنتشر في 150 دولة. فيما يمثل المركز الثقافي البريطاني (British Council) 216 مؤسسة في 110 دول. تليها ألمانيا (معهد غوته) بـ126 مؤسسة تتوزع على 76 دولة[2].

هذا يعطينا فكرة عن الانتشار الكبير للتمثيليات الثقافية الفرنسية في كل جهات العالم، ولا سيّما الدول المنضمة إلى منظمة الفرنكفونية، والدول التي تستعمل اللغة الفرنسية (من المستعمرات السابقة + كيبك + بعض دول أوربا التي تعد الفرنسية من اللغات الرسمية فيها كبلجيكا وسويسرا). وبالإمكان إدراك هذه الجغرافيا بالنظر إلى الخريطة:

---

1 ينظر:

- بيرم، فاطمة، مرجع سابق.
- الملف الصحفي الصادر من أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية (2011ـ سبق الحديث عنه)، مرجع سابق
- Kristeva-Joyaux Julia, op cit.
- Giblin Béatrice, « Géopolitique de la langue française », Hérodote, 2007/3n° 126, p. 3-8.
- North Xavier, « Territoires de la langue française », Hérodote, 2007/3n° 126, p. 9-16.
- Chaudenson Robert, « La place de la langue française dans la francophonie », Hérodote, 2007/3n° 126, p. 129-141.
- DGLFLF, la langue française dans le monde, op.cit.
- Legendre Jacques , « Les limites de l'« État francophone » : vers un réseau mondial de la Francophonie» , Revue internationale et stratégique, 2008/3n° 71, p. 49-52.
- الملف الصحفي الصادر من أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية (2011ـ سبق الحديث عنه)، مرجع سابق، صص 24ـ27.

2 Statistiques du Forum des instituts culturels étrangers à Paris (FICEP), juin 2002 ; cité in : Sabine Longin, DIPLOMATIE CULTURELLE EUROPÉENNE, Mémoire Des Développement culturel et direction de projet. Arsec/Université Lumière Lyon 2, 2004.p28.

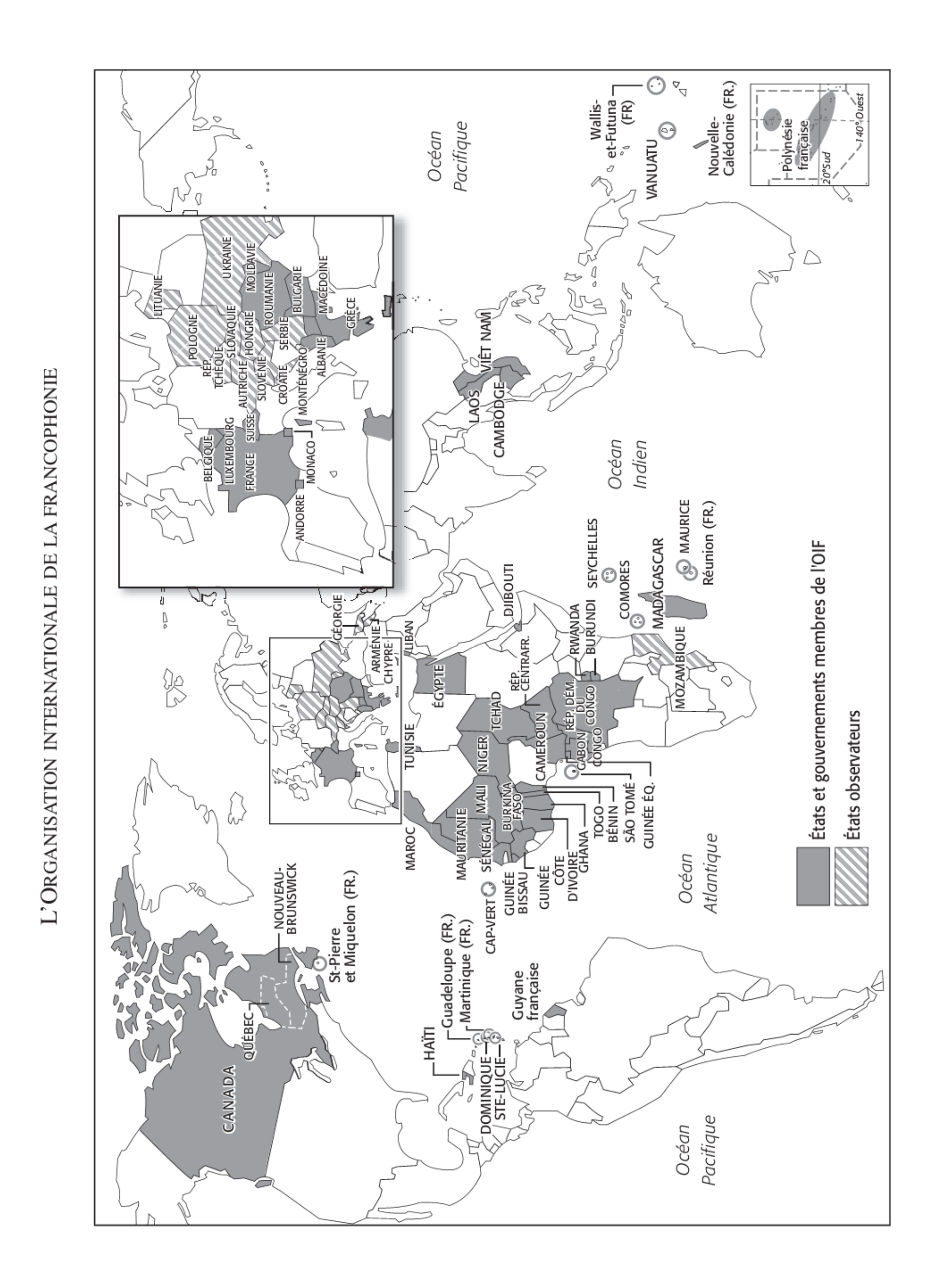
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمعاهد الفرنسية عبر العالم

يرجع التوزيع الجغرافي للمعاهد الفرنسية عبر العالم، إلى الأهمية التي توليها فرنسا نفسها لنشر اللغة الفرنسية أولا، ثم الثقافة الفرنسية في تلك البلاد، ولعل الدول المنضمة إلى منظمة الفرنكفونية إضافة إلى دول المغرب العربي، هي الأوفر من حيث انتشار المعاهد الفرنسية. وإن كان نشر اللغة الفرنسية عبر العالم مطلبا فرنسيا، لا سيما أنها "اللغة الوحيدة إلى جنب الإنجليزية التي لها وجود في كل قارات الكرة الأرضية".

الشكل رقم 5 : خريطة الدول الفرنكفونية في العالم.

Source : Chaudenson Robert, « La place de la langue française dans la Francophonie », Hérodote, 2007/3n° 126, pp. 129-141.

الشكل رقم 6: خريطة المنظمة الدولية للفرنكفونية



Source : Ibid. P. 131.

المبحث الثالث: أدوار ومهام مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية

تعتبر السينما والكتاب المفصلان الأهمان في عمل المعهد الفرنسي حسب داركوس[1]. وعليهما تتمحور الدبلوماسية الثقافية المعاصرة

1. ويحدد برونو راسين - (Bruno RACINE) المدير السابق لمركز جورج بومبيدو، والمدير الحالي للمكتبة الوطنية الفرنسية - ثلاثة أدوار رئيسة وأهداف للدبلوماسية الثقافية الفرنسية:
   - **هدف ثقافي:** يجب أن نعرّف بما ينجَز وينتج في فرنسا.
   - **هدف سياسي:** نعم! يجب أن نستعمل هذا التعبير.. يجب أن ندعم السلوك الدبلوماسي لفرنسا.
   - **هدف اقتصادي:** ليست الثقافة أشياء جميلة توزع بشكل عشوائي، أو تجريدي.. إنما يتم ذلك عبر متعاملين، وعبر الصناعة؛ يمر ذلك بمنشورات، بمبيعات، بتبادلات تجارية.. إنها نشاط اقتصادي جد مهم[2].

ومن خلال ما قاله برونو راسين، يمكننا أن نرصد ما نستطيع التعبير عنه بالأدوار المعلنة والأدوار غير المعلنة لمؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، ونعني بالمعلنة كل النشاطات ذات الطابع التعليمي أو الثقافي، وبغير المعلنة تلك التي يصرح بها بعض المسؤولين في لقاء أو آخر، أو تلك التي قد يسبب الإعلان عنها ضمن البرامج السنوية حرجا للخارجية الفرنسية، وللدولة المضيفة على حد سواء!

المطلب الأول: الأدوار المعلنة

تجدر الإشارة، أولا، إلى أنّ التوجّهات الفرنسية الجديدة على صعيد السياسة الثقافية الخارجية ترتكز على "تعزيز الفنّ المعاصر" و"الاستثمار في ثقافة الحدث" و"الاهتمام المتزايد بالممارسات الفنّية الشعبية". إنطلاقا من وجهة النظر هذه، اعتمدت فرنسا على عتبة القرن الحادي والعشرين استراتيجية إشعاع ثقافي في الخارج لتصبح الثقافة الفرنسية مضيافة أكثر و"سهلة الفهم للجميع"[3].

---

1 برنامج الضيف، مرجع سابق.

2 راسين، برونو: مداخلة في الجلسة الأولى من ملتقى الدبلوماسية الثقافية، انظر الملحق رقم: 03، فيديو بعنوان: Introduction "Diplomatie culturelle et les mutations du monde" - Vidéo Dailymotion.flv

3 تقرير عن لقاء حواريً في جامعة القديس يوسف ببيروت (قريبة جدا من الأوساط الفرنكفونية) تمحور حول "الثقافة في العلاقات الدولية" - على الشابكة (تاريخ الاطلاع)

<https://now.mmedia.me/lb/ar/مقالةتحقيقات/الإغراءالثقافيوسيلةللغزوالسياسيالفرنسي >

وفي البوابة الرسمية لوزارة الخارجية الفرنسية، وفي الصفحة الخاصة بالدبلوماسية الثقافية يرصد الموقع أدوارا ومهاما لكل من الأليانس فرانسيز والمعهد الفرنسي[1] :

1) **أدوار ومهمات الأليانس فرانسيز:**

تسعى مراكز الأليانس فرانسيز إلى تحقيق **ثلاث مهمات أساسية** مشتركة وهي :

- تقديم دورات لغة فرنسية في فرنسا والعالم، موجهة إلى جميع الفئات؛
- تحسين التعريف بالثقافتين الفرنسية والفرنكوفونية؛
- تعزيز التنوع الثقافي.

2) **أدوار ومهام المعهد الفرنسي:**

تتمحور أنشطة المعهد الفرنسي حول محورين رئيسيين :

- تنفيذ مشاريع كبيرة؛
- دعم شبكة الثقافة الفرنسية في الخارج.

أ) **الإنتاج والمشاريع الكبيرة**[2]

الأروقة الفرنسية

توكل وزارة الشؤون الخارجية إلى المعهد الفرنسي تصميم وتنظيم الأروقة الفرنسية في بعض المشاريع الكبيرة مثل بينالي البندقية للفنون البصرية وفن العمارة أو بينالي ساو باولو لفن العمارة. ويجري اختيار المبعوثين والفنانين المرشحين بالتشاور مع وزارة الثقافة والتعاون. كما يضطلع المعهد بمهمة تفعيل رواق سينما العالم في مهرجان كان.

ترويج الأحداث الفنية

يشارك أيضا المعهد الفرنسي في الاستدلال على الأحداث الفنية وترويجها، ويتيح تطوير علاقات مثمرة بين الأوساط المهنية الفرنسية والدولية. وينظم المعهد في هذا الإطار مشاريع كبيرة مثل

---

1 Op.cit.

2 مادة هذا الفرع منقولة –بتصرف يسير- من صفحة: الدبلوماسية الثقافية بالموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الشابكة؛ مرجع سابق.

تظاهرات "فوكوس" (في مجال الرقص والمسرح والموسيقى والفنون البصرية) أو أحداث مثل France Danse Europe و Baltic Sounds French

دعم بلدان منطقة التضامن ذات الأولوية

يسعى المعهد الفرنسي إلى تعزيز الحراكات الجارية في بلدان منطقة التضامن ذات الأولوية، من خلال دعم الأعمال الإبداعية والتظاهرات والجهات الفاعلة الثقافية المحلية، وعبر تشجيع ترويج الفنانين ونشر الأعمال الفنية في الأحداث الثقافية الدولية. وعلى هذا النحو كان المعهد المبادر لتظاهرة لقاءات التصوير الفوتوغرافي الأفريقية في باماكو، و Danse l’Afrique Danse و L’Afrique est à la Mode، وكذلك بينالي الصورة في لوانغ برابانغ.

برمجة المواسم الثقافية وسنوات الملتقيات الثقافية

وأخيرا، يشارك المعهد الفرنسي في إعداد البرمجة الفنية للمواسم الثقافية وسنوات الملتقيات الثقافية بالتواصل مع الأشخاص المفوضين والشركاء في هذه التظاهرات (موسم فرنسا في جنوب أفريقيا ومهرجان كرواتيا في فرنسا في عام 2012).

دعم الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج

يقدم المعهد الفرنسي نظام دعم جديد لمشاريع الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج وللقيّمين على المشاريع الثقافية. فلا يبادر المعهد بهذه المشاريع بل يتولاها مباشرة فنانون وفرق فنية، أو شركاء أجانب أو الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج، و يجري ذلك من خلال الدعوة إلى تقديم مشاريع وفق تصنيف بحسب القطاعات (العروض الحية، والفنون البصرية، والنقاشات الفكرية، والثقافة العلمية والتقنية، إلخ).

وتقوم لجنة مؤلفة من ممثلي وزارتي الشؤون الخارجية والثقافة، ومهنيين من المجالات المعنية، ومفوضين من المعهد بدراسة هذه المشاريع.

وعلى صعيد آخر، يساهم المعهد الفرنسي في تدريب العاملين ويعد أنشطة مشتركة ومنابر رقمية لخدمة الشبكة.

وترمي أنشطة وزارة الشؤون الخارجية -حسب الموقع الرسمي- إلى نشر الأعمال الإبداعية المعاصرة بجميع أنواعها، والمساهمة في إشعاع الثقافة الفرنسية، ووضع التنوع الثقافي موضع التنفيذ، وذلك في المجالات التالية:

فنون السيرك وعروض الشارع

تعتبر فرنسا المبتكر بلا منازع في مجال فنون السيرك وقد حازت اعترافا دوليا في هذا المجال.

ويعود هذا الاعتراف في المقام الأول إلى نوعية الأفكار الفنية للفنانين وابتكارهم في هذا القطاع، كما أنه ثمرة الترويج الفعّال الذي تقوم به الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج بدعم من المعهد الفرنسي. وأدى الحضور المنتظم لممثلين عن السيرك الجديد في الخارج إلى إقبال المهنيين والجمهور عليه ولا سيما في أمريكا الجنوبية.

وهكذا رأى مهرجان "قطب السيرك في بوينس آيريس" (Polo Circo) النور في عام 2009، حيث تولت هندسته دوائر المعهد الفرنسي وسفارتنا في الأرجنتين، بالمشاركة مع العديد من السلطات المحلية والإقليمية التي يسّرت سفر قرابة مائة فنان ومهني فرنسي في مجال فنون السيرك.

وتعتبر عروض الشارع التي تقدمها فرق مثل Royal de Luxe، و La Machine، أو Groupe F عروضا فريدة وهي تشارك في أشهر الاحتفالات في أرجاء العالم.

وعلى غرار السيرك الجديد، اكتسبت عروض الشارع الفرنسية شهرتها بفضل عمل الشبكة الثقافية الفرنسية الذي يستغرق عدة أعوام عادة، مع شركائها الأجانب.

وبناءً على دعوة رئيسة جمهورية شيلي، السيدة ميشيل باشلي، جابت الدمى الضخمة التابعة لفرقة Royal de Luxe شوارع مدينة سانتياغو حيث تجّمع زهاء مليوني شخص لمشاهدتها، وكان ذلك بمناسبة تدشين الاحتفالات بالذكرى السنوية المائتين لاستقلال شيلي في كانون الثاني/يناير 2010.

المسرح

وتساهم مبادرات الشبكة الثقافية الفرنسية والمعهد الفرنسي في دعم الاختراق الذي حققه المسرح الفرنسي المعاصر على الصعيد العالمي من خلال ما يلي: تنظيم جولات العروض، وتنفيذ إقامات الفنانين ومشاريع الإنتاج المشترك مع الشركاء المحليين أو منصات عروض المسرح الفرنسي.

فعلى هذا النحو قدم المعهد الفرنسي الدعم في عام 2012 لجولات فنانين ومنها جولة فيليب كين في أستراليا وأوروبا، ولجولات فرق مثل فرقة Les Sens des mots في جميع أنحاء العالم.

وعموما يمكن للأنشطة التي يدعمها المعهد الفرنسي أن تكون من الأنواع التالية :

- تظاهرات "استثنائية" تنظمها مؤسسات كبرى مثل مسرح "الكوميديا الفرنسية" (la Comédie française)، أو المسارح الوطنية أو فرق مسرحية كبيرة مثل فرقة "مسرح الشمس" (le Théâtre du Soleil)؛

- مشاريع ذات صيغ مختلفة تتناول الإبداع المعاصر والتجديد الفني. في واقع الأمر إن المؤسسات الأجنبية هي الأكثر انفتاحا على الأعمال الفنية الفرنسية وهي في الغالب المؤسسات ذات البرمجة التي تحث على البحث والاكتشاف (تلقى الأعمال الفنية المتواضعة الصيغة أو المسرح البصري رواجا خاصا).

وكما هو الأمر بالنسبة للمجالات الفنية الأخرى (الرقص والموسيقى والفنون البصرية) قام المعهد الفرنسي بتصميم منبر للاستدلال على المسرح الفرنسي وترويجه، يستعرض الإنتاج المسرحي الحالي وهو منبر "فوكوس تياتر" (Focus théâtre). ويتمثل الهدف من هذا الملتقى في استنفار المهنيين الفرنسيين والأجانب، فهو يوفر للشبكة الثقافية إطارا لتنظيم مشاريعها الخاصة بدعوة المهنيين الجانب.

الرقص

اكتسب فن الرقص الفرنسي جاذبية كبيرة في الخارج بفعل حيويته وثرائه منذ أكثر من عشرين سنة.

ومن جهة أخرى، يمثل المجال الدولي مجالا هاما فيما يخص التطور الاقتصادي للعديد من فرق الرقص الفرنسية التي تحظى باعتراف دولي ضمن سجلات جمالية بالغة التنوع.

وتتم جولات العروض في الخارج بدعم من المعهد الفرنسي ومن أموال من مصادر خاصة أو عامة يتمكن المعهد الفرنسي أو الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج من تجنيدها.

إلا أن الدعم ليس ماليا فقط، فهناك عدة أنشطة يتم تنفيذها في إطار نهج يهدف إلى ترويج فن الرقص الفرنسي في الخارج ومنها :

- فعالية France Danse التي تهدف إلى تنظيم حدث هام مخصص للرقص الفرنسي بالتعاون مع شريك أو مجموعة شركاء في مدينة ما أو على مستوى بلد ما؛

- معهد تعليم الرقص الكلاسيكي الجوال: هذا المعهد موجه على نحو خاص إلى البلدان التي لديها تقاليد عريقة في الرقص الكلاسيكي حيث يوجد فرق رقص كبيرة لديها ذخيرة من الرقصات، وهو ينشط بخاصة في آسيا الشمالية ولا سيما في الصين. ففي عام 2010 تم إنتاج صيغة جديدة لباليه "كوبيليا" لمصمم الرقص شارل جود ، مدير باليه الأوبرا في بوردو، بالتعاون مع فرقة "كانتون" للرقص الكلاسيكي.

- بينالي ليون للرقص: يقدم منبر "فوكوس دانس" (Focus Danse) طيفا من الأعمال الإبداعية الفرنسية الشابة لتمكين العديد من المهنيين الدوليين من الاطلاع عليها.

الموسيقى

حقق الفنانون الفرنسيون نشاطا غير مسبوق خارج حدود فرنسا من حيث تسجيل رقم قياسي في عدد الحفلات الموسيقية، وإصدار الأسطوانات والظهور في الإعلام. وعليه فإن واحدة من بين ثلاث أسطوانات تباع خارج فرنسا، وفي بعض الشركات تبلغ الإيرادات من الصادرات 40٪ إلى 70٪ من حجم أعمالها.

وتقدم وزارة الشؤون الخارجية الدعم لمبادرات وأنشطة المهنيين من خلال وكالتها التنفيذية المتمثلة في المعهد الفرنسي (منصات، وجولات، ومشاريع إنتاج مشتركة، وتنظيم أحداث كبيرة)، ومكتب تصدير الموسيقى، والشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج.

الفنون البصرية

الحوار بين الفنانين في صميم الأنشطة الفرنسية

نظرا إلى السياق المؤاتي للفن المعاصر حيث تؤكد باريس مجددا الدور الذي تؤديه بوصفها مركزا فنيا دوليا، تولي وزارة الخارجية الفرنسية بالتنسيق مع وزارة الثقافة والاتصال مشاركة الفنانين الفرنسيين أو المقيمين في فرنسا في الحوار الدولي أولوية في عملها.

وتتيح هذه الأولوية دعم عدة مبادرات مبتكرة تقوم بها الشبكة الثقافية وضمان استدامتها ومنها: التظاهرات الفنية Paris Calling في عام 2007، وبرلين/باريس في عامي 2009 و 2010، وباريس/لوس أنجلِس في عام 2012.

السينما

تعتمد وزارة الشؤون الخارجية سياسة ترمي إلى ترويج السينما الفرنسية ونشرها في العالم بغية تعزيز موقع فرنسا بوصفها ثاني مُصدِّر للأفلام في العالم.

ترويج السينما الفرنسية

يستند دعم تصدير الأفلام إلى جهد يرتبط ارتباطا وثيقا مع الشبكة الفرنسية الثقافية في الخارج والمعاهد الفرنسية والأليانس فرانسيز ومؤسساتها الشريكة.

وتتمثل مهمة المعهد الفرنسي التي تستكمل مهام مؤسسة أونيفرانس فيلم (Unifrance films) في المساهمة في ترويج أعمال التراث السينمائي الفرنسي ونشر الأعمال الإبداعية الحديثة على مستوى غير تجاري.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل قناة "تي في 5 موند" (TV5Monde) أداة رئيسية من أدوات ترويج السينما الفرنسية في العالم، من خلال البرمجة المكثفة للأفلام السينمائية الفرنسية (تعرض المحطة زهاء 250 فيلما في السنة على مختلف قنواتها)، وعبر التشكيلة الواسعة من الأفلام حسب الطلب التي تعرضها على الإنترنت، وقد طورت القناة هذا المشروع مع مبادرة "أونيفيرسيني" (UniversCiné).

التعاون السينمائي

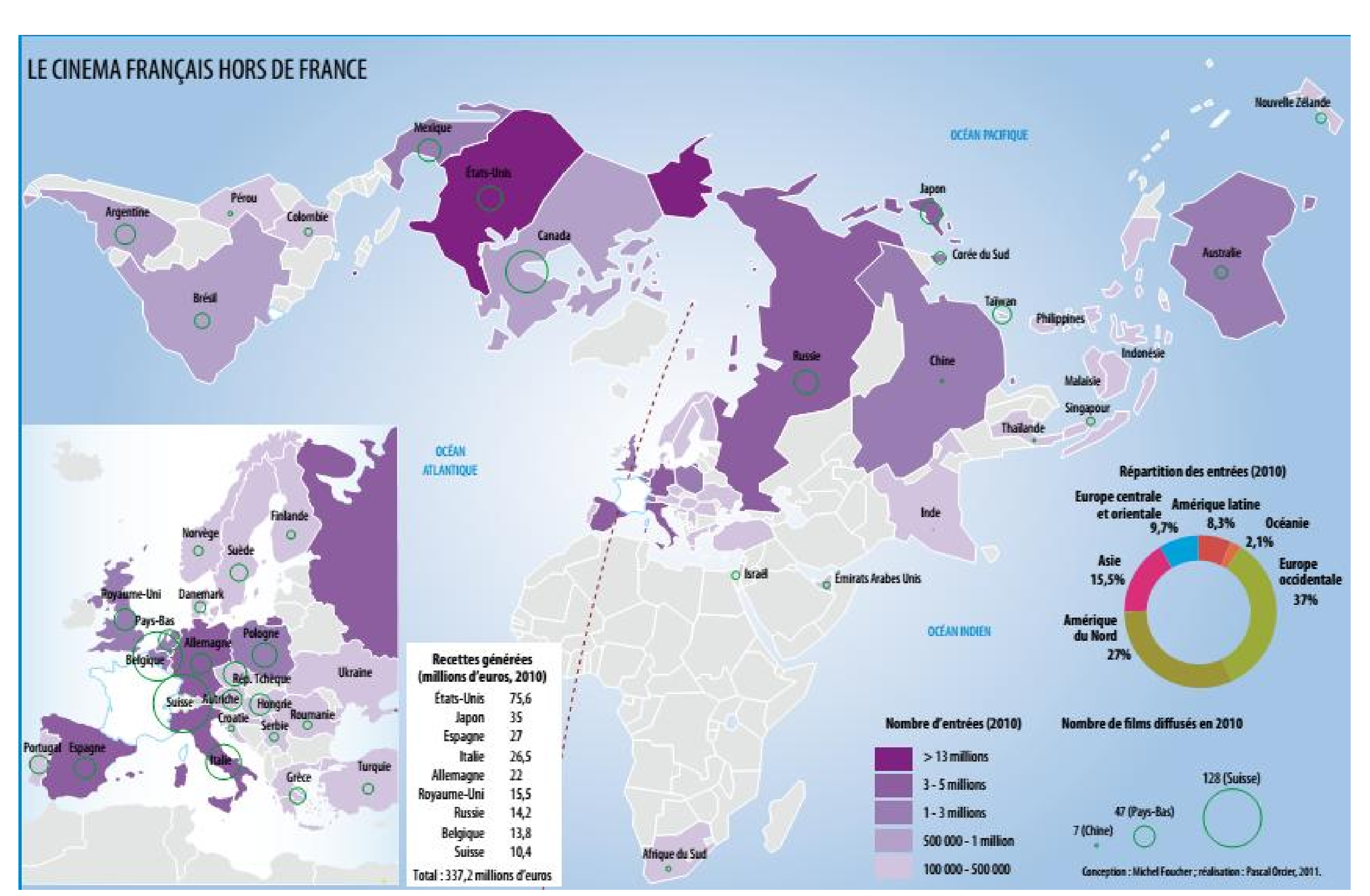
تنتهج أيضا فرنسا سياسة تعاون في مجال السينما ترمي إلى هيكلة القطاع السينمائي في بلدان منطقة التضامن ذات الأولوية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث أثرت العولمة تأثيرا شديد البأس في المشهد السمعي والبصري.

وتعتزم وزارة الخارجية مواصلة دعمها لهذا القطاع الذي ينطوي على قدرة كامنة كبيرة فيما يخص الحضور الأوروبي في الساحة الفنية الدولية، حيث الحضور الفرنسي عريق ويحظى بالتقدير. وتركز الوزارة دعمها على برامج التدريب من خلال ما يلي :

- دعم الإنتاج السينمائي في العالم (صندوق Fonds Sud سابقا). أنشأت وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الثقافة والاتصال منذ عام 1984 آلية وزارية للدعم الانتقائي للأفلام الروائية الطويلة (Fonds Sud)، بهدف تطوير التعاون مع مخرجي دول الجنوب وتعزيز إنتاج الأفلام ذات

الصبغة الثقافية القوية. ويدير المركز الوطني للسينما والصورة المتحركة (CNC) هذا الصندوق إدارة مشتركة مع المعهد الفرنسي.

الشكل رقم 7: خريطة توضح النشاطات السينمائية الفرنسية خارج فرنسا



المصدر: وزارة الخارجية الفرنسية، مرجع سابق، ص 25

الكتب والمؤلفات

ترويج الكتاب الفرنسي دوليا

يتصدر الكتاب في فرنسا القطاع الثقافي مسجلا حجم مبيعات يقارب ثلاثة مليارات يورو في السنة. وينشط هذا القطاع كثيرا على المستوى الدولي فهو يحتل الموقع الثاني من حيث الصادرات الفرنسية في مجال الممتلكات الثقافية، إذ تمثل الأسواق الأجنبية 25٪ من حجم أعمال دور النشر الفرنسية.

وترافق وزارة الشؤون الخارجية الأنشطة التي تقوم بها الوكالات الفاعلة في قطاع النشر في الأسواق العالمية. وتستند الوزارة في أداء هذه المهمة إلى مجموعة من الأنشطة والبرامج التي يديرها من باريس المعهد الفرنسي المعني بالأنشطة الثقافية في الخارج، وإلى ما يزيد عن ثلاثين مكتبا للكتب ومكتبات الكتب والوسائل السمعية والبصرية في الشبكة الثقافية التي تنفذ على الصعيد المحلي سياسة تقضي بدعم دور النشر الفرنسية، وإقامة الشراكات والتعاون مع البنى المحلية.

وترافق وزارة الشؤون الخارجية دور النشر الفرنسية المشاركة في معارض الكتب في الخارج بالتعاون الوثيق مع المكتب الدولي لدور النشر الفرنسية. وتتطلع الوزارة من خلال هذه الأنشطة إلى تشجيع الأفكار والأعمال والمؤلفين ودور النشر الفرنسية والفرنكوفونية وترويجها بغية الحفاظ على حيوية دور النشر الفرنسية في مجال التصدير، في سياق يتسم بالتنافس الثقافي الشديد.

ويتجلى الدعم الذي تقدمه وزارة الشؤون الخارجية من خلال مختلف المشروعات التالية التي ينفذها المعهد الفرنسي :

- الكتاب من خلال الترجمة: دعم ترجمة الإصدارات الفرنسية ونشرها، وتدريب أجيال جديدة من المترجمين الفرنسيين للغات المطلوبة (الإنجليزية والعربية والصينية والإسبانية والبرتغالية والروسية)، وإقامة مركز موارد على الإنترنت يعنى بالأعمال المترجمة للغات الأجنبية.

- تعزيز النقاش الفكري: صياغة جديدة للدبلوماسية الناعمة، وتنظيم نقاشات فكرية، ونشر الأعمال الفكرية الفرنسية الجديدة (وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية) في الشبكات الجامعية في الخارج.

- ترويج الثقافة العلمية: إقامة المعارض المتجولة ذات المستوى المرموق من أجل ترويج الثقافة العلمية الفرنسية (علم الآثار والعلوم الدقيقة)؛ وإقامة مركز خبرات وموارد على الإنترنت؛ ومرافقة الفعاليات التي تقوم بها الشبكة الفرنسية للسفارات والقنصليات.

- دعم قنوات النشر الفرنكوفونية: وضع برنامج لدعم النشر في الجنوب (التنازل عن الحقوق والتوزيع)؛ إنشاء مجموعة أعمال صدرت في الجنوب وترويجها في أسواق الشمال والجنوب؛ وإعادة تصميم مضمون مركز الموارد" كولتورسود" (comCulturesSud.) من حيث المؤلفين والناشرين والتظاهرات الفكرية الكبرى في بلدان الفرنكوفونية في الجنوب.

- مرافقة شبكة الثقافة والتعاون الفرنسية، ومكتبات الكتب والوسائل السمعية والبصرية وتدريب الموظفين: إنشاء مكاتب الكتب ومكتبات الكتب والوسائل السمعية والبصرية التي تضطلع بتنفيذ برامج وأنشطة دعم للكتاب الفرنسي؛ وتطوير التقنيات الرقمية في مكتبات الكتب والوسائل السمعية والبصرية بواسطة المنصة "كولتورتك" (Culturethèque) أو منصة "إف فيرسو" (IFVerso) (وهي قاعدة بيانات تضم ما يزيد عن سبعين ألف كتاب مترجم من الفرنسية إلى ما يقارب الأربعين لغة، ويعمل هذا الموقع بطريقة الشبكة الاجتماعية).

المواسم الثقافية

إن السنوات والمواسم الثقافية هي ثمرة التزامات دبلوماسية ثنائية قطعت على أعلى المستويات، وتندرج في إطار السياسة الفرنسية الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي. تعتبر هذه الأنشطة من أدوات الدبلوماسية الناعمة البارزة جدا للعيان.

وهي تتيح بالمشاركة مع حكومات وجهات تنفيذية أجنبية تنظيم تظاهرات ترمي إلى ما يلي :

- تعزيز صورة بلدنا كما صورة البلد الضيف وتجديدهما؛

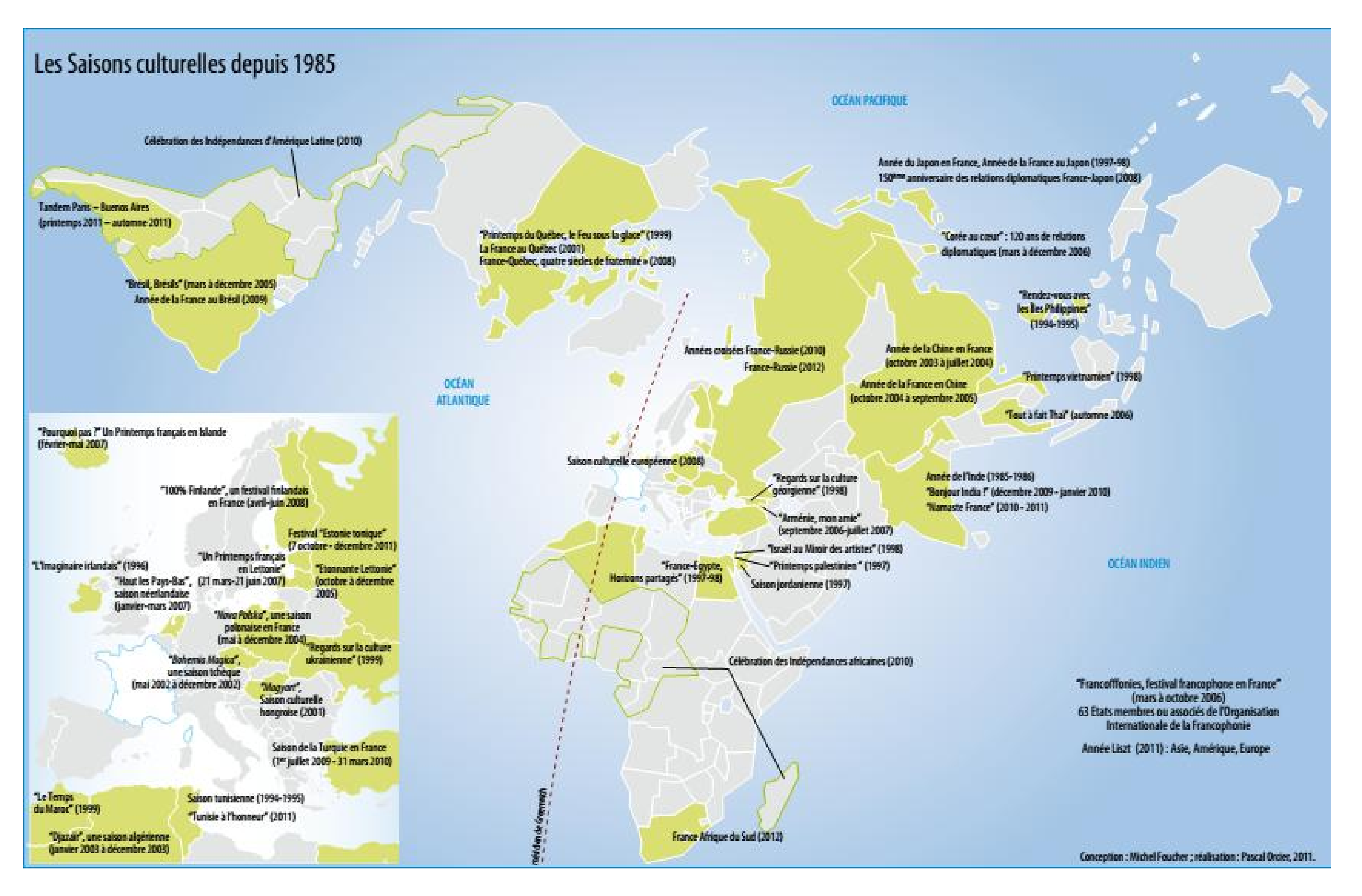
- تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادلين؛

- إلقاء الضوء على حيوية عمليات التبادل في المجال الثقافي والتعليمي والجامعي، وكذلك في المجال التكنولوجي والعلمي والصناعي والتجاري؛

- الدعوة إلى لقاءات جديدة ومبادرات جديدة تهدف إلى توسيع نطاق ميادين الحوار والتعاون.

ولما كانت المواسم الثقافية قادرة على إنعاش التعاون في جميع القطاعات، فإنها تنطوي على جانب سياسي بسبب أوجه التقارب التي تنشئها بين البلدين المعنيين. وأخيرا، فإنها تبرز العديد من الوكالات التنفيذية الفرنسية والسلطات المحلية والإقليمية والمؤسسات الإقليمية على الصعيد الوطـني بل وتوفر لها انفتاحا دوليا.

الشكل رقم 8: خريطـة تشير إلى المواسم الثقافية الفرنسية في العالم منذ 1985



المصدر: نفس المرجع، ص 26.

المطلب الثاني: الأدوار غير المعلنة

يصرح بعض المسؤولين الفرنسيين عن الدبلوماسية الثقافية، أو القريبين من أجواء الفعل الثقافي، ببعض الأدوار غير المعلنة، والتي قد يربطها البعض غالبا بـ"الرسالة الحضارية" أو نظرة الغرب الأمبريالية لبقية العالم، بمعنى نشر القيم الفرنسية في العالم، وإيجاد مواطـئ أقدام سياسية وأيضا اقتصادية.

فمدير المعهد الفرنسي الحالي يتحدث عن المعهد الفرنسي، ودوره "لتكون قيمنا الفرنسية، وفكرنا، وإنتاج مثقفينا أحسن عرضا، وأحسن تصديرا إلى الخارج"[1].

كما نجده يصرح في سياق آخر أن المعهد الفرنسي: "يأتي ليكون المساعد والظهير للدبلوماسية الفرنسية التقليدية"[2]. وهذا يعني تداخل الثقافي بالسياسي، ودعم الأول للأخير، ما يتقاطع مع مقولات برونو راسين التي قدمنا بها لهذا المبحث عن أدوار مؤسسات الدبلوماسية الثقافية[3]: حيث ذكر الهدف الاقتصادي، وذكر بما سبق لداركوس أن تحدث عنه من أن الثقافة اقتصاد، واستثمار وصناعة، وأنها نشاط اقتصادي جد مهم؛ ثم أردف بالحديث عن الهدف السياسي، وأقنع من يمكن أن يعترض عليه (بتعالي الثقافة عن السياسات) بالقول: "نعم! يجب أن نستعمل هذا التعبير.. يجب أن ندعم السلوك الدبلوماسي لفرنسا". وقد يتساءل الباحث: "هل هو سلوك دبلوماسي لفرنسا، أم للجها الحاكمة في فرنسا"؟؟

وقد سبق لفرنسا في عهد ديغول أن وظفت الثقافة، بشكل واضح وصريح خدمة لتوجهاتها السياسية، وفي مصلحة نشاطها الدبلوماسي ضد الثورة التحريرية الجزائرية (سيأتي وقت الحديث عنه في الفصل التالي).

هدف آخر غير معلن، ذكر "راسين" أنه: "من بين الأولويات التي أراها على المدى الطويل"، وهو حسب ما يقول: " السعي بقوة وصرامة إلى أن لا ترى إفريقيا (وأعني إفريقيا الفرنكفونية رسميا) لا نظامها التربوي ينهار، وإلى أن نحفظ اللغة الفرنسية لجيلين أو ثلاثة أجيال لاحقة، لتبقى لغة حية في هذا الكوكب"[4].

ليس الأمر متعلقا إذن فقط بالحفاظ على التعددية الثقافية، والألسنية، إنه الحفاظ على الفرنسية نفسها، التي يرون في بقائها في دول العالم، ضمانا لبقائها لغة حية.

---

1 داركوس، برنامج الضيف، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

3 انظر ص: 34.

4 راسين برونو، مرجع سابق، ابتداء من الدقيقة: 15.27.

الفصل الثاني: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر تاريخا وتقنينا وتنفيذا

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الثقافية الجزائرية الفرنسية

بالرغم من أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تعود إلى ما قبل سنة 1830، فقد كانت بين الدولتين معاهدات وتبادل أسرى، وجوسسة، وتقارير قناصل، ورحلات. ومن أن الكتابات الفرنسية عن الجزائر قبل الاحتلال كانت متوفرة أيضا [1]؛ إلا أن التماس الفعلي، والعلاقة الأهم، بين الجزائر وفرنسا كانت بعد احتلال هذه الأخيرة لمدينة الجزائر (5 جويلية 1830)، فـ"منذ الحملة، انفسح المجال أمام الكتاب والفنانين والمؤرخين الفرنسيين ليكتبوا عن الجزائر، ولكن من وجهة نظر الغالب عن المغلوب، والمنتقم عن خصمه" [2].

ولهذا فإننا سنحاول رصد معالم هذه العلاقات بين المغلوب والغالب، خلال فترة الاحتلال (1830-1962)، من خلال شقها الثقافي العام؛ ثم نعرض - بعد- إلى ما بعد الاستقلال، وتأسيس العلاقات بين الدولتين المتكافئتين.

المطلب الأول: فترة الاحتلال = الاستثناء الفرنسي يصنع استثناء جزائريا [3]

يمكن أن نرصد علاقة الجزائر بفرنسا في شقها الثقافي من خلال ملمحين رئيسين، الأول متعلق باستغلال سلاح الثقافة داخل الجزائر، لمحاربة هويتها، والهيمنة عليها، بغية إدماجها تماما في فرنسا،

---

1 سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1998،ج 6/ص 379.

2 المرجع نفسه،ص 379-380.

3 نقتبس هذه العبارة من مؤلف عالم الاجتماع الجزائري الراحل: جمال قريد: "الاستثناء الجزائري: التحديث في مرآة المجتمع" والذي سنستفيد من مقدمته الضافية.

ينظر أيضا في موضوع المطلب:

- الأشرف مصطفى، (حنفي بن عيسى) الجزائر: الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1998،الجزء السادس خاصة.
- سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1990، ج2/109
- بلعيد، رابح، فرنسا والعالم الإسلامي من معركة بواتييه 732م إلى قرار مجلس الأمن 1559، مخطوط.
- Guilhaume, Jean-François, Les mythes fondateurs de l'Algérie française, L'Harmattan, Paris, 1992.
- Grid , Djamel, L'exception algérienne: La modernisation à l'épreuve de la société. CASBAH éditions, Alger, 2007.
- Aroua, Abbas, « Pour la vérité et la mémoire concernant les crimes coloniaux en Algérie » , (web), http://www.hoggar.org/documents/uploads/colonialcrimes.pdf
date de telechargement 04/02/2012.

وصنعها على عين قيمها وأفكارها. والثاني يتعلق باستغلال السلاح الثقافي خارجيا، لمحاربة القضية الجزائرية، والدفاع عن الجزائر الفرنسية، حتى آخر رمق.

الفرع الأول: التوظيف الفرنسي للمعطى الثقافي داخل الجزائر

احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، ووضعت كل قوتها العسكرية والفكرية للهيمنة على الأراضي الجزائرية، و"كل شيء قد بدأ ذات يوم من شهر جويلية من العام 1830، إن التدخل الاستعماري قد صبغ الجزائر بصبغة دائمة وهو في أساس تقسيم تاريخ هذا البلد العربي–الإسلامي إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الاعتداء الاستعماري ومرحلة ما بعده" [1].

لا شيء في تاريخ الجزائر المعاصر يشبه ما حدث في بلدان أخرى. أولا وعكس ما جرى في بلدان قريبة كالمغرب وتونس ومصر فإن الاستعمار في الجزائر كان استعمارا استيطانيا. ثانيا وخلافا لاستعمارات استيطانية أخرى كانت –" قد استولت على مناطق سهلة الغزو ومتوفرة على أراضي شاغرة سهلة الامتلاك وبها ساكنة متشتتة، بدائية وغير قادرة على المقاومة) " لوروا – بوليو) [2]

فإن استعمار الجزائر " قد امتلك – سنة 1830 – أرضا لها أصحابها، وهم كثر، يحرثونها ويستبسلون في الدفاع عنها. وهذا الجنس المتواجد على هذه الأرض الإفريقية منذ قرون يتوفر على حضارة متقدمة.

قد رفض هذا الاستعمار العنصر الأصلي وبخاصة في دينه وثقافته ولغته لأنه كان في نظره في أسفل السافلين. وبالفعل " فإن المستعمرين وباسم حضارة راقية قد حاولوا بكل قواهم وبشتى الوسائل محو اللغة والثقافة العربيتين بحجة أن الأولى هي ميتة وأن الثانية هي ثانوية [3] "

هذه هي "الرسالة الحضارية" التي رفع الفرنسيون شعارها أثناء غزو الجزائر، والتي وجدنا كبار الفلاسفة الغربيين (حتى أصحب النزعة الإنسانية منهم) يدعمونها، ويجدون لها المبررات، متكئين

1 غريد، جمال، الاستثناء الفرنسي التحديث في محك المجتمع، دار القصبة، الجزائر، 2007، ترجمة المقدمة بواسطة: أسبوعية La nation :
http://www.lanation.info/الاستثناء-الجزائري-المعرفة-أولا_a1358.html

2 LEROY-BEAULIEU, L’Algérie et la Tunisie, Guillaumin et Cie, Paris, 2ème édition, 1897, p.3. in, Grid, Djamel op.cit.

3 AMIN S., Le Maghreb moderne, Paris, Minuit, 1970, p.180, cité in : Grid, Djamel, Op.cit.

على مبادئ مثالية عامة كالسانسيمونية، وغيرها[1]. حتى أن معظم الفرنسيين وتبعهم بعض الأوربين، اعتقدوا أن احتلال الجزائر كان نعمة وبركة على أهلها[2].

ذلك أن ذيوع النظرية التطورية، والتقسيمات العنصرية للمجتمع البشري (الحكم على حضارته ومدنيته وذكائه، حسب جنسه وإثنيته)، جعل الغرب يستبيح الاحتفاظ لنفسه فقط بمسمى "الإنسانية" متميزا عن "بقية العالم المتوحش"[3]. ويجعل من هذا المنطلق مبررا لحملاته التوسعية الاستعمارية، لأجل "تمدين العالم المتوحش"، فـ"رجال الأنوار يجب أن يعبّروا عن أنفسهم، ويتحمّلوا مسؤولية كونهم وارثين للتراكم المعرفي الإنساني، ويجب عليهم أن يحملوا المتأخرين عن هذا الركب المعرفي حملا إلى بلوغ مستواهم... إنها مهمة تحريرية للإنسانية"[4].

ما دفع بعض الجنرالات إلى التصريح بأنهم في مهمة دينية وأخلاقية مقدسة، وأن "فرنسا جاءت لإيقاظ الجزائر"[5] وأقنعوا بذلك ممثلي الشعب الفرنسي في البرلمان، والشعب من ورائه:

فقد نشر الجنرال دو فيفيي في عام 1843 رسالة يقول فيها: "وهناك مشروع آخر سوف يرضي المشاعر النبيلة لدى الفئة الصالحة من أمتنا، إذا تواصل العمل فيه إلى أن يتم احتلال الجزائر نهائيا. وهذا المشروع ديني وأخلاقي محض، ويتعلق بإدخال الحضارة إلى الشعوب الإفريقية. والحضارة المستهدفة نا هي التي تنبثق بأكملها من أخلاق المسيح، وليست هي الحضارة المتهافتة على المادة، القائمة أساسا على إرضاء الحاجات.... فإذا شئنا أن نحضّر الشعوب فما علينا إلا أن ننشر أفكار الإنجيل."[6]

كما اتكأ الفرنسيون لبسط نفوذهم على حق ملكيتهم لهذه الأرض، باعتبارهم ورثة الحضارة الرومانية والإغريقية القديمتين، كما تقدم[7]، يقول المفكر مصطفى الأشرف: "ولتبرير سلوكهم يتذرع الكثير منهم ليس فقط بحروب نابليون، وليس فقط بالأساليب الرومانية في إقرار السلام، بل

---

1 الأشرف مصطفى، مرجع سابق ص 276 وما بعدها.

2 سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، 270/6.

3 Guilhaume, Jean-François, Op.Cit. p. 22.

4 Ibid, p. 26.

5 Ibid, p. 194.

6 المرجع السابق، ص 276.

7 انظر ص 19.

يلتفتون أيضا إلى ما تبقى من آثار الماضي العتيق، ويعلنون في تكبر وعجرفة بأنهم الورثة المباشرون للإمبراطورية الرومانية، وأنهم يستعيدون في الجزائر ما كانوا قد فقدوه من أرزاق وممتلكات"[1].

وهكذا، فلم يعد الاستعمار مجرّد رحلة للبحث عن الموارد، وتوسيع خارطة الدولة المهيمنة، بل أصبح بفضل هذه الحجج مهمة مقدسة و « ضرورة سياسية في الدرجة الأولى ... إذ أن غزو بلد من عرقٍ أدنى من قبل بلد من عرقٍ أعلى لا يدعو إلى الاستنكار ... عندما يكون الأمر بين الأعراق المتساوية فذلك أمر يدعو إلى الاستهجان. لكن تجديد الأعراق المنحطة بأعراق عليا فتلك عناية إلهية للإنسانية»[2].

وبما أحد أهم أهداف المستعمر، هو قطع الشعوب المحتلة عن ماضيها، وثقافتها التي تصنع تميّزها وخصوصيتها؛ فإن السياسات الإدماجية – الاستيعابية التي انتهجتها القوى الإمبريالية، التي اتكأت على رفض كامل لثقافة وهوية "الآخر"، كانت ذات وظيفتين:

2. أولا: تجريد الشعوب المستعمرة من ثقافيتها الأصلية أو العمل على انحلالها منها (Déculturation)، بغرض إيجاد فراغ إيديولوجي – ثقافي.
3. ثانيا: بعد أن يتم إيجاد هذا الفراغ الإيديولوجي – الثقافي، أقلمة وتكييف هذه الشعوب مع الثقافة الغربية، أو مثاقفتها معها (Acculturation)[3].

وبما أن "الثقافة واللغة متداخلتان تداخلا لا انفكاك له"[4]، فقد توجهت عناية السلطات الاستعمارية منذ اليوم الأول إلى محاربة اللغة العربية، تنفيذا لسياستها الإدماجية الاستيعابية، بغرض إحلال اللغة الفرنسية أخيرا بدلها، فأعلن الفرنسيون منذ البداية، على لسان قادتهم أن هدفهم هو "تمدين" الجزائريين "المتوحشين" أو نصف المتمدنين، وأن لهم رسالة حضارية يؤدونها، وهي تتمثل في إحلال النظم الفرنسية محل النظم الإسلامية القائمة، وجعل اللغة الفرنسية هي لغة السيادة. ومن ثم

1 الأشرف مصطفى، مرجع سابق ص 283.

2 رينان، أرنست، (Reforme intellectuelle et morale de la France) بواسطة: بن نبي، مالك، .القضايا الكبرى (ص: 77)

3 Girard Youssef, « De l'intellectuel colonise et post-colonise selon Frantz FANON, Ali SHARIATI et Edward SAÏD », publié sur le net le 19 Mai 2009, in : http://www.hoggar.org/documents/uploads/youssef-girard.pdf, p.12.

4 شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، دار المدني – القاهرة، 1987، ص 67.

كان هدفهم هو الوصول إلى نقطة الاندماج حين يصبح المجتمع الجزائري مجتمعا متفرنسا لغة ودينا ونظما [1].

ولكي تتمكن القوة الاستعمارية من فهم ميدان حربها الجديد، فقد حاولت فهم طبيعة المجتمع بجلب عشرات من المستشرقين مع بدايات الحملة الفرنسية على الجزائر، كتبوا كتبا عدة عن الدارجة المغاربية، وخصائص المجتمع الجزائري و: "لم يكن غرض الفرنسيين تعليم الفصحى ولا المحافظة على العربية المكتوبة أو تثقيف أهلها، وإنما كان التعرف على الجزائريين بوسيلة الاتصال الوحيدة بهم وهي العربية الدارجة، ثم العمل على نشر الفرنسية بينهم بالمؤثرات الأخرى غير التعليم. وقد عبرت عن ذلك صراحة رسالة الدوق دي روفيقو إلى وزير الحربية الفرنسي. فقد جاء فيها: «إن الجزائر لن تكون حقا فرنسية إلا إذا أصبحن فيها اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة، وأصبحت الفنون والعلوم التي عرفتها فرنسا وشرفت بها، معروفة في الجزائر أيضا، وقضي على الجهل والتعصب الذين كبلا العقل العربي فلم يظهر كل مواهبه. إن الهدف الأسمى من كل المحاولات التي تقوم بها الإدارة في التعليم هو: "إحلال الفرنسية محل العربية، باعتبار اللغة الفرنسية هي لغة السلطة، ولغة الإدارة. ومن ثم فستنتشر اللغة الفرنسية بسرعة بين الأهالي، لا سيما إذا جاء الجيل الجديد أفواجا للتعليم في مدارسنا» [2].

وفعلا، وتطبيقا لتوصيات دي روفيقو فقد «.. سعى الفرنسيون منذ أول وهلة إلى سحر بعض الجزائريين بحضارتهم ولغتهم. وعملوا على تكوين فئة قابلة للاندماج والذوبان في فرنسا، ومنقطعة عن ماضيها وتراثها اللغوي والديني. وهذه الفئة هي التي أصبحت تعرف "بالنخبة" الاندماجية. وهي فئة قليلة تعلمت، في أغلب الأحيان، في المدارس الفرنسية الخاصة "بالأهالي"، وكانت غالبا من أبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية، وقد مسخت هذه الفئة مسخا وتجنس أكثرها بالجنسية الفرنسية أو "طورنت" كما يطلق عليها شعبيا.... وكان أوائل هذه الفئة قد خطفهم الفرنسيون خطفا، واعتبروهم رهائن، ثم أخذوهم من الجزائر إلى فرنسا وأدخلوا بعضهم إلى مدارس خاصة في باريس. وبعد

---

[1] سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، 197/6.

[2] سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، 17/6.

غسل أمخاخهم أدخلوهم في الجيش وفي فرق الترجمة وفي الإدارة. وهكذا أصبحوا هم نواة النخبة الاندماجية»[1].

وهكذا استعملت السلطات الاستعمارية كل وسائل الهيمنة في الجزائر، فبعد أن استتب الاحتلال بالتدرج "أخذ يبحث عن وسائل الدوام. ومنها إبعاد العرب والمسلمين عن ديارهم وأراضيهم والرمي بهم في مجاهل الصحراء أو في شواهق الجبال الجرداء، ثم أخذ الفرنسيون يتحدثون الجزائريين بأنم غير محتلين، وإنما هم في بلادهم، بلاد أجدادهم الرومان القدماء، وكانوا يواجهون الجزائريين بهذه المقولة المتكررة: إننا نحن أصحاب السيادة، والسيدة يجب أن تكون كاملة في اللغة والسياسة والاقتصاد والمطاعم والحكم..الخ. وعندما رفض الجزائريون هذا المنطق أصدر الفرنسيون لهم قوانين الأندجينا [...] (الأندجين هو الساكن الأصلي المتخلف) ومعنى الأندجينا حينئذ هو مجموعة القوانين والإجراءات التعسفية الاستثنائية الموجهة ضد السكان الأصليين المتخلفين[2].

ثم كانت المدرسة من أهم وسائل الهيمنة الاستعمارية، اتخذ منها الفرنسيون أداة لدمج الجزائريين في البوتقة الفرنسية، وكانوا قد بدؤوا ذلك منذ الشهور الأولى للاحتلال، ولكن الجزائريين كانوا لهم بالمرصاد، فقاطعوا في البداية المدرسة الفرنسية، وتمسكوا بمدرستهم. فرد عليهم الفرنسيون بقطع جميع الموارد على المدرسة العربية الإسلامية، ومصادرة أوقافها وتشريد معلميها وهدم مؤسساتها. ولم يكن غرض الفرنسيين هو "نشر التعليم" كما قد يتخيل البسطاء، وإنما إنشاء مراكز تدريبية على الأفكار الفرنسية والعادات، والمدخل إلى اللغة الفرنسية، أي إحداث زعزعة في الذهنية الجزائرية، وفصل الأطفال عن ذويهم عقليا، وتكوين جيل لخدمة المصالح الفرنسية، عن طريق التثاقف.

ثم لعبت المدرسة الفرنسية دورا غير نزيه لا يليق بالعلم والحضارة، وهو إعطاء بعض الجزائريين كميات من العلم وحرمان الآخرين منه، وكان ذلك من باب التفريق بين المواطنين، وإشعار البعض منهم بأنهم أكثر تفوقا على جيرانهم وأنهم أصبحوا يشبهون الفرنسيين نشاطا وأصولا ومعيشة. ولكن عندما وصل هؤلاء المتعلمون الجزائريون إلى درجة المطالبة بحقوقهم أجابهم الفرنسيون بأنهم:

---

[1] سعد الله، المرجع السابق، 6/ 143.

[2] أول القوانين الخاصة بذلك صدرت في 28 جوان 1881، ثم استمر المشرع الفرنسي يضيف إليها حتى وصلت إلى 41 جناية، وقد استمر العمل بها إلى ما بعد 1930 في أشكال أخرى.

"أندجين" كالآخرين. وقد نجحت المدرسة الفرنسية، مع ذلك، في تكوين أقلية اندماجية (نخبة) أصبحت بالتدرج مفصولة عن المجتمع ودون أن تصعد إلى مصاف الفرنسيين في المعاملة[1].

هذا المسخ للهوية الجزائرية، والتحويل القسري للنخب نحو تعلم اللغة الفرنسية، والتشبع بالقيم الثقافية والحضارية الغربية والفرنسية بالخصوص، واستبسال سلطات الاحتلال الفرنسي في محاربة اللغة العربية، ومقومات الهوية الوطنية، صنع حالة غريبة غير مسبوقة (هي التي سماها الدكتور جمال قريد بالاستثناء الجزائري)، والتي خلفت لنا ساحة صراع واحتراب داخلي، بين المنتمين للتيارات الوطنية الجزائرية أنفسهم، ما بين معرَّبين ومفرنسين توسع الشرخ بينهما، وقوي الصراع أثناء الثورة، لكنه ظهر للعلن خاصة بعد استرجاع السيادة الوطنية[2].

هكذا وقع الشرخ بين النخبة المثقفة الجزائرية، بين متشبع بالثقافة واللغة الفرنسية، يعتبرها "غنيمة حرب" (حسب اصطلاح الأديب والمفكر كاتب ياسين)[3]، وبين من يعدّ اللغة الفرنسية (التي تريد فرنسا تركها في أرضنا) مِن عمل الشيطان ورجسه: "يا معشر الجزائريين: إن الاستعمار كالشيطان الذي قال فيه نبينا ﷺ : «إِنَّ الشَّيْطانَ قَدْ يَئِسَ أنْ يُعْبَدَ فِي أرْضِكُمْ هذِهِ، ولكِنَّهُ قَدْ رَضِيَ أنْ يُطاعَ فِيما دُونَ ذلِكَ»، فهو قد خرج من أرضكم ولكنه لم يخرج من مصالح أرضكم ولم يخرج من ألسنتكم، ولم يخرج من قلوب بعضكم، فلا تعاملوه إلا فيما اضطررتم إليه، وما أبيح للضرورة يقدر بقدرها. وقع الشرخ الكبير، وبدأت حروب المصالح[4]. ووقف فئة من الكتاب والمثقفين الذين درسوا وتعلموا باللغة الفرنسية، وكانوا يعدّون في صف المثقفين الفرنكفونيين تعلما وكتابة وتفكيرا؛ وقفوا ليعتبروا الفرنسية كالمنفى بالنسبة لهم.. هكذا رد الكاتب مالك حداد على أطروحات كاتب ياسين بقوله: "الفرنسية منفاي" بل قال أكثر من هذا: "نحن منتوج استعماري، ننتهي بانتهائه"[5].

---

1 سعد الله، المرجع السابق، 6/ 276-277، وينظر أيضا: 206-208.

2 غريد، جمال، مرجع سابق.

3 الامين بشيشي وآخرون: الأستاذ: محمد العربي دماغ العتروس خصال ونضال، ندوة فكرية نظمت يوم 20 أكتوبر 2008، الجزائر، سلسلة منشورات الجيب من إصدار المجلس الأعلى للغة العربية؛ مارس 2009؛ ص 9.

4 الإبراهيمي ، محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1997،(5/ 307).

5 الأمين بشيشي وآخرون، مرجع سابق.

"وفي الحقيقة، فإن الهيمنة الإيديولوجية الثقافية للاستعمار، كانت ملحوظة على النخب المثقفة والمتعلمة حتى في الأوساط الأكثر تقدمية في العالم العربي الإسلامي. كان من الصعب في هذه الأوساط صد وقطع الهيمنة الثقافية الغربية. حتى من كان منهم الأكثر عزما وسعيا إلى التحرير السياسي والاقتصادي، كانوا في كثير من الأحيان مجرّد تابعين في الجانب الثقافي الإيديولوجي. غير قادرين على الانفصال عن النماذج الفكرية المصنوعة في أوربا. ولم يكونوا يفعلون شيئا غير تكرار ما تعلموه من الغربيين، دون أدنى جهد لمواءمة هذه النماذج بالمحيط الثقافي الذي يعيشون فيه. هذه التبعية الثقافية، انتقلت في كثير من الأحيان من اللغة، إلى النماذج النظرية المتبعة، ولا سيما في ميدان العلوم الإنسانية، وما يتفرع عنها [1].

الفرع الثاني: توظيف الدبلوماسية الثقافية لمواجهة القضية الجزائرية [2]

في تقرير لوزارة الشؤون الثقافية الفرنسية سنة 1959، درست الوزارة "التحدي الذي يمثله السلاح الثقافي في محددات السياسة الخارجية الفرنسية، مثل توظيفه في مسألة مصير الجزائر" [3].

ولأجل توظيف الدبلوماسية الثقافية، في محاربة القضية الجزائرية دوليا، سافر مالرو في رحلة كبرى، إلى دول آسياوية ثم إلى دول لاتينية، لإيضاح وجهة النظر الفرنسية، في أن ما يحدث في الجزائر هو "حرب أهلية" وليس حرب شعب ضد شعب (على اعتبار أن الجزائر ولاية فرنسية، وليست محمية مثل تونس والمغرب). وكانت مهمة مالرو محددة: "الثقافة مقابل التصويت لصالح فرنسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة" [4].

وفي رحلته المكوكية إلى الهند ثم إيران فاليابان (ديسمبر 1958)، ثم رحلته الكبرى إلى أمريكا اللاتينية (ابتداء من أوت 1959إلى كل من البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، وغيرها) كان مالرو محمّلا بالبرامج الثقافية التي كانت هدايا فاخرة تهدف إلى إقناع محاوريه ومفاوضيه باتبا

---

1 Said, Edward, Op.cit. p. 350.

2 هذا الفرع ملخص من : .Lanoë, Elise, op.cit، ص 153 – 167.

3 Ibid. p 153.

4 Ibid. 161.

الطريقة المرسومة من فرنسا [1]. حتى أنه وصف هذه السفريات بالدعائية للدفاع عن السياسة الفرنسية.

ولم يكن اختيار ذلك التاريخ اعتباطيا، ولا صدفة، بل كانت هذه السفريات من مالرو قبل أسابيع فقط من انعقاد الدورة الـ 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة (1959/09/15) وكان الهدف المباشر لهذه الرحلة هو: "تقوية حماس الدول التي تبنت موقفا لصالح فرنسا حتى هذه اللحظة، تجاه القضية الجزائرية، ومحاولة ضم من لم تكن مواقفهم مرضية لنا" حسب تقرير رسمي من وزارة الخارجية الفرنسية [2].

إذن فقد كان للدبلوماسية الثقافية تدخل مباشر، في نهاية فترة الاستعمار لحشد الدعم، ضد القضية الجزائرية، وضمان تصويت عديد من الدول ضد إعطاء الجزائر حق تقرير المصير.

المطلب الثاني: مابعد الاستقلال = الشراكة الاستثنائية

حافظت اللغة الفرنسية على مكانتها في التعليم (بمختلف أطواره) والإدارة، وبرغم التصريحات الرسمية الداعية إلى استعمال اللغة العربية، إلا أن قانون تعميم استعمال اللغة العربية جمّد أكثر من مرة، بينما اقتصر التعريب على المراحل الأولى من التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي) وعلى بعض الإدارات والوزارات لا جميعها (لا تزال المراسلات الداخلية في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ورئاسة الجمهورية تتم باللغة الفرنسية)، ولم ينفّذ القانون حتى الآن. ويسجل الأكاديمي رابح سبع، أن المدرسة الجزائرية المستقلة هي التي عممت استعمال اللغة الفرنسية، فعند الاستقلال، فقط 700 ألف تلميذ من أصول جزائرية (حسبه) كان متمدرسا، بينما 9 ملايين تلميذ يتعلمون الفرنسية الآن، في السنة الرابعة الابتدائية [3].

وعموما فإن اتفاقيات إيفيان (كما سيأتي) نصت على ترسيم التعاون بين الجزائر وفرنسا، في كثير من المجالات، ومنها الجانب الثقافي والتعليمي.

---

1 Ibid. 163.

2 MAE-P,DGRSCT, Cabinet DG, 1948-68 , N° 33, Roger Sedoux (DGACT), 13/3/1959, a M.J, Jangard. Cité in: Ibid, p. 164.

3 Sebaa, Rabah, Algérie et langue Française : l'Altérité partagée, Dar el-Gharb, Oran, 2002. P. 27.

وتعد فرنسا منذ الاستقلال الشريك الأجنبي الأول والأهم للجزائر (اقتصاديا)، وبرغم فترات التوتر (أو حتى الفتور) الطويلة التي شابت العلاقات بين البلدين، فإن فرنسا بقيت هي الشريك الأهم للجزائر. مخصصة لذلك شبكة قوية من الإطارات والوسائل، المادية والبشرية، تتمثل في سفارة بالجزائر العاصمة، وثلاث قنصليات (وهران، عنابة، الجزائر) تتوفر على أكثر من 200 موظف.

وفي إطار التعاون الثقافي والعلمي بين الجزائر وفرنسا، تظهر كثير من البرامج بين البلدين، بعضها ناجح، وبعضها متوقف؛ هذه البرامج أطلقت خاصة منذ 1986، تاريخ إعادة تنشيط العلاقات بين الدولتين بعد زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران إلى الجزائر، وتوقيع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني (1986/3/11) المجددة سنة 1996، وملاحقها، ومن أهمها البرنامج الجزائري الفرنسي: بروفاس (PROFAS) والذي يعتبر: "أحسن برنامج في إطار التعاون بين الجزائر وفرنسا حتى الآن" حيث تقدم فرنسا أكثر من 300 منحة دراسية سنويا للطلبة الجزائريين [1]، وغيرها من البرامج كالمشاريع التعاونية ما بين الجامعات، وعددها 30. ومشاريع صندوق التضامن، والمساعدة التقنية والعلمية لفتح مدارس عليا جزائرية. إلى دعم بعض الفواعل غير الحكومية. هذه المشاريع تشرف عليها عدد من اللجان القطاعية المختلطة وهيئات الإشراف على التعاون (كاللجنة المختلطة للتقيم والاستشراف: CMEP، واللجنة المختلطة لمتابعة البرنامج الجزائري للتكوين العالي CFPS)

وقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية فتورا وضمورا أثناء الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر، لكن زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الجزائر وتحرير "إعلان الجزائر" مع نظيره الجزائري (2مارس 2003)، أعطى للعلاقات زخما جديدا، فيما يمكن أن يعبر عنه بالحياة الثانية للعلاقات [2]. وفي هذا الإعلان تم استعمال عبارة: "الشراكة الاستثنائية" لأول مرة [3].

1 مقابلة مع ملحقة الشؤون الخارجية المكلفة بمكتب فرنسا: المسائل الثقافية والعلمية والتقنية، المديرية الفرية لأوربا الغربية، بوزارة الخارجية، بتاريخ: 5/جوان/2012.

2 مطاوي فيصل، "العلاقات الجزائرية الفرنسية، من إيفيان إلى إعلان الجزائر: مواسم من الحب والصد"، جريدة الوطن، عدد خاص بتخليد ذكرى 19 مارس 1962، الاثنين 19 مارس 2012؛ ص 24.

3 المرجع نفسه.

إن هذه الشراكة الاستثنائية، تستند ـحسب موقع وزارة الخارجية الفرنسية[1] ـ إلى تاريخ مشترك ممتد منذ زهاء قرنين، وإلى مشترك لغوي، وثقافة متوسطية وعلاقات اقتصادية واجتماعية مترابطة.

إن هذه الشراكة الاستثنائية قد تعزى إلى ما تمثله الجزائر بالنسبة لفرنسا،فإضافة إلى ما سبق فإن الجزائر هي المزود الأول لها في مجال الطاقة، وبوابتها نحو إفريقيا (خاصة بما للجزائر من وزن من منظمة الاتحاد الإفريقي)، وقد تكون مفتاح سوقها الإفريقية المستقبلية (شركة رونو)، كما أن الجالية الجزائرية هي الأكبر في فرنسا (سواء من المهاجرين الجزائريين المقيمين في الأراضي الفرنسية، أو من المواطنين الفرنسيين ذوي الأصول الجزائرية)، كل هذا يجعل الجزائر مهمة ومحورية بالنسبة لفرنسا.

غير أننا يمكن ـفي نفس السياقـ أن نضع عدة علامات الاستفهام حول معنى هذه "الشراكة الاستثنائية"، فبالرغم من كون فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر (حيث بلغت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2010: 10,58 مليار يورو. يسيطر عليها البترول والغاز ـمن الجزائرـ والمنتجات الغذائية والسيارات والأدوية) وبالرغم من أنها المورد الأول والرئيس للجزائر (بحوالي 8 مليار دولار، لتبلغ حصتها من سوق الواردات 15,1٪)[2]، فإن فرنسا هي الزبون الرابع للجزائر (بعد أمريكا وإيطاليا وإسبانيا) والجزائر تستقبل حصة أقل من الاستثمارات الفرنسية المباشرة إذا ما قارناها بحصة دولة مثل المغرب مثلا. فحتى بعد تحسن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية، فإن مخزون الاستثمارات المباشرة الخارجية الفرنسية في الجزائر قدر من طرف بنك فرنسا المركزي بـ1.9 مليار أورو، أي ما يقابل 10٪ من الاستثمارات المباشرة الخارجية الأجنبية في الجزائر، وهو وإن سجل ارتفاعا نسبته 26٪ مقارنة بسنة 2009. إلا أنه لا يتعدى 15٪ من الحجم الإجمالي للاستثمارات المباشرة الخارجية التي تحققها فرنسا في منطقة المغرب العربي مقابل 71٪ بالنسبة للمغرب (9.1 مليار أورو)، و7 بالمائة في تونس (842 مليون أورو)[3].

---

1 سبق الإشارة إليه.

2 موقع وزارة الخارجية الفرنسية، فرنسا والجزائر:
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/#sommaire_3

3 صواليلي حفيظ، ارتفاع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر سنة 2010، يومية الخبر: 2011/12/21.
http://www.elkhabar.com/ar/economie/274729.html

وسنلمح في المباحث اللاحقة، هذا أيضا في الجانب الثقافي، إذ لا "استثنائية" حقيقية للجزائر، في الإفادة من أجهزة واستثمارات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، مقارنة بدول غيرها.

إلا أن تكون هذه الاستثنائية متعلقة بـ"اختراق فرنسا الوحيد في العالم للسوق الجزائرية، وما ينتج عن هذا الأمر من تبعية"[1].

وعموما فإن هذه العلاقات مرت بتوترات جديدة، بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون تمجيد الاستعمار (2005/02/23)، والذي أثار ردود أفعال حادة في الجزائر، لم تهدأ إلا بعيد عدم مصادقة الرئيس شيراك نفسه على القانون.

وتعتبر زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، الدفعة الجديدة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة بعد توقيع عدد من اتفاقات التعاون، وتوقيع: اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية و الوثيقة الإطار للشراكة الجزائرية الفرنسية (لخمس سنوات: 2007-2011 ثم مددت لخمس سنوات جديدة في 2012).

المبحث الثاني: الإطار القانوني للعلاقات الثنائية الثقافية بين الجزائر وفرنسا

يرصد موقع وزارة الخارجية الفرنسية "كرونولوجيا العلاقات الثنائية بين الدولتين" في جميع الصعد الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها في أكثر من 351 صفحة[2].

[1] موهوبي، صالح، «ينبغي على الجزائر تحديد استراتيجية لإعادة تأسيس العلاقات مع فرنسا»، حوار أجراه عزيز.ل في يومية الجزائر نيوز، نشر بتاريخ: 2012/12/20.
http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/48977-2012-12-20-09-04-28.html

[2] انظر:
http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php?CMD=CHERCHE&MODELE=vues/mae_internet_acropoli/home.html&vue=mae_internet_acropoli&query=1&SQL=select%20ft_cid%20from%20chr_doc%20where%20DOC_DEE%20contains%20%27France-algerie%27%20and%20mae_etat=%27publie%27%20order%20by%20MAE_DAD%20desc&NOM=cadic__anonyme&FROM_LOGIN=1

وقد تطرقنا فيما سبق، إلى أهم المحطات في العلاقات الثنائية، في المجال الثقافي والتعليمي؛ ونعود في هذا المبحث إلى اتفاقيات إيفيان (باعتبارها الوثيقة المؤسسة للعلاقة بين الدولتين)، ثم اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية الأخيرة، مع الوثيقة الإطار للشراكة (2007).

المطلب الأول: اتفاقيات إيفيان = تأسيس العلاقة بين الدولتين

يرسم "الإعلان العام للوفدين الجزائري والفرنسي" الأشهر باسم اتفاقيات إيفيان، والموقع في 1962/3/18، أول الأسطر فيما سيصبح "التعاون بين الجزائر وفرنسا"[1]. الإعلان المتعلق بالشق الثقافي والتعليمي مكوّن من ثلاثة أبواب واثنتا عشرة مادة عنوانها: إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي[2].

تتعهد فيه فرنسا «بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر. وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث. « (المادة الأولى). كما تغري فيه فرنسا الجزائر باعتماد برامج دراسية مماثلة للبرامج المعتمدة في الجمهورية الفرنسية، إذ تنص في المادة الخامسة: «للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين.»

وبطبيعة الحال، فإن دولة حديثة الاستقلال لن يمكنها أن تغري فرنسا باعتماد برامجها الدراسية، ولا أن تكون لشهاداتها التعليمية قيمة اعتبارية، فواضح أن هذا موجّه إلى الجزائر أكثر منه إلى فرنسا.

كما تنص المادة العاشرة من هذا الإعلان على تشجيع: «كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر. ويسهل الدراسات التي تجري في الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر». ولا يخفاك المكر المندس في ثنايا هذه الأسطر كلها.. هذا المكر الذي قد يظهر يجلاء في البنود الأولى من الاتفاقية التي تنص أن الجزائر: ««تضمن مصالح فرنسا والحقوق

1 مطاوي، فيصل، مرجع سابق.

2 انظر: الملحق 01،

المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقية، وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية، وتساهم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بتقديم المساعدة المالية.». لاحظ الجزائر تضمن الحفاظ على المصالح الفرنسية في الجزائر.

وفيما يتعلق بالحفاظ على اللغة الفرنسية، لم تشر الاتفاقية إلى ذلك صراحة، إلا ما يخص الحديث عن الفرنسيين الذين يختارون البقاء في الجزائر والحصول على الجنسية الجزائرية، والذين تنص بنود الاتفاق (فيما يخص الحفاظ على مصالحهم): على أنهم: «سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة». أو بمزيد من التفصيل: «تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية أيضا. وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام. ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية، خاصة في الحياة السياسية، والإدارية والقضائية».

ويعتبر بعض المسؤولين الفرنسيين أن اتفاقيات إيفيان في شقها التعليمي والتربوي والثقافي (وإن لم تطبق لاحقا بحذافيرها) كانت نصرا لفرنسا وقيمها ولغتها، كما أن بعض المسؤولين الجزائريين يوافقون على ذلك «لقد حفظت فرنسا تأثيرها في الجزائر، شاهدوا ما يحدث على الصعيد الثقافي، هناك ساقية تمتد من الجزائر إلى فرنسا، اليد العاملة الجزائرية في فرنسا، حيث فرنسا تجد مصلحتها، وكذلك الجزائر تجد مصلحتها في ذلك»[1].

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية، والوثيقة الإطار المنظمة للعلاقات الجزائرية الفرنسية (2007 ـ 2011)

وقعت اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية، وملاحقها، إضافة إلى الوثيقة الإطار للشراكة بين الجزائر وفرنسا غداة زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي للجزائر سنة 2007، وقعها عن الحكومة الجزائرية وزير الشؤون الخارجية الأسبق مراد مدلسي، وعن الحكومة الفرنسية وزير الدولة، وزيرة البيئة والتنمية والتهيئة المستدامتين جان لوي بورلو، في 2007/12/4. في المرسوم

1 دحلب، سعد، وزير الخارجية الأسبق في الحكومة المؤقتة وأحد المفاوضين الجزائريين في اتفاقيات إيفيان، حوار مع القناة الثانية الفرنسية (19 مارس 1982) بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقيات إيفيان:

www.ina.fr/video/CAB8201123601

الرئاسي رقم: 08ـ88، المؤرخ في الأول من ربيع الأول عام 1429، 9 مارس 2008، ونشرت في الجريدة الرسمية[1].

وتحدد اتفاقية الشراكة الجديدة الإطار المؤسساتي للتعاون الثنائي، في حين تحدد وثيقة الإطار للشراكة (لخمس سنوات) توجهاتها الكبرى، والأهداف المراد تحقيقها والمحددة باتفاق مشترك[2]. ما يعني أن وثيقة الإطار للشراكة المبرمة بين فرنسا والجزائر، هي أداة هذه الشراكة، وهي الوسائل التنفيذية لاتفاقية الشراكة الموقعة بين البلدين.

وقد ركز الجانبان على "إرادتهما في تطوير شراكة استثنائية مبنية على المصالح المشتركة، والقرب الجغرافي، والعلاقات الوثيقة التي يغذيها تاريخ مشترك وذاكرة يتقاسمانها معا"[3].

وقد جرى تحديد مدة صلاحية الوثيقة الإطار بخمس سنوات ابتداء من تاريخ توقيعها، ثم مددت في سنة 2012 لخمس سنوات أخرى.

الفرع الأول: اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا

ترسم اتفاقية الشراكة نقاطا عامة، وبرامج تفصيلية أيضا لمحاور الشراكة الجزائرية الفرنسية المختلفة، ويهمّنا منها الإشارة إلى الجوانب التربوية والثقافية، مع التنبيه إلى أن الشق التربوي والتكويني، سواء الجزء المتعلق منه بالتعليم العالي وتبادل الأساتذة والخبراء، أو الجزء المتعلق بالتكوين اللغوي والإداري للكفاءات الجزائرية، لا يتعلق بالدبلوماسية الثقافية (حسب المفهوم الإجرائي الذي حددناه في أول الدراسة[4]) بل يندرج ضمن العلاقات الثنائية القطاعية، فحسب المادة 8 من :البروتوكول الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون بين حكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية (ملحق بالاتفاقية)[5]. فإنه: "يتم استقبال المساعدة التقنية التي توظفها الحكومة الفرنسية لمصاحبة تنفيذ مشاريع التعاون، بعد موافقة الطرف الجزائري، داخل الهيئات الجزائرية المستفيدة من المشروع، والتي تضع تحت تصرفها الوسائل اللوجيستية التي تسمح بضمان مهامها". وعلى

---

1 الجريدة الرسمية، العدد 15، السنة الخامسة والأربعون، 18 ربيع الأول/1429هـ ـ 16 مارس 2008م. انظر الملحق رقم 2.

2 انظر الملحق رقم 3، ص 4 من المنشور.

3 نفس المرجع.

4 ص 12.

5 انظر الملحق رقم 2.

هذا، لكننا نشير إليه، ونشير إلى بعض أوجه تداخله مع نشاط الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

تنوه المادة الثانية من الاتفاقية بـ"المكانة الخاصة التي تحظى بها اللغة العربية في فرنسا، واللغة الفرنسية في الجزائر"، وعلى هذا "يتعهد الطرفان بتشجيع تطور تعليم كل من اللغة العربية في المنظومة التربوية الفرنسية، واللغة الفرنسية في المنظومة التربوية الجزائرية". كما تعهد الطرفان باتخاذ "التدابير بغية تعزيز بيئة ملائمة لتطوير تعليم اللغتين العربية والفرنسية"، مع الإشارة إلى "مكانة اللغة الفرنسية في مناهج التعليم العالي". والتنبيه أخيرا إلى ضرورة المساهمة "في تطوير تعليم اللغة العربية بفرنسا"[1].

نلاحظ أن كل ما يتعلق، في هذه المادة من الاتفاقية، باللغة العربية وتعليمها في فرنسا، قد تجاهلته تماما "الوثيقة الإطار"؛ التي هي أداة الشراكة الحقيقية كما سبق القول.

وفي إطار المعاملة بالمثل، اتفق الطرفان "على منح التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية، ومؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر، وحسن تنفيذ مهامها"[2].

وهنا، يمكن وضع عدة أسطر تحت: " لإنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية، ومؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر" فلا ذكر تماما، لإنشاء مراكز تعليم اللغة العربية، بل هناك ثغرة كبرى في هذه المادة الثالثة من الاتفاقية. غاية ما هنالك، أن هذه المادة تشير إلى ضرورة منح التسهيلات لإنشاء مؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر؛ مع ذكر ضرورة منح التسهيلات لإنشاء مراكز لتعليم اللغة الفرنسية، فقط، دون أدنى إشارة إلى اللغة العربية.

الحديث عن " منح التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز ثقافية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر، وحسن تنفيذ مهامها من أجل تنظيم التظاهرات الثقافية على وجه الخصوص" تكرر مرة أخرى في المادة7.[3] وفي ذات المادة حدد مجال التعاون الثقافي "عند الاقتضاء، من خلال اتفاقات خاصة" في التالي:

---

[1] المرجع السابق، ص 5 من المنشور.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع، ص 7 من المنشور.

1. تنفيذ برامج تكوين،وتبادل الخبرات قصد المساهمة في تثمين الممتلكات الثقافية وتدعيم الفاعلين الثقافيين الخواص والعموميين في مجالات الفن، والكتاب والأعمال المكتوبة والتراث والبحث التاريخي والسمعي والبصري، والسينما ووسائل الإعلام، وتنشيط الشباب.
2. تعزيز الخبرات والتبادلات وبرامج التكوين في مجال حفظ التراث والحفاظ عليه وتثمينه (الشراكة بين المتاحف، التكوين في مجال الترميم وبرامج التعاون في مجال التراث).
3. تعزيز التبادلات في مجال الممتلكات الثقافية الجزائرية في فرنسا، والممتلكات الثقافية الفرنسية في الجزائر ، من خلال دعم تنقل التحف والمبدعين: شراء الكتب، دعم معارض الكتاب، دعم التظاهرات الفنية والمهرجانات، إقامات للكتاب، دعوات وبعثات للمبدعين والكتاب والفنانين والمثقفين والشباب. وقصد تسهيل هذه التبادلات، يتعهد الطرفان باتخاذ التدابير، بما فيها الجمركية، فيما يخص تنقل المبدعين والأملاك الثقافية.
4. التعاون بين وكالتيهما الثقافيتين: "الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي" ووكالة "ثقافات فرنسا".

وتشير المادة 23، من البروتوكول الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون بين حكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية (ملحق بالاتفاقية)[1] بخصوص إنشاء الهياكل الثقافية والتربوية الجديدة، إلى أنها "تخضع لاتفاقات خاصة تحدد مهامهم وشروط سير عملهم. وتتعهد الحكومتان بتسهيل تنقل وإقامة المستخدمين الجزائريين بفرنسا والفرنسيين بالجزائر لهذه المراكز والمؤسسات الثقافية والمدرسية. وتستفيد هذه المراكز ومستخدموها، الجزائريون بفرنسا، والفرنسيون بالجزائر، من تدابير قانونية وجبائية وجمركية كما هي محددة في الفصل الأول من هذا البروتوكول".

الفرع الثاني: الوثيقة الإطار للشراكة بين الجزائر وفرنسا

تعد هذه الوثيقة الإطار المنظم للعلاقات الثنائية بين البلدين، في الجانب الاقتصادي، والتنمية البشرية، ودعم الحكم الراشد، وإصلاح العدالة..الخ[2]

[1] نفس المرجع، ص 14 من المنشور.
2 انظر الملحق: 3.

وقد تضمنت الوثيقة محاور مهمة في العلاقات الثقافية الثنائية، تحت الباب الثاني المعنون: "محاور المساهمة الأولوية للتعاون الفرنسي الجزائري لفترة 2007 – 2011"، وهي النقاط: 1.1، 1.4، و1.5 المعنونة على الترتيب: دعم المنظومة التربوية الجزائرية، دعم تعليم اللغة الفرنسية، دعم تطوير العلاقات الثقافية في إطار احترام التنوع.

وفي الشق الأول تنص الوثيقة على ترقية التعليم التعليم عن بعد، وتطوير التبادلات في إطار توأمة المؤسسات، وتحسين تكوين أساتذة ومفتشي اللغة الفرنسية[1].

أما النقطة الثانية (دعم تعليم اللغة الفرنسية)، فتعتبر الفرنسية "إرثا تاريخيا يعتبر، مع احترام الهوية الوطنية، أداة تواصل تخدم التطور والانفتاح على العالم"[2].

وتعد هذا الجزء من التعاون: "أولوية في التعاون الفرنسي الجزائري، اعتبارا للوضع الشاغل لتعليم اللغة الفرنسية وخيار السلطات الجزائرية في أن تضمن لها مكانة خاصة"[3]

ويمكن ملاحظة أنه برغم التركيز على أولوية التعاون الفرنسي الجزائري، وطلب الشق الفرنسي من نظيره الجزائري أن يكفل لها مكانة خاصة، إلا أن الإدارة الفرنسية لا تعطي أي مزايا للجزائريين (من حيث التكاليف المادية) في تعلم اللغة الفرنسية (كما سنرى في المبحث الثاني من هذا الفصل).

وينص الاتفاق أيضا "على تعزيز موظفي اللغة الفرنسية كما ونوعا، من خلال المساهمة بالتكوين المتواصل في الرفع من مستوى هؤلاء الموظفين، وتحسين المحيط الملائم لتطوير اللغة الفرنسية (دعم إنشاء المكتبات وباقات القنوات التلفزيونية)"[4].

كما ينص الاتفاق على اتخاذ كل من الحكومتين "الإجراءات الضرورية من أجل تسهيل إقامة مؤسسات لتعليم الفرنسية في الجزائر، ومؤسسات تعليم جزائرية في فرنسا، والتي ستساهم في قوية

1 المرجع السابق، ص 12-13-14.
2 المرجع السابق، ص. 17.
3 المرجع نفسه.
4 المرجع نفسه.

التعاون بين المنظومتين التربويتين الفرنسية والجزائرية، وكوون هذه المنشآت محل اتفاقات خاصة حسب الحاجة" [1].

ونلاحظ هنا أن العبارة فيها كثير من الإيهام (تماما مثل المادة 2 من اتفاقية الشراكة)، فبينما تنص الاتفاقية صريحة على إقامة مؤسسات (فرنسية) لتعليم الفرنسية في الجزائر، نجدها تصرح بالمقابل بضرورة تسهيل إقامة "مؤسسات تعليم جزائرية في فرنسا" مع إغفال ذكر اللغة الوطنية تماما وعدم الإشارة إليها، وغاية ما في هذا البند هو إقامة مؤسسات تتبع الدولة الجزائرية في فرنسا. وهذه ثغرة سمحت للسلطات الفرنسية في يسر بعدم الترخيص بفتح مدارس جزائرية لتعليم اللغة الوطنية في الأراضي الفرنسية، حتى الآن [2].

ونجد الاتفاقية (التي تصب في الشق الثقافي والتربوي في مصلحة تثبيت اللغة الفرنسية، ودعم الثقافة الفرنسية، دون مقابل لها بفتح أبواب للثقافة الوطنية الجزائرية واللغة العربية في فرنسا) نجدها تنص على عدد من النشاطات "من أجل خلق جو ملائم لتدريب وتعزيز اللغة الفرنسية" [3]. وتتمثل فيما يلي:

1. تشجيع المتعاملين من أجل تسهيل وصول القنوات الفرنسية والناطقة بالفرنسية للمشاهدين الجزائريين.
2. تنفيذ نشاطات تعاون قصد المساهمة في احترافية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية الناطقة باللغة الفرنسية.
3. نشر الكتاب الصادر باللغة الفرنسية، سواء بتطوير نشاطا التعاون التي تهدف لتعزيز شبكة المكتبات العمومية، أو بدعم القطاع الخاص المتعلق بالكتاب (الناشرين وأصحاب المكتبات).

أما الشق الثالث المتعلق بدعم تطوير العلاقات الثقافية مع احترام التنوع، فينوه أولا بوجود العناية التي تولى للبعد الثقافي للتطور، مع احترام التنوع والأخذ في عين الاعتبار التاريخ المشترك، في صميم العلاقة الفرنسية الجزائرية. وينص على دعم سياسة تثمين الأملاك الثقافية والتراث في الجزائر، من

---

1 المرجع السابق، ص. 18.

2 مقابلة مع ملحقة الشؤون الخارجية المكلفة بمكتب فرنسا: المسائل الثقافية والعلمية والتقنية، مرجع سابق.

3 الملحق 3، مرجع سابق، ص 18.

خلال دعم تطوير التظاهرات الثقافية، ودعم السياسة الجزائري المتعلقة بحماية وتثمين التراث الثقافي، والمراكز الثقافية الجزائرية في فرنسا، والمراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر، والتعاون الثقافي وحوار الثقافات، والذاكرة والأرشيف [1].

وهنا، تثير الجزئية المتعلقة بالمراكز الثقافية الجزائرية في فرنسا، والمراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر الانتباه؛ فهذه المراكز تعد -حسب الاتفاقية-: "الأدوات المميزة لتنفيذ التعاون الثقافي، ونشر الأملاك الثقافية"؛ وقد تعهدت الحكومتان "باتخاذ التدابير الضرورية لتسهيل تنفيذ وتطوير نشاطيهما في فرنسا والجزائر.

وأعربت فرنسا –حسب الاتفاقية- عن نيتها في مواصلة جهودها قصد إعادة تشكيل جهاز المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر، مثلما كان الحال سنة 1994. مذكرا بوجود خمس مراكز جاهزة للعمل لحد الآن في الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وقسنطينة وتلمسان. ومنبها إلى أنه "ستخص المرحلة القادمة منشأة تيزي وزو، أين تمت برمجة عدة أشغال لإعادة التأهيل والتكييف مع المعايير الأمنية" [2].

هذه المراكز الثقافية التي أعيد فتحها، هي التي أصبحت ابتداء من 1 جانفي 2012، وفي إطار إصلاح عالمي من الخارجية الفرنسية لشبكتها الثقافية والتعاونية ، تسمى: المعهد الفرنسي للجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مركزا ثقافيا جزائريا وحيدا في الأراضي الفرنسية (في العاصمة باريس)، يديره الروائي الجزائري العالمي: محمد مولسهول المعروف باسم: ياسمينة خضرا. ولم تسمح فرنسا -حسب إطارات وزارة الخارجية الجزائرية- حتى الآن بفتح مركز ثقافي آخر في المدن الفرنسية الكبرى ذات الوجود الجزائري الغزير (كمارسيليا، وليون).

تجدر الإشارة أيضا، إلى أن السفارة الفرنسية في الجزائر قد أعلنت عن افتتاح "المعهد الفرنسي في تيزي وزو" أواسط سنة 2012، وأعلنت عن مناقصة لإنجاز مبنى المعهد، وأنشأت لـ"المعهد الفرنسي بتيزي وزو" موقعا خاصا به على الشابكة جاء فيه أن افتتاح المعهد سيكون "قريبا" [3]. في الوقت

1 المرجع نفسه، ص. 20.
2 المرجع نفسه.

3 http://www.if-algerie.com/tizi-ouzou

الذي تصرح فيه جهات مسؤولة بوزارة الخارجية الجزائرية [1]، أن السلطات الجزائرية لم تبد أية موافقة على ذلك.

ورغم تصريحات الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية (بتاريخ 17 جوان 2013)، القاطعة في هذا الشأن، برفض الجزائر لفتح المعهد الفرنسي لتيزي وزو، والتي عزاها لأسباب ذات طبيعة قضائية فقط: "المبنى المقصود هو من أملاك الدولة، وهو محمي من الدولة بمنشور 3 جوان 2012، فابتداء من هذا التاريخ فإن السجل العقاري لهذه القطعة الأرضية هو باسم الدولة الجزائرية. وبالرغم من أن الناطق الرسمي أكد أن الجهات الرسمية الجزائرية قد أعلمت نظيرتها الفرنسية في 23 ماي 2013: "باستحالة منحها الترخيص الذي تطلب لترميم وإعادة افتتاح المركز الثقافي الفرنسي بتيزي وزو". إلا أن الطرف الفرنسي مازال يعلن في صفحاته الرسمية أن " مشروع إعادة فتح المركز الثقافي في تيزي وزو يخضع للدراسة". بل مازال الموقع [2] الخاص المنشأ لهذا المعهد يعمل، ويعلن فيه عن " قرب افتتاح المعهد الفرنسي لتيزي وزو" مع صورة لتصميم المبنى الجديد [3].

المبحث الثالث: مناشط الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر

لا وجود لمؤسسة الآليانس فرانسيز في الجزائر، والجهة الفرنسية الوحيدة المخولة بالنشاط الثقافي في الجزائر، هي المعهد الفرنسي.

وتتوزع في الجزائر خمسة معاهد (تعمل الآن) في كل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران وتلمسان، وقد أعلن رسميا من السفارة الفرنسية في الجزائر عن قرب افتتاح معهد بتيزي وزو، فيما تنفي السلطات المختصة بوزارة الخارجية إعطاء أي موافقة على ذلك [4].

---

1 أثناء فترة التربص الميداني الذي أجريناه بالمديرية الفرعية لأوربا الغربية ما بين 3 و28 جوان 2012.

2 فرنسا والجزائر –صفحة خاصة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/#sommaire_3

3 http://www.if-algerie.com/tizi-ouzou

4 انظر خاتمة المبحث الثاني من هذا الفصل ص 69. ويجدر التنبيه إلى أن المعهد الفرنسي مازال يشير إلى "ست معاهد لاستقبالكم" على موقعه الرسمي: <http://www.if-algerie.com/algerie/presentation/six-instituts-francais-vous-accueillent-a>

المطلب الأول:مناحي التعاون والنشاط الثقافي للمعهد الفرنسي في الجزائر

يذكر الموقع الرسمي للمعهد الفرنسي في الجزائر [1]، أن "مهمة قطب التبادل الثقافي والفني للمعهد الفرنسي في الجزائر هي دعم تنمية العلاقات الثقافية، في إطار احترام التنوع".

الفرع الأول: مناحي التعاون

يحدد المعهد الفرنسي ثلاثة مناح للتعاون:

1. التعاون الثقافي:

يحدد فرنسا التعاون الثقافي مع الجزائر "في إطار احترام السياسة الثقافية الرسمية للجزائر، يأتي هذا التعاون ليواكب هذه السياسة، ويرسم مع الشركاء الرسميين والخواص، مجالات جديدة للتعاون. بهذه الروحية، يجب التأكيد على دعم الإبداع الشبابي المعاصر، وعلى بناء مشهد ثقافي منوع، وعلى تكوين الفنانين والمتعاملين الثقافيين، وتسهيل تنقل الفنانين والمبدعين بين فرنسا والجزائر" [2]

كما يعلن المعهد عن برامج مشتركة بينه وبين شركاء حكوميين جزائريين، في كل المجالات الفنية، كالمسرح، والرقص، والموسيقى، والفنون التشكيلية، والأدب، والوسائط المتعددة. ولا يفوته أن يشير إلى أن "فرنسا مهتمة بالطلبات المقدمة من المتعاملين الخواص الجزائريين، ولا سيما الجمعيات. وأنها ستقدم لهم الدعم اللازم، خاصة في النشر الثقافي، والتكوين [3].

وبحديث المعهد الفرنسي عن احترام السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، يمكن استحضار إدوارد سعيد، الذي سجّل غياب سياسة ثقافية حقيقية، في جميع دول الجنوب، مظهرا أساسا من مظاهر تبعية دول الجنوب ثقافيا لدول الغرب [4]. هذا الغياب الذي طالما اشتكى المهتمون بالجانب الثقافي في البلاد منه، مؤكدين بأن "السياسة الثقافية" في الجزائر -إن وجدت- فهي

---

1 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle

2 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/la-cooperation-culturelle

3 نفس المرجع.

4 Said, Edward, Op.Cit, p 349.

غير واضحة المعالم، ولا محددة، وتعوزها الخطط بعيدة المدى، وأن الجزائر "تفتقر إلى سياسة ثقافية واضحة ومكتوبة بطريقة شفافة"[1].

2. التعاون السمعي البصري:

كإطار فعال للتعاون، يتفق أيضا مع الاتجاه الجديد للمعهد[2]، ويعد مجال تعاون فعال (خاصة في السينما) يستند على استراتيجية السلطات الجزائرية في الموضوع.

وتدرج النشاطات السينمائية، والإنتاجات المشتركة، ضمن هذا البند، مع أنها -إلى الآن- لا تمثل نسبة ضخمة مقارنة مع دول أخرى (راجع الشكل رقم: 7)[3]. لكن المعهد ينوّه بأحسن ما نظم في هذا الجانب: "سينما تحت النجوم" (عروض سينمائية للجمهور العريض في الهواء الطلق) التي نظمت في عنابة، والتي يعتزم المعهد توسيعها لتعم المعاهد الفرنسية "الخمس" في الجزائر[4].

ويؤكد المعهد في هذا السياق، أن مساعدات مرصودة للمواهب الشابة، في شكل منح دراسية للجماعة الصيفية "لا فيمي" [La femis] (المدرسة الوطنية العليا لفنون الصورة والصوت) التي تمنح للطلبة من خارج الاتحاد الأوربي تكوينا لمدة شهرين في السينما[5]. ومساعدتهم على تقديم إنتاجاتهم وأفلامهم في المهرجانات وغيرها.

3. مصلحة الكتاب في الجزائر العاصمة:

يستفيد مجال الكتاب من دعم مهم، حسب محورين أساسين: دعم النشر، وتكوين الفاعلين في مجال الكتاب[6]. ويذكر المعهد أن دعم النشر، وإن كان يعطي أفضلية للكتاب للكتاب باللغة الفرنسية، إلا أنه يعطي نصيبا مهما أيضا للكتاب الفرنسي المترجم إلى العربية.

كما يتم دعم نشر الكتاب الفرنسية، بواسطة شرائه لفائدة بعض الشركاء، خاصة الجمعيات (مكتبات ..الخ)[7]

---

1 سامي عبد قرفي، وآخرون ، مشروع السياسة الثقافية في الجزائر (فيفري 2013)، ص 2. وهي مبادرة أطلقها مجموعة من المثقفين والأكاديميين الجزائريين ، وأعلن عنها.

2 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/la-cooperation-audiovisuelle

3 ص 44.

4 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/la-cooperation-audiovisuelle

5 ينظر: الموقع الخاص بالمدرسة: http://www.lafemis.fr/index.php

6 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/le-bureau-du-livre-a-alger

7 Ibidem

وفيما يجد الناشر باللغة الفرنسية دعما، لا نكاد نجد أي دعم للناشر العربي في الجزائر، ولا سوقا له لترويج منشوراته خارج الحدود الجزائرية، ما يصنع التمايز الكبير بين الناشرين.

الفرع الثاني: أركان التعاون

كما يحدد الموقع ذاته ثلاثة أركان للتعاون التربوي واللغوي:

1. المؤسسات التعليمية الفرنسية:

وهي الآن ممثلة في الثانوية الدولية ألكسندر دوماس بن عكنون (متوسطة وثانوية)، والمدرسة الصغيرة (La petite école) بحيدرة (العاصمة).

وتتبع الثانوية الدولية ألكسندر دوما، لوكالة تعليم الفرنسية في الخارج (AEFE)، وقد فتحت أبوابها في السنة الدراسية 2002-2003.

و يحدد مهامه الأساسية بثلاثة:

- الحرص على استمرارية التعليم الرسمي للأطفال الفرنسيين، الذين يقيم والدوهم ويعملون في الجزائر.
- تعزيز وترقية اللغة والثقافة الفرنسية في هذه المؤسسة.
- المشاركة في التعاون التربوي الثنائي.

تستقبل هذه المؤسسة سنويا 1000 تلميذ (متوسطة وثانوية)، وفي سنة 2012، أضيف إلى المؤسسة أيضا مدرسة ابتدائية[1].

أما المدرسة الصغيرة لحيدرة، فتضم 130 تلميذا، في الابتدائية والمتوسطة، وقد افتتحت سنة 2005، بواسطة جمعية غير حكومية، تهدف إلى "نشر اللغة والثقافة الفرنسية، بواسطة التعليم في الخارج"، هذه الجمعية تسمى: "البعثة اللائكية الفرنسية" (mission laïque Française)[2] ما قد يذكّرنا بـ"هواجس" المهمات والبعثات التمدينية التحضيرية في بداية القرن التاسع عشر؛ فقط تغيّر شيء واحد، فيما كانت البعثات خلال القرن التاسع عشر:

1 Ibidem
2 Ibidem،

بعثات: "كاثوليكية" أو "أنجليكانية" أو "بروتستانتية" أو "لوثرية" أصبحت هذه المرة: "علمانية"، والمبدأ واحد لم يتغير!

2. أقسام اللغة الفرنسية:

في أقسام اللغة والأدب الفرنسي داخل المعهد الفرنسي، والتي تعتبر ـحسب الموقعـ "أماكن مفضلة لتعليم اللغة الفرنسية، وتحضير الشهادات والامتحانات في اللغة الفرنسية" .[1]

ويروج المعهد الفرنسي فيها لطرائق تعليمية حديثة، باستعمال الوسائط المتعددة، ومركز التعليم الذاتي، منوها بجودة التعليم ودقة التكوين، وحرفية العاملين في هذه الأقسام. (حيث تلتزم برامج هذه الأقسام بمعايير "الإطار الأوربي النموذجي المشترك للغات") .[2]

وتستقبل هذه الأقسام أكثر من 10.000 متعلم سنويا. كما أن هذه المعاهد تقترح تكوينات خاصة للشركات والمؤسسات. كما أن هذه المعاهد مهيأة لتكوين الفئات العمرية الصغرى أيضا.

وتتيح هذه الأقسام التحضير والإعداد لشهادات اللغة الفرنسية المعترف بها من وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي الفرنسيتين، كالـ"DELF": شهادة الدراسات في اللغة الفرنسية؛ والـ DALF: الشهادة المعمقة في اللغة الفرنسية. كما أن هذه الأقسم هي أيضا مراكز امتحان للحصول على DELF-DALF، ومراكز اجتياز لامتحان TCF (اختبار معرفة الفرنسية). ويذكر الموقع أن أكثر من 20.000 يجتازون هذه الامتحانات سنويا .[3]

3. التكوين في اللغة الفرنسية:

يخصص هذا الركن جزءا من نشاطاته لتفعيل مشاريع تعاونية، تهدف إلى نشر اللغة الفرنسية والفرنكفونية .[4] ويوجه هذه النشاطات والمشاريع لفائدة الجمعيات، وداخل الجامعات، والمؤسسات التعليمية، ومجال تكوين المكوّنين .[5]

أ. الجمعيات

---

1 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/departements-de-langue-francaise-des-antennes-regionales-de-l2019ifa
2 Ibidem.
3 Ibidem.
4 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formations-en-langue-francaise
5 Ibidem.

يدرج المعهد الفرنسي نوعين من الدعم الموجه للجمعيات:

- دعم لجمعيات أساتذة الفرنسية في الجزائر (CNEFA et ANEF)

يكون هذا الدعم، بتنظيم جامعات صيفية وربيعية، ودعم برامج "فلام" (FLAM) (الفرنسية لغة أم)، والمساعدة على تنقل أساتذة اللغة الفرنسية إلى الملتقيات التكوينية المنظمة من الفدرالية الدولية لأساتذة اللغة الفرنسية.

- دعم للجمعيات العاملة في مجال اللغة الفرنسية

ويخصص هذا الدعم في متابعة الملتقيات والندوات والورشات التي تنظمها الجمعية الجزائرية لتطوير تعليم الرياضيات وتكنولوجيا المعلومات (A2DEMTI)، باللغة الفرنسية. وفي تكون الأساتذة الجزائريين المنخرطين في نفس الجمعية.[1]

ب. الجامعات

يشرف المعهد الفرنسي على تمويل وتنسيق برامج منح دراسية ثنائية كبرى، وأهمها برنامجان:

- برنامج **بروفاس** (**PROFAS**) (البرنامج الفرنسي الجزائر للتعليم العالي الاحترافي)، الذي يتيح منح آلاف المنح الدراسية **للأساتذة** المساعدين الجزائريين، والذي أطلق سنة 1987، ويعد أنجح برنامج ثنائي في ميدان التعليم والمنح الدراسية منذ الاستقلال حتى الآن، وقد أتاح استقبال 10.000 طالب جزائري في فرنسا، لمدة تتراوح بين 10 أشهر و5 سنوات. وأتاح البرنامج الجديد "بروفاس ب" **للأساتذة** الباحثين الذين يعدون أطروحات الدكتوراه، وأنجزوا منها 70٪ تكوينا لمدة 18 شهرا في مؤسسة فرنسية، وقد استفاد أكثر من 4000 أستاذ باحث من منحة بروفاس.

ويتم اختيار المستفيدين، بواسطة لجنة مختلطة للانتقاء والمتابعة، مكونة من خبراء جزائريين وفرنسيين.[2]

- وبرنامج **هوبير كوريان – طاسيلي** (PHC TASSILI) الذي يستهدف تكوين الباحثين الشباب الجزائريين في إطار المشاريع البحثية. وهو ممول مباشرة من وزارة

1 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formations-en-langue-francaise/formations-en-langue-francaise-a-destination-des-associations

2 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/universitaire/nos-programme-boursiers-phc-tassili-et-profas

الشؤون الخارجية والأوربية الفرنسية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، كما تساهم مؤسسات التعليم العالي والبحث الفرنسية والجزائرية في تمويل هذا البرنامج، بشكل غير مباشر. ويتم التنسيق بين الطرفين بفضل لجنة مختلطة مكونة من خبراء من الدولتين، ورئيسين مناصفة أحدهما جزائري (هو الآن البروفيسور حجار، رئيس جامعة الجزائر) والآخر فرنسي (هو الآن البروفيسور شميت، أستاذ بجامعة آفينيون).

ويختار حوالي 30 مشروعا سنويا، في كل التخصصات. حتى سنة 2011، تم تفعيل 116 مشروعا علميا مشتركا. ويفتح سنويا باب ترشيح المشاريع الجديدة بين شهري مارس وماي. تخضع للتحكيم والاختيار الثنائي. وقد أتاحت هذه المشاريع حتى الآن 600 رحلة علمية من الجزائر إلى فرنسا و100 من فرنسا إلى الجزائر [1].

ويتاح للطلبة الجزائريين الراغبين في الدراسة في فرنسا، بواسطة "الكامبوس فرانس" فرصة الترشح، والحصول على المساعدة اللازمة، لإيجاد التكوين المناسب، تمويله، وتحضير ظروف الإقامة الملائمة.

ويمثل فضاء "كامبوس فرانس" جهازا تابعا للسفارة الفرنسية في الجزائر، موجودا على مستوى مقرات المعاهد الفرنسية الجزائرية الخمسة. موجّها للطلبة الجزائريين، أو الطلبة الأجانب المقيمين في الجزائر، والراغبين في مواصلة دراساتهم العليا بفرنسا. وهو أيضا ممر ضروري لكل طالب يود الذهاب إلى فرنسا للتقدم إلى مسابقة، أو اجتياز امتحان، أو مقابلة، أو إجراء تربص في إطار مسار جامعي في الجزائر؛ كل هؤلاء يجب عليهم أولا التسجيل في موقع الكامبوس فرانس – الجزائر، قبل أن يودعوا طلبات التأشيرة في الأجهزة القنصلية المختصة [2].

ج. المؤسسات التعليمية

يذكر الموقع الرسمي للمعهد الفرنسي في الجزائر أيضا، أن المعهد يفعّل - بطلب من وزارة التربية الوطنية الجزائرية- عددا من البرامج لدعم تعليم اللغة الفرنسية:

1 Ibidem.

2 ينظر موقع: الكامبوس فرانس- الجزائر على الشابكة: http://www.algerie.campusfrance.org/page/ses-missions

- حصص لمعالجة اللغة، في الجزائر وفرنسا، مخصصة لأساتذة الفرنسية بمناطق الجنوب والهضاب العليا.
- برنامج مخصص للتعليم والاستيعاب والمحادثة الشفهية بالفرنسية، مرفوقا بإنتاج مصادر مخصصة.
- كتيب بيداغوجي، مخصص للأساتذة، يتضمن مصادر سمعية بصرية (أغان، رسوم متحركة، مقابلات..الخ) إضافة إلى فلم (في قرص DVD) للتكوين مع كتيب مخصصين لمفتشي اللغة الفرنسية في المرحلة الابتدائية.[1]

د. تكوين المكوّنين

يطوّر المعهد الفرنسي (بواسطة قطب التكوين في اللغة الفرنسية) برامج ومشاريع لتكوين المكوّنين، مفتوحة أمام مجموع الأساتذة، من كل التخصصات، وتتيح الموضوعات المختارة للتكوين، لقاءات بيداغوجية غير مسبوقة.. كل ذلك بالتعاون مع المؤسسات الشريكة.[2]

نلاحظ الأهمية البالغة التي توليها فرنسا لتعليم اللغة الفرنسية، والتكوين فيها؛ والوسائل الضخمة التي تسخرها لذلك، من مؤسسات تعليمية، وأقسام لتعليم اللغة، إلى منح دراسية، وبرامج.

وقد تطرح بعض النقاط عدة علامات استفهام:

01ـأين المكوّنون الجزائريون في اللغة الفرنسية، حتى تلجأ وزارة التربية الجزائرية إلى فرنسا، للتعليم والتكوين في اللغة الفرنسية، وترقية مستوى أساتذة الفرنسية في الجنوب والهضاب العليا؟ تثير استعانة الوزارة المعنية بالتعليم في الجزائر بالجهات الفرنسية المختصة (ولا يكون هذا بالمجان طبعا) الاستغراب، نظرا لهيمنة اللغة الفرنسية على عدة مفاصل حياتية وتربوية ومجتمعية في الجزائر؛ ما يجعل الاستعانة بالمعاهد الفرنسية نوعا من الترف والتبذير غير المبرر.

---

1 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formations-en-langue-francaise/en-milieu-scolaire

2 http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formations-en-langue-francaise/formations-de-formateurs

02.كيف تقبل جمعيات جزائرية غير حكومية تنشط في الجزائر بتمويل أجنبي فرنسي؟ وهل سيكون قرارها في يدها في هذه الحالة؟

03.لماذا تتركز أكثر المنح الدراسية الجامعية (في مراحل ما بعد التدرج) في فرنسا، بينما يمكن تنويع الاختيار، إلى جهات أكثر تطورا تقنيا وعلميا (تستعمل الإنجليزية غالبا، وهي مرتبة من بين أحسن الجامعات العالمية)، كالجامعات الكورية والصينية واليابانية وغيرها.

المطلب الثاني: قراءة في الإحصائيات

في قراءة سريعة للإحصائيات السنوية المتعلقة بالمعاهد الفرنسية الخمسة في الجزائر، يمكننا تقدير حجم التأثير الفرنسي في النخب المتعلمة، ويمكن أيضا احتساب بعض آثار الاستثمار المباشر لهذه المعاهد في الجزائر (من خلال تكاليف وحقوق التسجيل في كل نشاط من الأنشطة)[1]:

- 550 تظاهرة ثقافية مختلفة
- 150 محاضرة ونقاش
- 55.000 متابع ومتفرج
- 150.000 كتاب في "الميدياتيك".
- 18.000 مشترك في المعهد الفرنسي (يتاح له الاستفادة من المكتبة، والميدياتيك، وحضور الملتقيات والمحاضرات..الخ)
- 10.000 مسجل في دروس تعليم اللغة الفرنسية.
- 20.000 مترشح للامتحانات والاختبارات المختلفة في اللغة الفرنسية.
- 950 منحة جامعية وعلمية.

ونلاحظ أن هذا يمثل أضخم تمثيل ثقافي لدولة ما في الجزائر، كما يمثل استثمارا كبيرا للمعهد الفرنسي في الجزائر.

1. فالاشتراك في المعهد الفرنسي مثلا، يتراوح ما بين 2000 و 3000 د.ج سنويا، وبحسبة بسيطة فإن مداخيل المعهد من التسجيلات السنوية فقط يجاوز 36 مليون دينار جزائري.

1 http://www.if-algerie.com/algerie/presentation/lifa-en-quelques-chiffres

2. والتسجيل في المستوى الواحد من مستويات دروس تعلم اللغة الفرنسية، الـ12، يتراوح بين 10.000 و12.000 دج. أي يدر على المعهد الفرنسي 100 أكثر من مليون دينار جزائري على الأقل سنويا.
3. وكذلك التسجيل للمشاركة في الامتحانات المختلفة للغة الفرنسية؛ يتراوح بين 4000 (DELF) و6000 (DALF)، و8000 دج (TCF) إلى غيرها.

وهذا يدر على المعهد أكثر من 100 مليون دينار جزائري كذلك.

وهذه مداخيل ضخمة، ولا سيما إذا ذكرنا بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتضرر فرنسا منها. وهو يذكرنا بقول كزافيي داركوس الذي سبق أن عرضناه [1]: «نحن مقتنعون بأنه، في مشهد يتميز بتقلص العرض، ينبغي لفرنسا أن تركز جهودها في تثبيت المعارف، والتدريب [...] في سياق أزمة اقتصادية عالمية كبرى، على بلد مثل بلدنا أن يتدارك تراجعه النسبي، بالتمسك بتأثيره الثقافي.. الدبلوماسية الثقافية ليست إضافة روحية وكمالا نفسيا، بل هي تحدٍ حيوي».

وفي مقارنة لهذه الأسعار والتكاليف بأسعار وتكاليف التسجيلات في عدد من الدول المغاربية والعربية، نلحظ أن الأسعار متقاربة جدا، ولا نكاد نجد فروقا تذكر في تكاليف دروس تعليم اللغة الفرنسية في هذه الدول؛ إلا استثناء وحيدا سجلناه في دولة لبنان، حيث أن كلفة دروس اللغة الفرنسية للسنة الواحدة منخفضة جدا، ولا تزيد عن 3000 د.ج؛ ولا يمكن تفسير هذا التخفيض إلا لأن لبنان تمثل وزنا قويا في الدول الفرنكفونية، خاصة في بيئتها الجيو ثقافية غير الفرنكفونية (الشرق الأوسط، الأقرب إلى الإنجليزية لغة ثانية)، ولأن فرنسا تحاول استرجاع نفوذها اللغوي والثقافي على لبنان، بعد أن تقهقر الإقبال على الثقافة الفرنكفونية (حتى من الطوائف المحسوبة تقليديا على الأوساط الفرنكفونية، كالمسيحيين الموارنة) منذ انتهاء الحرب الأهلية (1990) على حساب الإقبال على الثقافة الإنجليزية وسيطرة النمط الأمريكي.



1 ص 20.

الجدول رقم: 1 مقارنة بين أسعار خدمات المعهد الفرنسي[1]

المعهد الفرنسي	كلفة التسجيل	كلفة دروس اللغة الفرنسية (=للمستوى)	كلفة امتحان TCF
الجزائر	2000 إلى 3000	10.000 إلى 12.000	8000
المغرب	4000	11.000 إلى 13.000	7500
تونس	3800	10.500 إلى 12.500	7500
ليبيا	4550	11.700 إلى 21.125	؟؟
مصر	2500	10.200	7000
لبنان	4500 إلى 6000	3000 (سنوي)	6500
قطر	5500	14100 إلى 28.200	؟؟

المصدر: من إعداد الطالب ([2])

وبالرغم من العدد الهائل من الجزائريين المسجلين في كل خدمات المعهد الفرنسي (مكتبة، ودراسة، وامتحانات) والفائق لعدد المسجلين في كل دولة من الدول العربية (حتى مصر)، فإن هذا لم يدفع بالجهات المختصة في المعهد الفرنسي إلى تقديم عروض، أو تخفيضات في التكاليف.

إن مقدار العائدات التي يدرّها المعهد الفرنسي في الجزائر على خزينة "المعهد الفرنسي" تفوق: 2.5 مليون يورو في السنة (أي أن عائدات نشاطات المعهد الفرنسي للجزائر تغطي 5% من الميزانية السنوية للمعهد الفرنسي والمقدرة بـ 40 مليون يورو، وهذه نسبة هائلة بالنظر إلى عدد المعاهد الفرنسية عبر دول العالم. وهذا يكشف حجم الاستثمار الكبير الذي تغطيه نشاطات المعاهد الفرنسية عبر العالم، والذي يجعلنا نقطع أن الدافع الثقافي والهيمني ليس فقط هو المقصود، بل إن الجانب الاقتصادي مستهدف أيضا، وبقوة.

كما أن عدد المعاهد الفرنسية في الجزائر (والمقدر بخمسة معاهد) قليل جدا بالمقارنة مع عدد من الدول الأصغر مساحة من الجزائر، فالمغرب مثلا تتوفر على 13 معهدا فرنسيا متوزعا على طول التراب

---

1 التكاليف في كل دولة محتسبة في الجدول بالدينار الجزائري، بعد تحويل قيمتها من العملة الرسمية لكل دولة

2 بعد الرجوع إلى مواقع المعاهد الفرنسية لكل دولة على الشابكة:

http://if-maroc.org-http://www.institutfrancais-tunisie.com - http://institutfrancais-qatar.com - http://www.institutfrancais-liban.com - http://www.iflibye.com/html/cours_tripoli_fr.html - http://institutfrancais-egypte.com

المغربي؛ ولبنان يتوفر على 9 معاهد. وفيما عدا المعهد الفرنسي لتيزي وزو الذي أثير حوله كثير من اللغط، لم تطلب السلطات الفرنسية من وزارة الخارجية رخصة فتح أي معهد فرنسي في الجزائر، رغم حاجة مدن الجنوب الجزائري، لمثل هذه المراكز الثقافية والتربوية، ورغم كون بعض أشهر الروائيين الكاتبين باللغة الفرنسية من تلك المناطق (ياسمينة خضرا بشار مثلا).

المطلب الثالث: قراءة في البرامج

نحاول في هذا المطلب أن نستقرئ برامج المعهد الفرنسي للجزائر العاصمة، وبرنامجا فصليا للمعهد الفرنسي بعنابة، ونقرأ توجهاتها؛ ويمكن بداية أن نذكر أن هذه البرامج تتراوح بين: تخصصي، وثقافي، وترفيهي، وأدبي. يمكن أن نرصدها ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم: 2 إحصاء لمختلف نشاطات المعهد الفرنسي للجزائر العاصمة (2012ـ 2013)

الفترة	محاضرات	معارض	موسيقى	سينما	مسرح	شعر وأدب	أطفال	أخرى
2012/3-1	13	03	09	12	01	01	/	/
2012/7-4	16	02	09	11	01	01	01	/
2012/12-9	13	02	03	13	01	01	05	01 (رقص)
2013/7-4	09	03	06	16	01	02	04	02 (ورشات صيف) 01 (عرض أزياء)

المصدر: من إعداد الطالب

وبملاحظة البرنامج المسطر لـ أفريل – ماي – جوان – جويلية 2013، بالمعهد الفرنسي بعنابة، أمكننا حصر مواد البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم: 3 إحصاء لمختلف نشاطات المعهد الفرنسي لعنابة (أفريل ـ جويلية 2013)

الفترة	محاضرات	معارض	موسيقى	سينما	مسرح	شعر وأدب	أطفال	أخرى
2013/7-4	03	02	08	06	03	01	02	01 (يوم موضة)

المصدر: من إعداد الطالب

يتبين لنا أن أهم المحاضرات وأكثرها محصورة في المعهد الفرنسي للجزائر العاصمة، فالمدعوون من خارج الجزائر غالبا ما يدعون إلى إلقاء محاضرات بالمعهد الفرنسي للجزائر العاصمة بداية، ثم الانتقال

إلى غيره؛ وإذا ما دعي المحاضِر لأكثر من معهد، فإنه يقدّم نفس المحاضرة [1]. وهذا يعني مركزية نشاط المعهد الفرنسي، رغم محاولته التنويع.

فكل ما في المعاهد الأخرى متوفر في معهد العاصمة، وليس العكس بصحيح.

ولعل هذه المعاهد الفرنسية الأربع، لا تعدو كونها، في الأساس، مكتبات، وفضاءات لتعليم اللغة الفرنسية، ولاستقبال الطلبة الطامحين للدراسة في الخارج من مؤسسة كامبوس فرانس. أما الجانب المتعلق بالإبداعات والنشاطات، فيكاد يكون متمركزا في الجزائر العاصمة.

مما يلاحظ أيضا أن المحاضرات في كل ثلاثي، لا تخلو من محاضرة أو اثنتين في الحوكمة، وسياسات المدن، أو تسير المياه..الخ ومن نصف عدد المحاضرات في جوانب تاريخية أو أنتروبولوجية (دينية، صوفية بالأساس)، فيما يمكن رصد محاضرة واحد تقريبا متعلقة بالوسائط الحديثة، والتكنولوجيات، أو بالتجارب الخاصة (صحفيين، كتاب)، وتقديم الكتب الجديدة.

يلاحظ أيضا الاهتمام بجوانب السينما، والموسيقى، على حساب المسرح والأدب والشعر، والمعارض الفنية المختلفة. وقد يكون ذلك ربما استقطابا للجمهور الشاب، دون كبير عناء.

كما أن الاهتمام الذي توليه المعاهد الفرنسية للجوانب الفولكلورية، سواء أتعلق الأمر بالموسيقى وفنون الركح - كما يسميها المعهد الفرنسي نفسه (arts de la scène) - كالرقص التقليدي، أو ما تعلق بالجوانب الفكرية الغامضة، أو الروحانية في الفكر الإسلامي - كالتصوف - ، يشي بنفس النزعة الاستشراقية التي نعاها على الغرب عموما إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق؛ والتي قد لا تكون تغيّرت كثيرا في ظل هذه البرامج التي رصدنا.

أضف إلى ذلك، فإن الترويج لبعض الأشكال الفنية التي لا علاقة لها بهوية المجتمع، ولا بمعاييره وقيمه الاجتماعية (كأيام الموضة، وعروض الأزياء، وحفلات "تانقو" راقصة) قد يكون صادما لجمهور المتفرجين، وقد يكون مقصودا بذاته ضمن عملية تغيير اجتماعي مقصودة.

وتبقى برامج المعاهد الفرنسية الخمسة بالجزائر بحاجة إلى رصد لا يكتفي فقط بالإحصاء، بل يدلف إلى تحليل المحتوى، والمقارنة الكاملة بين المعاهد جميعا.

---

[1] من أصل ثلاثة محاضرات ألقيت خلال ثلاثي في المعهد الفرنسي لعنابة، اثنتان منهما قدمتا بنفس العنوان في العاصمة.

الاستنتاج العام

تناولت هذه الدراسة الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر، وقد انطلقنا من تساؤل رئيسي هو: **كيف تسعى فرنسا لحماية مصالحها في الجزائر بواسطة دبلوماسيتها الثقافية؟** مفرعا عنه أسئلة أخرى عن الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات الثقافية بين فرنسا والجزائر، ومدى التزام فرنسا به؟ و عن أدوار وأدوات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر ؟ وعن تأثير وسائل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في النخب الجزائرية من خلال مناشطها؟ وهل سيكون لهذا انعكاسات على السياسة الثقافية واللغوية المنتهجة في البلاد وعلى الهوية الوطنية؟ في محاولة منا للإجابة على الفرضيات التي حاولت الإحاطة بالموضوع من جوانبه كلها رجاء الوصول إلى نتائج موضوعية.

I) لكن قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، وجدنا من الضروري التساؤل عن الثقافة واعتبارها فاعلا في العلاقات الدولية؛ ووصلنا إلى النتائج التالية:

01-الاهتمام بالثقافة بصفتها ركنا وعنصرا فاعلا في العلاقات الدولية، يرتبط بتخطيط شامل ومبرمج من قبل صناع السياسة الخارجية لكل دولة، لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وازداد الاهتمام بها بشكل ملحوظ أثناء الحرب الباردة، لأن صراع التأثير الدولي الدائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والتنافس الجيو سياسي بين الشرق والغرب، كان بالأساس صراع أفكار وإيديولوجيات، وتنافس نظريات؛ فكان للثقافة فيه دور جد مهم. وأن الاهتمام في تلك الفترة بالحوار بين الأمم، وتنمية حقوق الإنسان، والعلاقات شمال جنوب؛ زاد من أهمية الثقافة في العلاقات الدولية؛ وفرضت الدبلوماسية الثقافية وجودها بصفتها شبكة تحليل جديدة للنزاعات الدولة.

02-ظهرت أولى مؤسسات الدبلوماسية الثقافية ضمن الهيكلية الحكومية في فرنسا منتصف القرن التاسع عشر، وتبعتها في هذا التقليد ألمانيا، ثم بريطانيا، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بدأت التجربة تعم دول العالم كلها.

II) ورأينا منطقيا أن نبحث عن أهمية الثقافة في الهيكلية الدبلوماسية الفرنسية، وتطورها، فكانت النتائج هذه:

03ـ فرنسا هي أول من وظف سلاح الثقافة في العلاقات الدولية بشكل مباشر؛ خاصة مع إنشاء "الأليانس فرانسيز" (L'Alliance Française) سنة 1883.

04ـبقي تدخل الدولة الفرنسية، في السياسة الثقافية الخارجية، متواضعا حتى نهاية الخمسينيات، التي عرفت فيها الدبلوماسية الثقافة نقلة نوعية، جعلتها ـ منذ ذلك الحين ـ محورية في السياسة الخارجية لفرنسا.

05ـاعتبرت فرنسا نفسها (منذ الثورة الفرنسية) حاملة القيم العالمية الإنسانية على كتفيها، ووريثة روما وأثينا في العظمة والفلسفة والقيمة المضافة إلى العالم كله. وكما أن أثينا وصفت بـ: "مربية اليونان" فإن فرنسا عدت نفسها في ميادين الثقافة والفنون والحريات مربية العالم؛ وأن العالم محتاج لها، للغتها، وللقيم والثقافة التي تستبطنها هذه اللغة (ويبلغ عدد مستعملي اللغة الفرنسية في القارات الخمس 220 مليونا).

06ـاستغلت فرنسا الدبلوماسية الثقافية في مرحلة تصفية الاستعمار، لتحفظ مصالحها في مستعمراتها السابقة، وتحت غطاء المساعدة والدعم التقنيين، وجدت فرنسا موطئ قدم لها في الدول المتحررة حديثا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

07ـتعتبر فرنسا من أوائل الدول الأكثر إنفاقا على العلاقات الثقافية الدولية في العالم؛ ولهذا فهي تحوز إحدى أهم وأقوى الدبلوماسيات الثقافية في العالم؛ ليس فقط لكون جهازها الدبلوماسي الثقافي أكثر حيوية وتنوعا؛ بل لأنها تحوز على مجال دبلوماسية ثقافية متميز ومعتبر، فالميزانية المقدمة له من الحكومة، والتي تشرف عليها وزارة الخارجية الفرنسية مهمة جدا، إضافة إلى التكوين العالي الذي يستفيد منه الدبلوماسيون وغيرهم من الفاعلين في الثقافة الدولية، في فترة تكوينهم. وتقدر ميزانية المعهد الفرنسي وحده بما يربو على 60 مليون يورو، فيما تبلغ ميزانية مختلف الوسائل المادية المسخرة من الحكومة الفرنسية لكل ما يتعلق بالإشعاع الثقافي والتربية والتعليم، والمنح..الخ بـ 800 مليون يورو. ولأجل هذا فاق نظراءه في القارة الأوربية؛ فالتمثيل الفرنسي الثقافي في الخارج يتصدر التمثيل الثقافي لدول أوربا في الخارج بـ 430 مركزا ثقافيا مختلفا تنتشر في 150 دولة. فيما يمثل المركز الثقافي البريطاني (British Council) 216 مؤسسة في 110 دول. تليها ألمانيا (معهد غوته) بـ126

مؤسسة تتوزع على 76 دولة.

08.ليس ما سبق من الميزانيات الثقيلة المبذولة للدبلوماسية الثقافية الفرنسية محض تفضل منها، بل هي تعتبرها تحديا حيويا، واستثمارا اقتصاديا مربحا لها في الخارج، لا عبئا على ميزانيتها المثقلة بآصار الأزمة الاقتصادية العالمية.

09.المعهد الفرنسي والأليانس فرانسيز هما الوكالتان التنفيذيتان للنشاط الثقافي في الخارج، غير أن الآليانس فرانسيز تعد شريك للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، والجهاز المنفذ لبعض مشروعاتها، أما المعهد الفرنسي فهو الذي يمثل فرنسا دوليا في المجال الثقافي، منذ إنشائه في 1 جانفي 2011 خلفا لمؤسسة ثقافات فرنسا، وغيرها من مصالح التعاون الجامعي، والتعليمي، واللغوي، والثقافي.

10.تتوزع أدوار ومهام مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية وأهدافها بين معلنة وغير معلنة، تتراوح المعلنة بين الأهداف الثقافية العامة كتعليم اللغة الفرنسية، وتشجيع التنوع الثقافي، وتنفيذ المشاريع الكبرى (الأحداث الكبرى، الأروقة الفرنسية والمعارض، برمجة المواسم الثقافية..الخ) ، دعم شبكة الثقافة الفرنسية في الخارج؛ وبين الأهداف الاقتصادية على اعتبار أن الثقافة صناعة، وتبادلات تجارية، ونشاط اقتصادي حيوي. فيما تتلخص غير المعلنة في الهدف السياسي؛ الذي يظهر في دعم السلوك الدبلوماسي لفرنسا، ومنافسة القوى الكبرى على مناطق النفوذ التقليدية، والجديدة.

11. سبق للسلطات الفرنسية أن استعملت السلاح الثقافي ضد الجزائر، قبل الاستقلال، لمحاربة الثورة الجزائرية، وقطع الطريق أمام تصويت الدول لها في جمعية الأمم (انعقاد الدورة الـ 14 للجمعية العامة للامم المتحدة 1959/09/15).

هذه هي النتائج المتعلقة بالفصل الأول من الدراسة والمتعلق بالثقافة فاعلا في العلاقات الدولية، وأهميتها كسلاح، وامتياز، واستثمار لفرنسا في الساحة الدولية.

II) أما الفصل الثاني، والمتعلق بصميم الموضوع، أي الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر، فقد حاولنا من خلال تحليله، اختبار فرضيات الدراسة، فجاءت النتائج بالشكل الآتي:

أ. **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:** "تحاول فرنسا الحفاظ على مكتسباتها الثقافية في الجزائر، لخلفيات تاريخية، ولمصالح براغماتية، بواسطة المعهد الفرنسي، الجهاز التنفيذي لدبلوماسيتها الثقافية".

حاولنا اختبار هذه الفرضية، بواسطة الرجوع أولا إلى المراجع التاريخية، لرصد الخلفيات التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية في الجانب الثقافي خاصة، ثم تابعنا سير العلاقات الجزائرية الفرنسية، مركزين على اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية (2007)، ثم على فتح المعهد الفرنسي في الجزائر (2012) ومن خلال جمع إحصائيات متعلقة بالمعهد الفرنسي، وإمكاناته، ومناشطه، ومداخيله..الخ

ووصلنا إلى النتائج التالية:

12- التماس الفعلي، والعلاقة الحقيقية، بين الجزائر وفرنسا بدأت بعد احتلال هذه الأخيرة لمدينة الجزائر (5 جويلية 1830)، فالعلاقة الفعلية بين البلدين، بدأت في ذلك التاريخ، وهي جد خاصة رغم تناقضاتها وتشعباتها.

13- حافظت فرنسا على علاقات تعاون وطيدة مع الجزائر بعد الاستقلال، فهي الشريك الأجنبي الأول والأهم للجزائر (اقتصاديا) حتى اليوم؛ وقد بلغت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2010= 10,58 مليار يورو. ويمكن أن نقول إن هذا يندرج ضمن خطة فرنسا لإبقاء موطئ قدم لها في مستعمراتها القديمة، والتي بدأتها مع بداية مرحلة تصفية الاستعمار، والتي تمثلت في تقديم المساعدة والدعم التقنيين لهذه الدول، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لدرجة تخصص الحكومة الفرنسية 180 مليون فرنك فرنسي جديد من أصل 282 مليون فرنك (هي ميزانية الدولة)، للنشاط الثقافي في المستعمرات القديمة لسنة 1960. وهذا يدلّ على عزم فرنسا حينها على إبقاء السيطرة على مستعمراتها السابقة، وإن بشكل آخر (أخفى)؛ وهو ما حدث تقريبا مع الجزائر، فقد نصت اتفاقيات إيفيان على هذا النوع من التعاون، وإن أعقب فترة الاستقلال نوع من النشاط الجزائري المكثف في محاربة هذه التبعية المقنعة في الاقتصاد والسياسة، لكنّها لم تنسحب على التبعية الثقافية التي ظلت الجزائر ترزح تحتها؛ ففي شقها التعليمي والتربوي والثقافي (وإن لم يطبق لاحقا بحذافيرها) كانت اتفاقيات إيفيان نصرا لفرنسا ولغتها.

14-تعبّر فرنسا عن علاقتها مع الجزائر بالشراكة الاستثنائية، المبنية على المصالح المشتركة، والقرب الجغرافي، والعلاقات الوثيقة التي يغذيها تاريخ مشترك وذاكرة يتقاسمانها معا؛ لكن الحقيقة ليست بهذه الدقة، إذ لا "استثنائية" حقيقية للشراكة الجزائرية الفرنسية؛ ففرنسا هي الزبون الرابع للجزائر (بعد أمريكا وإيطاليا وإسبانيا) والجزائر تستقبل حصة قليلة لا تتعدى 15٪ من الحجم الإجمالي للاستثمارات المباشرة الخارجية التي تحققها فرنسا في منطقة المغرب العربي؛ وكذلك في الشق التعليمي، فإن إفادة الجزائر من استثمارات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، مقارنة بدول غيرها، لا يمثل حقيقة أية "استثنائية" تذكر.

15- يعد التمثيل الثقافي الفرنسي في الجزائر (بواسطة المعهد الفرنسي: الجهة الفرنسية الوحيدة المخولة بالنشاط الثقافي في الجزائر) أضخم تمثيل ثقافي لدولة ما في الجزائر، كما يمثل استثمارا كبيرا لفرنسا في الجزائر؛ فهي تجني من تعليم اللغة الفرنسية، والامتحانات المختلفة فيها والاشتراك بالمعهد الفرنسي ما يزيد عن مليوني يورو سنويا (أي 5٪ من ميزانية المعهد الفرنسي سنويا). وهذا مبلغ ضخم، يكشف حجم الاستثمار الكبير الذي تغطيه نشاطات المعاهد الفرنسية عبر العالم؛ ويشي بأن الدافع الثقافي والهيمني ليس فقط هو المقصود، بل إن المصالح الاقتصادية مستهدف أيضا، وبقوة.

ب. **النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:** "تعمل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على التأثير في النخب المتعلمة، قصد الحفاظ على مكتسبات هذه اللغة في الإدارة، والتعليم".

لاختبار هذه الفرضية، رصدنا إحصائيا (وتحليليا)، الإمكانات التي توفرها فرنسا، في الجانب التعليمي، وما تقدّمه من خدمات أو تسهيلات لمستعملي اللغة الفرنسية في الجزائر، دون إغفال للخلفية التاريخية للموضوع، وأهمية المدرسة الفرنسية بالنسبة للمستعمر الفرنسي (بين 1830 و1962) في الهيمنة الاستعمارية (الهمينة الإيديولوجية الثقافية بالأخص) وربط النخب المثقفة والمتعلمة بالنماذج الغربية، وما ترتب عنه بعد الاستقلال من انقسام في النخبة المثقفة بين نخبة مفرنسة (تنظر لنفسها على أنها تقدمية حداثية) ونخبة معرّبة (متهمة بأنها رجعية ظلامية) وكذا ما أحدثت هذه الطرائق التربوية الممنهجة من آثار في مجالات التربية والتعليم.

وخلصنا إلى النتائج التالية:

16- سعى الفرنسيون، منذ سنيّ الاحتلال الأولى إلى تكوين فئة من الجزائريين قابلة للاندماج

والذوبان في فرنسا. وهذه الفئة هي التي أصبحت تعرف "بالنخبة" الاندماجية. ولم يكن غرض الفرنسيين هو نشر التعليم، وإنما إحداث زعزعة في الذهنية الجزائرية، وتكوين جيل لخدمة المصالح الفرنسية، عن طريق التثاقف؛ وقد شكلت حينها المدرسة أهم وسائل الهيمنة الاستعمارية، اتخذ منها الفرنسيون أداة لدمج الجزائريين في البوتقة الفرنسية، وكان الهدف من القلة القليلة التي أتيحت للجزائريين، صنع عملاء لا علماء. لكن كثيرا من أبناء هذا الجيل المثقف ثقافة فرنسية، ثار ضد فرنسا واحتلالها لاحقا.

17. صنع الاحتلال الفرنسي حالة غريبة غير مسبوقة واستثنائية، خلفت بعد الاستقلال ساحة صراع واحتراب داخلي، بين أبناء التيار الوطني الجزائري المنادي بالاستقلال، ما بين معرَّبين ومفرنسين، ظهر للعلن بعد استرجاع السيادة الوطنية. وقد بقيت آثار الهيمنة الإيديولوجية الثقافية للاستعمار ملحوظة على النخب المثقفة والمتعلمة في الجزائر، حتى بين من كان منهم تقدميا ساعيا إلى التحرير السياسي والاقتصادي، فإن التبعية في الجانب الثقافي الإيديولوجي بقيت ظاهرة عليهم.

18. الفضل يعود إلى المدرسة الجزائرية -بعد استرجاع السيادة- في تعميم استعمال اللغة الفرنسية، فقد كانت قاصرة في فترة الاستعمار (حتى سنة 1958 تقريبا) على فئات محددة.

19. حافظت اللغة الفرنسية، بفضل هذه النخب المتعلمة باللغة الفرنسية، والتي تعد الفرنسية لغة علم وحداثة؛ على مكانتها في التعليم (في التعليم العالي خاصة) والإدارة، وبرغم التصريحات الرسمية والقوانين المعتبرة اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة، واللغة الوطنية الأولى إلى جنب اللغة الأمازيغية، إلا أن قانون تعميم استعمال اللغة العربية جُمِّد أكثر من مرة بعد صدوره الأول سنة 1991، بينما اقتصر التعريب على المراحل الأولى من التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي) وعلى بعض الإدارات والوزارات لا جميعها (لا تزال المراسلات الداخلية في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ورئاسة الجمهورية تتم باللغة الفرنسية)، ولم ينفَذ القانون حتى الآن.

20. تولي فرنسا الأهمية البالغة لتعليم اللغة الفرنسية، والتكوين فيها؛ وتسخر وسائل ضخمة لذلك، من مؤسسات تعليمية (من المستوى الابتدائي إلى الثانوي)، وأقسام تعليم اللغة، إلى منح دراسية، وبرامج. فهي تستقبل سنويا في مؤسساتها التعليمية أكثر من 1000 تلميذ، وتستقبل أقسام تعليم اللغة الفرنسية في معاهدها أزيد من 10.000 متعلم سنويا، وأزيد من

20.000 مجتاز لأحد الامتحانات الثلاثة المعترف بها لدى الجهات الرسمية في اللغة الفرنسية. وتدعم جمعيات أساتذة اللغة الفرنسية في الجزائر، ماديا وبواسطة الورشات والملتقيات؛ فيما تمنح آلاف المنح الدراسية المختلفة، لأساتذة وباحثين وطلبة، ضمن بعض البرامج الثنائية، وفي إطار مؤسسة كامبوس فرانس.

ج. **النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:** "الدبلوماسية الثقافية أحد أذرع النشاط النيو كولونيالي الفرنسي في مستعمراتها السابقة".

من خلال تحليل ودراسة التصريحات الصادرة عن مسؤولين فرنسيين، وكذا اختبار مدى التزام الطرف الفرنسي ببنود اتفاقية الشراكة، وتطبيقه لها؛ وفي ضوء من نظريات التبعية، وما بعد الاستعمار، حاولنا اختبار الفرضية الثالثة، فوصلنا إلى هذه النتائج:

21- ما تزال فرنسا تروّج لصورة "فرنسا الاستثناء الثقافي"، الحاملة لقيم ومبادئ وحضارة عالمية سامية إلى بقية دول العالم، وأنها الثقافة المفتاح للتفكير العلمي، والحداثي، والمنفتح على العالم الخارجي والتنوّع الثقافي، إلا أنها لا تروّج لهذا التنوع إلا بقدر ما تحارب به العولمة والثقافة الأمريكية التي غزت عقر ديارها.

22- تظهر معالم غطرسة، ليس فقط في تصريحات المسؤولين الفرنسيين المختلفين، التي ما تفتأ تذكّر العالم أن التحدث بالفرنسية هو تميز، وأن إتقان هذه اللغة هو في حد ذاته "رأس مال" مهم، لكن أيضا في الممارسة الواقعية؛ فهي لا تلتزم بكثير من بنود معاهدة الشراكة بينها وبين الجزائر في شقها الثقافي، إذ في الوقت الذي تروّج فيه لافتتاح معهد فرنسي جديد في تيزي وزو (رغم رفض الحكومة الجزائرية الصريح والواضح لذلك، لأسباب قضائية) ضاربة عرض الحائط بالأعراف الدبلوماسية؛ نجدها تتعامل بكثير من الحزم مع التمثيلية الدبلوماسية الجزائرية في فرنسا، فترفض فتح الجزائر لمراكز ثقافية وكذا مدارس لتعليم أبناء الجالية الجزائرية في كل من مارسيليا وليون. كما أنها ما تزال تعامل الجزائريين بنفس الانتقائية التي كانت تقسم بها أبناء الشعب الواحد قبل الاستقلال، فتقدّم التسهيلات للناشرين بالفرنسية، والكتاب والمثقفين والجمعيات التي تتخذ الفرنسية مجال عملها، أو بحثها. كما أنها لا تولي اهتماما لسكان الجنوب ولا الهضاب العليا، بل تكاد تكون برامجها مركزة ومركزية في الجزائر العاصمة.

23ـ تركز برامج المعهد الثقافي الفرنسي على الموسيقى والسينما، وتتركز أكثر المحاضرات المنظمة فيه على الجانب التصوفي والغامض في الفكر الإسلامي، وعلى الجوانب التاريخية المتعلقة بتاريخ الفنون خاصة؛ هذا الاهتمام الذي توليه المعاهد الفرنسية للجوانب الفولكلورية، سواء أتعلق الأمر بالموسيقى وفنون الركح ـ كما يسميها المعهد الفرنسي نفسه (arts de la scène) ـ كالرقص التقليدي، أو ما تعلق بالجوانب الفكرية الغامضة، أو الروحانية في الفكر الإسلامي ـ كالتصوف ـ ، يشي بنفس النزعة الاستشراقية، التي لا ترى في الشرق إلا صورة من ألف ليلة وليلة، غامضة وساحرة، لكن أهلها لا تستطيع مداركهم فهم العلوم الحديثة، والتطورات التقنية والعلمية؛ لذا فهم يحاولون فهمهم عن طريق التركيز على لغة الجسد، من غناء ورقص.

ومن كل ما سبق، يمكن أن نستنتج أن العلاقات الجزائرية الفرنسية في الجانب الثقافي، غير متكافئة بالمرة؛ بل هي علاقة مهيمن بتابع، وأن فرنسا تتعامل في الجانب الثقافي مع الجزائر باستعلاء وتنظر إلى الجزائر نظرة استعمارية إمبريالية هيمنية لم تتغير إلا في الشكليات، فالجزائر مستعمرة قديمة وسوق حالية، لترويج منتجاتها الاقتصادية ونماذجها الفكرية والمعرفية، وأنماطها الثقافية، بل وحتى تجاربها في ميادين التربية والتعليم والسياسات الثقافية؛ وأنها تتوهم لها حقوقَ التفرد والاستثنائية في الجزائر (ربما لهذا السبب رفضت الجهات الرسمية في الجزائر طلب تركيا بفتح مركز ثقافي لها في الجزائر)، وأن لها أن تفعل ما تشاء، حتى وإن خرقت بذلك الاتفاقيات الموقعة بين دولتين ذاتي سيادة.

كما أن الجزائر ما تزال تربطها في الشق الثقافي (كما الاقتصادي) علاقة تبعيّة بفرنسا. مقابل الهيمنة الفرنسية، فما تزال ـرغم مرور خمسين سنة على الاستقلال، وتكون ملايين الإطارات الجزائرية المثقفة والمؤهلةـ تطلب المساعدة التقنية في التكوين والبرامج واللغة التعليمية، وما تزال باريس بالنسبة للكثير من المسؤولين تمثل المركز (لكل حداثة وتقدم) بينما الجزائر لا تعدو أن تكون إحدى دول المحيط التابعة.

الخاتمة

تستعيد الدبلوماسية الثقافية، وغيرها من وسائل القوى الناعمة مقولة تسان زو في كتابه فن الحرب: «الانتصار دون قتال». فالدبلوماسية الثقافية، بقدر ما قد يقال عنها كوسيلة للحوار بين الثقافات، والحوار. إلا أنها بالأساس، أداة من أدوات السياسة الخارجية لكل دولة، هدفها الأول: الحفاظ على مصالح تلك الدولة، والدفاع عنها، بطريقة ـ ربما ـ تكون مختلفة عن المعتاد قليلا.

ولهذا، فإن سعي فرنسا إلى بسط نفوذها في هذا البلد أو ذاك، باستغلال سلاحها الخفي ـ المعلن، أي دبلوماسيتها الثقافية، ليس بمستغرب؛ لكن المستغرَب هو الامتيازات التي تقدّمها دولة في أهمية الجزائر للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، دون أن تجني فوائد فعلية من هذا. ونعم تستفيد الجزائر على الصعيد التقني، والتعليمي كالمنح الدراسية، ومشاريع التعاون، وبرامج التكوين، وغيرها. لكنها كثيرا ما تكون بأموال جزائرية، أو بتمويل مشترك. كما أن سعي الجهات المسؤولة إلى طلب تكوين في اللغة الفرنسية ـ مثلا ـ يثير الاستغراب حقا في ظل وجود كفاءات جزائرية كثيرة في نفس المجال.

ثم إن التسهيلات التي تقدمها فرنسا في دول أخرى تساوي أضعاف ما يقدم في الجزائر، والاستثمارات في الجانب الثقافي التي تضخها في عدد من الدول الأوربية وغير الأوربية تتجاوز بمراحل ما تستثمره هنا؛ لكنها بالمقابل تستفيد من عائدات كبيرة تتجاوز المليونين أورو سنويا، بفضل إقبال النخب المتعلمة على المراكز والمعاهد الفرنسية، تسجيلا في مكتباتها، وتعلما في أقسامها، ومشاركة في نشاطاتها.

وبينما تحول فسح المجال لعمل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، ومنح التسهيلات لها لتعليم ونشر اللغة الفرنسية إلى وسيلة ضغط في أيدي الدول المقصودة، تستفيد منها اقتصاديا وثقافيا وتقنيا (لبنان مثلا). نجد الجزائر، رغم أهميتها لفرنسا، وعدم رغبة هذه الأخيرة في خسارتها كدولة تستعمل اللغة الفرنسية، في التعليم والإدارة، وتحتل الفرنسية فيها مكانة جيدة؛ نجدها لا تستغل هذا المعطى بأي حال كعنصر ضغط، بل يتحوّل إلى أداة ضغط بيد فرنسا نفسها، لتقديم المساعدات التقنية والتعليمية، أو الاستثمار الاقتصادي..الخ

إن هذه التبعية الخاصة، التي قد تفهم في سياقات نظرية سبق التطرق لها؛ تستدعي رغم كل ما مرّ كثيرا من علامات الاستفهام. فالفرنسية ما تزال تقسم النخبة الجزائرية انقساما حادا، وتؤجج الصراع بين النخبتين المعربة والمفرنسة، وهي إلى هذا ما تزال تشكل وسيلة ضغط في يد الفرنسيين؛ فهل هي المصالح الاقتصادية للجزائر هي التي تجعلها تقدم نوعا من التنازلات، وتغضي عن التجاوزات الفرنسية حيال اتفاقيات الشراكة الثنائية؟ (داخل الجزائر، بتجاوز المسموح به قانونا، وداخل الأراضي الفرنسية بمنع فتح مراكز ثقافية، ومدارس جزائرية).

وقد يطرح سؤال ملح: أين المدافعون عن اللغة العربية، من هذه الهيمنة اللغوية الفرنسية بشكل مباشر (عن طريق أدواتها الدبلوماسية الثقافية) وبشكل غير مباشر (بواسطة التأثير في النخب المتعلمة والمثقفة)؟ وماذا فعل هؤلاء للدفاع عن اللغة الوطنية، أو حفظ مكانتها وسط هذا التراجع الرهيب الذي تعرفه في السنوات العشر الأخيرة على الأقل. لكن الجواب عن هذا يحتاج تحليلا أعمق، ودراسة للنخب المعرَبة في البلاد، ومدى تمكنها فعلا من العمل لصالح قضيتها.

إن فرنسا وإن كانت ربما لا تتخوف كثيرا من عودة قريبة للغة الوطنية إلى مصاف التأثير والانتشار، إلا أنها تتخوف كثيرا من منافسة الإنجليزية التي بدأت تجد لها مساحة، وإقبالا في الجزائر في السنوات الأخيرة، أي أن البديل عنها متوفر، وقد يكون أقرب إلى لغة العلوم والتكنولوجيا، والانفتاح على العالم الواسع من اللغة الفرنسية نفسها. لكن على الرغم من هذا التخوف، فإنها ما تزال تتعامل بغطرسة كبيرة مع "مستعمرتها القديمة" هكذا ربما ما تزال تنظر إليها. مدفوعة بعقدتها القديمة والأزلية عن التميز والاستثنائية، ورسالتها الحضارية إلى العالم، وتفوقها الحضاري؛ حتى أنها ما تزال تسمي بعض جمعياتها الناشطة في الخارج لتعليم اللغة الفرنسية بـ "البعثات" (Missions) مع الاستعاضة بأوصاف اللائكية عن الأوصاف القديمة (كالكاثوليكية، والإنجيلية وغيرها)!

لكن فرنسا بهذا الانغلاق على الذات، وهذا الاستعلاء الذي يدفعها لعدم تقبل الآخر، إلا بقدر ما تهيمن عليه باستخدام أدواتها القيمية والثقافية واللغوية؛ تحاصر نفسها في عقر ديارها، ولهذا فهي تدق نواقيس الخطر على اللغة الفرنسية، ووجودها الثقافي والحضاري.

ولهذا فعلى الجزائر بداية أن تفكرَ في إرساء سياسات ثقافية وتعليمية جديدة، تجد فيها البديل التعليمي والتربوي، وتنوّع فيه من الخيارات اللغوية أمامها، حتى تكسر طوق التبعية الثقافية

لفرنسا، وتزيل أسباب هيمنتها، إذ: «ليس استعمال لغة ما بريئا بحال، بل كثيرا ما يتحول إلى أداة للهيمنة»[1].

إن "قابلية" كثير من النخب السياسية والثقافية في الجزائر للتبعية (أركب هنا مصطلحا من الراحلين مالك بن نبي وإدوارد سعيد)، هو أحد أهم أسباب هذه الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، وهنا تظهر الحاجة إلى "العودة إلى الذات" (على حد تعبير علي شريعتي، وهي ذات فكرة فرانتز فانون) لا للانكفاء عليها، ورفض الآخر، بل لإيجاد مواطن القوة في عمق الشخصية الوطنية، وبداية البناء والتأسيس انطلاقا منها وانفتاحا على كل ثقافات وحضارات العالم.

إن دور النخب المثقفة في الجزائر، والعالم الثالث "التابع" كله، هو التفكير جديا في إحداث القطيعة، مع هذه النظم الهيمنية الغربية، وتأصيل مناهج خاصة بمجتمعاتنا، وأنماط تفكيرنا، للانطلاق بنموذج أو نماذج فكرية واضحة المعالم، مستمدة من عمق حضارتنا، وانتمائنا؛ في إنجاز ما كان ينبغي البدء به بمجرد استعادة السيادة الوطنية قبل خمسين عاما!

---

[1] مقتبس من حديث لوزير الثقافة الفرنسي سنة 1994، في: بالطا بول، وريلو كلودين، سياسة فرنسا في البلاد العربية (ترجمة: فاعور كامل، فريفر نخلة)، بيروت، دار القدس، د.ت.ط.، ص 25.

قائمة المراجع

أولا: النصوص الرسمية

1) الجريدة الرسمية، العدد 15، السنة الخامسة والأربعون، 18/ربيع الأول/1429هـ ـ 16 مارس 2008م.

ثانيا: الكتب

الكتب باللغة العربية:

1) الإبراهيمي ، محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.

2) الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، (ترجمة حنفي بن عيسى)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

3) الامين بشيشي وآخرون: الأستاذ: محمد العربي دماغ العتروس خصال ونضال، ندوة فكرية نظمت يوم 20 أكتوبر 2008، الجزائر، سلسلة منشورات الجيب من إصدار المجلس الأعلى للغة العربية؛ مارس 2009.

4) بابا، هومي؛ موقع الثقافة، (ترجمة ثائر الأديب)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

5) بالطا بول، وريلو كلودين، سياسة فرنسا في البلاد العربية (ترجمة: فاعور كامل، فريفر نخلة)، بيروت، دار القدس، د.ت.ط.

6) بلعيد، رابح، فرنسا والعالم الإسلامي من معركة بواتييه 732م إلى قرار مجلس الأمن 1559، كتاب مخطوط، د.ت.ك.

7) بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، (ترجمة: زغدار لحسن، جبايلي محل العين)، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1987

8) بن نبي مالك، القضايا الكبرى، (ترجمة: الطيب الشريف)، بيروت، لبنان – دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر – دار الفكر، ط1، 1991.

9) بوحوش عمار – الذنيبات محمد محمود: منهج البحث العلمي، عمان، الأردن، مكتبة المنار، 1989.

10) بينيت طوني – غروسبيرغ لورانس – موريس ميغان، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، (ترجمة: سعيد الغانمي)، بيروت ـ لبنان، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010.

11) سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1998.

12) سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1990.

13) سعيد، إدوارد؛ الثقافة والإمبريالية، (ترجمة: كمال أبو ديب)، بيروت، دار الآداب، 1998.

14) شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، القاهرة، دار المدني، 1987.

15) شريعتي علي، مسؤولية المثقف، (ترجمة: إبراهيم الدسوقي شتا)، بيروت لبنان، دار الأمير، ط2 2007.

16) العلالي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية – دراسة سياسية قانونية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

17) قسم الدراسات والأبحاث: السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة. 2007ـ2008.

الكتب باللغات الأجنبية:

1) BERTONCINI Yves, La diplomatie culturelle de la France. Paris, IEP, 2004-2005.

2) Bound, K., Briggs, R., Holden,J., and Jones,S.: Cultural Diplomacy, London, Demos, 2007.

3) Clavel, Jean-Daniel, De la négociation diplomatique multilatérale, Bruxelles-Paris, Ed. Bruylant-L.G.D.J, coll. Axes Essais, 1991.

4) Cogan Charles & autres, La France et le monde, ??.

5) Cummings, Milton C. Jr. Cultural Diplomacy and the United States government: a Survey, Washington: Center for Arts and Culture. 2003.

6) Delsol, Chantal, La république : une question Française, Paris, Presse universitaire de France, 2002.

7) Guilhaume, Jean-François, Les mythes fondateurs de l'Algérie française, Paris, L'Harmattan, 1992.

8) Mahler (V.A.), Dependency approaches to international political economy; A cross-national study, New Yor, Columbia University Press.

9) Melloul Frank, Quelle diplomatie Culturelle pour la France? Sa place, son rôle?, Intelligence Culturelle. Journée d'étude UNESCO, 3 Février 2011.

10) Roche F., Pignian B. Histoire de diplomatie culturelle : des origines à 1995, Paris, La documentation Française, 1995.

11) Saïd Edward W., L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident, (Traduit par Catherine Malamoud) , Paris, Editions du Seuil, 1980.

12) Sebaa Rabah, Algérie et langue Française : l'Altérité partagée, Oran, Dar el-Gharb, 2002.

13) SOW, Thierno M, Soft Power & Diplomatie Culturelle: Culture Totale Vs Culture Globale, Paris, L'Harmattan, 2009.

ثالثا: الدوريات وأعمال الملتقيات

الدوريات باللغة العربية:

1) بن نعمان، أحمد؛ «العلاقة العضوية بين الثقافة والهوية»، أعمال الملتقى الوطني الأول حول دور العلوم الإسلامية في إرساء الهوية ومواجهة التحديات المعاصرة، المنعقد يومي 4 ـ 5 ماي 2010، جامعة عمار ثليجي (الأغواط)، صص 23ـ41.

الدوريات باللغات الأجنبية:

1) Busson Marie-Pierre, « La diplomatie culturelle : levier stratégique au cœur des lutte d'influence ? ». Rapport évolutif pour : Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture

2) Chaubet François , « L'Alliance française ou la diplomatie de la langue (1883-1914) » , Revue historique, 2004/4n° 632, pp. 763-785.

3) Chaudenson Robert, « La place de la langue française dans la francophonie », Hérodote, 2007/3n° 126, pp. 129-141.

4) Gazeau-Secret Anne , « Renforcer le soft power à la française en valorisant notre diversité » , Revue internationale et stratégique, 2009/1n° 73, pp. 127-130.

5) Gazeau-Secret Anne, « Pour un "soft power" à la française: du rayonnement culturel à la diplomatie d'influence »; Rena hors les murs, Mars 2010, No 399, pp 9- 13.

6) Giblin Béatrice, « Géopolitique de la langue française », Hérodote, 2007/3n° 126, pp. 3-8.

7) Guéhenno, Jean-Marie. « Diplomatie culturelle: culture de France, culture d'Europe ». In: Politique étrangère N°1 - 1986 - 51e année pp. 165-171.

8) Legendre Jacques , « Les limites de l'« État francophone » : vers un réseau mondial de la Francophonie» , Revue internationale et stratégique, 2008/3n° 71, pp. 49-52.

9) Lepri, Charlotte. «Du "softpower" avant l'heure : l'exemple de la Guerre froide», In Diplomatie Publique,Softpower... Influence D'etat, sous la direction de francois-bernard huyghe, L'Observatoire Géostratégique de l'Information, Paris France, IRIS - Institut de Relations Internationales et Stratégiques, Juillet 2011.

10) Lovy-Laszlo Sophie, « Langue française, politiques linguistiques et identités européennes », Hérodote, 2007/3n° 126, pp. 175-179.

11) Markovits Rahul, « L’"Europe française", une domination culturelle ? : Kaunitz et le théâtre français à Vienne au XVIIIe siècle », Annales. Histoire, Sciences Sociales, 2012/367e année, pp. 717-751.

12) Marteau, Véronique. « La diplomatie culturelle américaine : l’exportation de l’image du gouvernement », Quaderni, 2003, Vol. 50, no 50-51 : pp175-196.

13) Massart-Piérard Françoise, «Espaces linguistiques comparés : trajectoires et processus transversaux», Revue internationale de politique comparée, 2007/1 Vol 14, Pp 165-192.

14) Milza, Pierre : « Culture et relations internationales », in Relations internationales, Nº 24, hiver 1980, pp.361-379.

15) North Xavier, « Territoires de la langue française », Hérodote, 2007/3n° 126, pp. 9-16.

16) TALBOT P., « La Diplomatie culturelle, ou l’art de tirer les bords » (résumé), in La Culture dans les Relations Internationales, 2002, Rome, Ecole Française de Rome, pp. 457- 470.

رابعا: الرسائل الجامعية:

الرسائل باللغة العربية:

1) برقوق، سالم؛ السياسة المغاربية لفرنسا: تعاون، تبعية، هيمنة؛ رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2004.

2) بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2009ـ2010.

3) سعيد آمال نسيمة، السياسة الثقافية الفرنسيةفي المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3 0 الجزائر 2012.

الرسائل باللغة الأجنبية:

1) Lanoë, Elise : La culture au service de la diplomatie ? Les politiques culturelles extérieures de la RFA et de la France au Brésil (1961-73), Thèse présentée pour l'obtention du grade de docteur en Études Germaniques (spécialité civilisation), universite lille 3 – charles de gaulle, France, 2012, pp.15-17.

2) Gerbault Loïc, La Diplomatie Culturelle Française : La Culture Face A De Nouveaux Enjeux?, mémoire de recherche en sciences politiques, IEP de Toulouse, France, 2007-2008. Pp 1-10.

3) Sabine Longin, Diplomatie Culturelle Européenne, Mémoire Des Développement culturel et direction de projet. Arsec/Université Lumière Lyon 2, 2004.

الدوريات (المجلات والجرائد):

1) مطاوي فيصل، «العلاقات الجزائرية الفرنسية، من إيفيان إلى إعلان الجزائر: مواسم من الحب والصد»، يومية الوطن، عدد خاص بتخليد ذكرى 19 مارس 1962، الاثنين 19 مارس 2012 ص 24.

2) موهوبي، صالح، «ينبغي على الجزائر تحديد استراتيجية لإعادة تأسيس العلاقات مع فرنسا»، (حوار مع عزيز. ل)، يومية الجزائر نيوز، نشر بتاريخ: 2012/12/20.

http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/48977-2012-12-20-09-04-28.html

3) صواليلي حفيظ، «ارتفاع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر سنة 2010»، يومية الخبر: نشر بتاريخ: 2011/12/21.

http://www.elkhabar.com/ar/economie/274729.html

4) Darcos Xavier, « la voix du soft power de la politique d'influence devient absolument centrale ». l'expresse, l'institution.

التقارير:

1) أمانة ملتقى الدبلوماسية الثقافية (سبق الحديث عنه)، «الملف الصحفي لملتقى الدبلوماسية الثقافية: أداة لفرنسا في عالم متغير» (29 ص)، www.colloque-diplomatie-culturelle.com.

2) سامي عبد قرفي، وآخرون ، «تقرير عن مشروع السياسة الثقافية في الجزائر»، (فيفري 2013).

3) طيبي مالك، «تقرير التربص التطبيقي على مستوى وزارة الشؤون الخارجية (المديرية الفرعية لأوربا الغربية)»، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (جويلية 2012).

4) Besson Jean et Beaumont René, « action extérieure de l'état : diplomatie culturelle et d'influence », Senat Français: 108 (2011-2012).

5) Bourrague Chantal Et Mathus Didier, «L'influence culturelle des pays émergents », Rapport D'information Depose En Application De L'article 145 Du Reglement; Paris, La Commission Des Affaires Etrangeres: Enregistre A La Presidence De L'assemblee Nationale le 6 mars 2012.

6) Busson, Marie-Pierre. « Diplomatie culturelle : Levier stratégique au cœur des luttes d'influence ? », ENAP, 2012, 14p. (Rapport évolutif. Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture au Québec ; Rapport 1 1).

7) DGLFLF, la langue française dans le monde, Reference 2012, (web) http://www.dglflf.culture.gouv.fr/publications/References12_la_langue_francaise_dans_le_monde.pdf , 12pages.

8) Kristeva-Joyaux Julia, « LE MESSAGE CULTUREL DE LA FRANCE ET LA VOCATION INTERCULTURELLE DE LA FRANCOPHONIE », Avis présenté au CONSEIL ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL, 2009. p 33. Publication électronique sur : La Documentation Française :

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/rapports-publics/094000309/index.shtml

9) Ministère des Affaires étrangères, « Relations culturelles internationales : perspective », Secrétariat d'État aux relations culturelles internationale.

المصادر والمواقع الإلكترونية:

1) Aroua, Abbas, « Pour la vérité et la mémoire concernant les crimes coloniaux en Algérie » , (web), http://www.hoggar.org/documents/uploads/colonialcrimes.pdf

2) Elodie Gérôme : « Evolution de la diplomatie culturelle», Diversité culturelle (site web); http://diversitesmondiales.over-blog.com/article-evolution-de-la-diplomatie-culturelle-evolution-of-cultural-diplomacy-62235870.html

4) France, 2011 : « La diplomatie culturelle, un atout pout la France », Portail du gouvernement. http://www.gouvernement.fr/gouvernement/la-diplomatie-culturelle-un-atout-pour-la-france Date de visite: 25/5/2013.

5) Girard Youssef, « De l'intellectuel colonise et post-colonise selon Frantz FANON, Ali SHARIATI et Edward SAÏD », publié sur le net le 19 Mai 2009, in : http://www.hoggar.org/documents/uploads/youssef-girard.pdf

6) http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php?CMD=CHERCHE&MODELE=vues/mae_internet_acropoli/home.html&vue=mae_internet_acropoli&query=1&SQL=select%20ft_cid%20from%20chr_doc%20where%20DOC_DEE%20contains%20%27France-algerie%27%20and%20mae_etat=%27publie%27%20order%20by%20MAE_DAD%20desc&NOM=cadic__anonyme&FROM_LOGIN=1

7) http://www.institutfrancais.com الصفحة الرسمية للمعهد الفرنسية على الشابكة

8) http://if-maroc.org

9) http://institutfrancais-egypte.com

10) http://institutfrancais-qatar.com

11) http://www.algerie.campusfrance.org/page/ses-missions

12) http://www.culturaldiplomacy.org/index.php?en_culturaldiplomacy

13) http://www.if-algerie.com/

14) http://www.iflibye.com/html/cours_tripoli_fr.html

15) http://www.institutfrancais-liban.com

16) http://www.institutfrancais-tunisie.com

17) http://www.lafemis.fr/index.php

18) Institut français. 2011. « Présentation de l'Institut français », consulté le 3 janvier 2011.
http://www.institutfrancais.com/Presentation-de-l-Institut-francais/pu10.html

19) Ryniejska – Kiełdanowicz Marta, Cultural Diplomacy as a Form of International Communication, Institute for Public Relations BledCom, pdf file (in 21 pages) on: www.instituteforpr.org.

20) تقرير صحفي عن لقاء حواريّ في جامعة القديس يوسف ببيروت (قريبة جدا من الأوساط الفرنكفونية) تمحور حول "الثقافة في العلاقات الدولية" - على الشابكة:
https://now.mmedia.me/lb/ar/مقالةتحقيقات/الإغراءالثقافيوسيلةللغزوالسياسي الفرنسي

21) شلبي محمد: «دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية»، المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية (الشابكة)،
http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf.

22) صفحة "الدبلوماسية الثقافية" بالموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الشابكة:
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/etudier-en-france/les-operateurs-du-maee/article/diplomatie-culturelle#sommaire_8

23) غريد جمال، «الاستثناء الفرنسي التحديث في محك المجتمع»، دار القصبة، الجزائر، 2007، (ترجمة: أسبوعية La Nation):

http://www.lanation.info/الاستثناء-الجزائري-المعرفة-أولا_a1358.html

24) فياض إبراهيم: «چارچوب تئوريک ديپلماسی فرهنگی» [الإطار النظري للدبلوماسية الثقافية]، مدونة الأستاذ الدكتور فياض إبراهيم: (شابكة)،

http://ebrahimfayyaz.parsiblog.com/posts/2

25) موقع الآليانس فرانسيز على الشابكة: http://www.alliancefr.org/sommes-nous

26) نعمة محمد فاضل: «الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية »، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد: 2466، 2008 / 11 / 15.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153363

الوسائط المتعددة:

1) «أعمال ملتقى: الدبلوماسية الثقافية: وسيلة ناجعة لفرنسا في عالم متحرك» (23 محاضرة ومناقشة) تنظيم وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية بالتعاون مع المعهد الفرنسي، 12 و13 ديسمبر 2011 بـ"الكوليج دي فرانس". ينظر: الملحق رقم: 04؛ القرص المضغوط المرفق.

2) داركوس كزافيي [Darcos Xavier]، في برنامج "الضيف"، على قناة TV5 monde؛ عرضت بتاريخ: 20/سبتمبر/ 2010. http://www.tv5.org/cms/chaine-francophone/Revoir-nos-emissions/L-invite/Episodes/p-12987-Xavier-Darcos.htm

3) دحلب سعد، «حوار مع قناة فرنسية بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقيات إيفيان»، على هذا الرابط: www.ina.fr/video/CAB8201123601

الملاحق

الملحق 01

نصوص أجزاء متعلقة بالتعليم والعلاقات الثقافية، من اتفاقيات إيفيان (الموقعة بين الجزائر، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في 18 مارس 1962) [1]

الفصل الثاني: الاستقلال والتعاون

2- حقوق وحريات وضمانات الأفراد:

سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة.

ب) التعاون بين فرنسا والجزائر:

ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى تبادل المنفعة والمصلحة.

تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقية، وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية، وتساهم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بتقديم المساعدة المالية [...]

3) تنمي كل من فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية:

يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي وجامعي في البلد الآخر، وستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع.

ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنيين الجزائريين.

سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون وخاصة المدرسين والفنيين باتفاق البلدين.

---

1 اتفاقيات إيفيان، النص الكامل، منقولا عن: بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، (زغدار لحسن، جبايلي محل العين)، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1987، ابتداء من ص 85.

(إعلان الضمانات ، الجزء الثاني: الفصل الثاني: حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام)

أ) تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية أيضا. وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام. ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية، خاصة في الحياة السياسية، والإدارية والقضائية.

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي:

1) تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

2) تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي:

الباب الأول: التعاون

المادة 1: تتعهد فرنسا، في حدود إمكانياتها، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر. وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث. تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لإتمام رسالتها، وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادئي التعاون الفني.

المادة 2: لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر، سيكون التعليم مطابقا لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد، ويمنح شهاداتها الخاصة به، ويكون لرعايات الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس والمعاهد. تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية، وسيتم باتفاق خاص بين الدولتين وضع قائمة بمباني التعليم وشروط توزيعها بينهما.

ستتضمن المناهج التي تسير عليها هذه المنشآت التعليمية، تعليم اللغة العربية في الجزائر، واللغة الفرنسية في فرنسا.

يحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيه. يعلن مقدما قبل إقامة منشآت تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطى الفرصة لسلطات إحدى البلدين بإعداد ملاحظاتها واقتراحاتها للوصول بقدر الإمكان إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة المنشآت التعليمية.

تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي.

يسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة منشآت بلادهم في البلد الآخر.

المادة 3: يفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر. وإذا كان عدد التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية أقساما خاصة تتبع نفس البرامج والجداول والنظم المتبعة في التعليم العام بالبلد الآخر.

المادة 4: تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية. تنظم الجزائر في جامعاتها، في حدود إمكانياتها، دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج والدراسة والامتحانات.

المادة 5: للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين.

تجري معادلة للدرجات والشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية وامتحانات مختلفة وذلك باتفاقات خاصة.

المادة 6: في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة، والشروط الخاصة بالشهادات وأي شرط آخر يمكن الاتفاق عليه.

المادة 7: يسهل كل بلد لرعايا البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم والبحث التابعة لها، وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات والأبحاث، وكالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين.

المادة 8: يكفل كل من البلدين في أرضه، لأعضاء هيئة التعليم العام والخاص للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية.

الباب الثاني: التبادل الثقافي

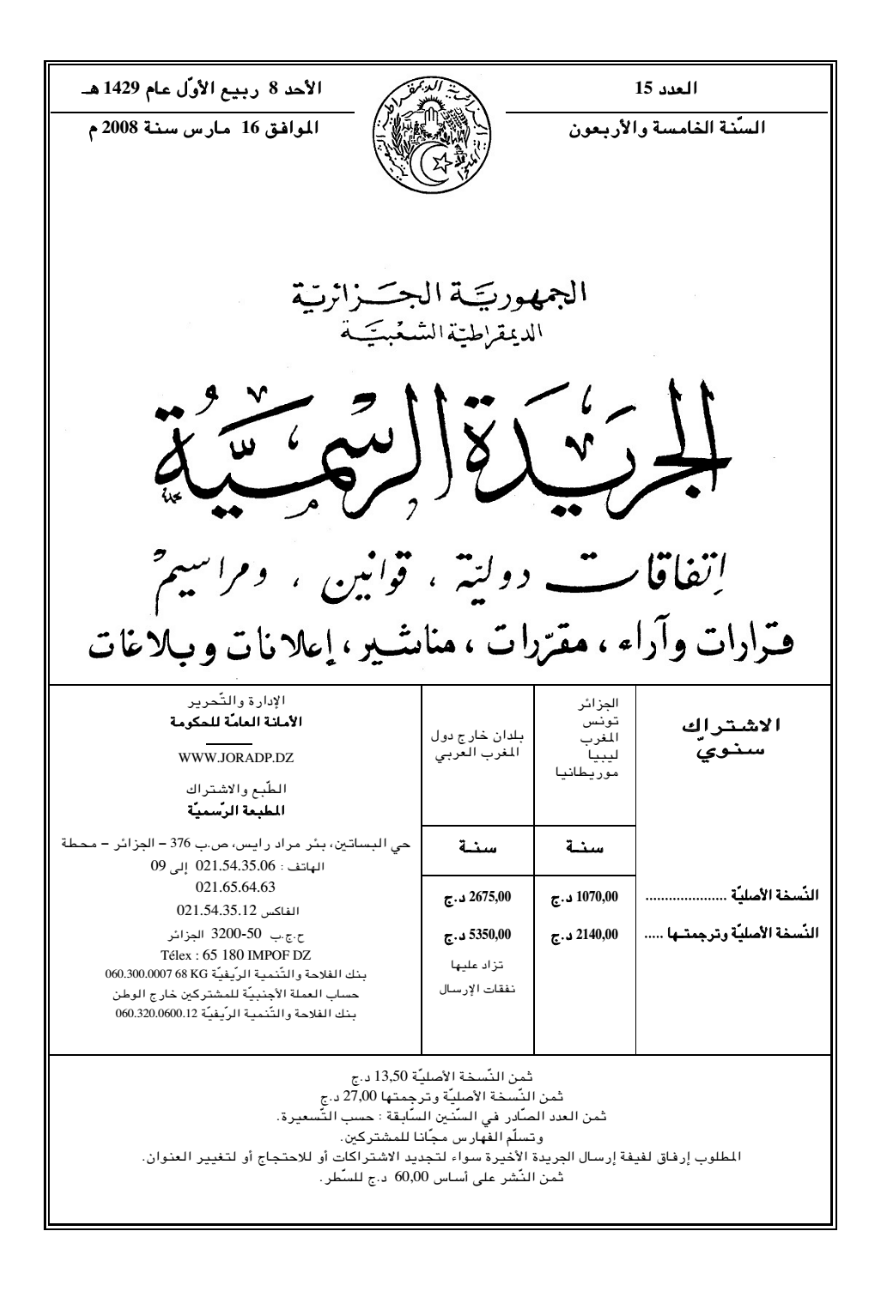
المادة 9: يسهل كل من البلدين في أرضه، دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر.

المادة 10: يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر. ويسهل الدراسات التي تجري في الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر.

المادة 11: يحدد اتفاق مشترك فيما بعد، كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة والتلفزيون والسينما.

الملحق 02

المرسوم الرئاسي رقم 08-88، المؤرخ في 1 ربيع الأول 1429، 9-03-2009، المتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 2007/12/04؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.



العدد 15 — الأحد 8 ربيع الأوّل عام 1429 هـ

السّنة الخامسة والأربعون — الموافق 16 مارس سنة 2008 م

الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشّعبيّة

الجريدة الرّسميّة

اتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي	الإدارة والتّحرير
	سنة	سنة	
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج	
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج تزاد عليها نفقات الإرسال	

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة
WWW.JORADP.DZ
الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة
حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007 68 KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

تابع - الملحق 02

اتّفاقيّات واتّفاقات دوليّة

مرسوم رئاسي رقم 08 – 88 مؤرّخ في أوّل ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس سنة 2008، يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 2007.

———

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادة 77 – 9 منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 2007،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يصدق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 2007، وينشران في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في أوّل ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

اتفاقية شراكة

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

ديباجة :

إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المشار إليهما فيما يأتي بـ " الطرفين"،

- اعتبارا منهما للنتائج الإيجابية المحصّل عليها من خلال تعاونهما في إطار الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية المؤرخة في 11 مارس سنة 1986، لاسيّما في مجالي التعليم والتكوين،

- ووعيا منهما بضرورة مواصلة وتعميق مسار إعادة إرساء العلاقات الثنائية الذي شرع فيه كلا البلدين في يونيو سنة 2000 وكرّسه إعلان الجزائر الموقع من طرف رئيسي الجمهوريتين في مارس سنة 2003،

- ورغبة منهما في إعطاء دفع جديد لتعاونهما الثنائي في إطار إعلان الجزائر المؤرخ في 2 مارس سنة 2003 والذي يحدّد التوجّهات والخطوط الرئيسية التي تسمح بإرساء "شراكة استثنائية" بين البلدين مؤهّلة لتكون نموذجا للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية،

- وتذكيرا بتبادل الرسائل في 28 و 30 مايو سنة 2007 بين رئيسي جمهوريتي البلدين مجدّدين تأكيدهما على إرادتهما المشتركة في منح "الشراكة الاستثنائية" بين الجزائر وفرنسا محتوى عمليا وحقيقيا،

- ورغبة منهما في مواصلة وتعزيز تعاونهما في المجالات العلمية والتقنية والثقافية والتربوية الذي يرافق ويدعّم برنامج الإصلاحات التي شرع فيها في الجزائر من أجل عصرنة وتنويع الاقتصاد ورفع مستوى الإطار المؤسساتي وتثمين رأس المال البشري،

- ورغبة منهما في تعميق التعاون القائم وتوسيعه ليشمل مجالات أخرى مثل التعاون اللامركزي والتعاون في مجال الأمن وتثمين تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وكذا دعم وسائل الإعلام،

- وإشارة منهما إلى أهمية التبادلات البشرية وتنقّل الأشخاص،

- واقتناعا منهما بأن توطيد التعاون في كل هذه المجالات سيساهم كذلك في الفهم المتبادل وفي تعزيز أواصر الصداقة بين الشعبين،

قد اتفقتا على ما يأتي :

الباب الأول

نطاق وكيفيات التطبيق

الفصل الأول

الإطار العام

المادة الأولى

الطرفان

1) يتفقان على أن هذه الاتفاقية التي تشمل المجالات المذكورة في المواد من 1 إلى 6 من اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني المؤرخة في 11 مارس سنة 1986 سيتم تدعيمها وتوسيعها إلى ميادين جديدة، ويتمحور التعاون الثنائي، بالأخص، حول المجالات التالية :

- التربية، وتعليم اللغة الفرنسية،
- التعليم العالي، والتعاون الجامعي والبحث،
- تكوين الإطارات،
- التعاون بين الوزارات المكلفة بالشبيبة والرياضة،
- الصحة العمومية والحماية الاجتماعية،
- الثقافة والتراث،
- الحكم الراشد والإصلاح الإداري،
- العدالة،
- الأمن والتعاون العابر للحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،
- التعاون اللامركزي و تطوير تبادل الكفاءات،
- محيط الأعمال، وترقية الاستثمارات والقطاعات المنتجة،
- البيئة والفعالية الطاقوية،
- دعم وسائل الإعلام والاتصال.

2) يتم فيما يأتي توضيح مختلف هذه الميادين، التي يمكن أن تكون، عند الضرورة، موضوع اتفاقات خاصة.

الفصل 2

التعاون التربوي والجامعي والثقافي والعلمي والتقني

المادة 2

التربية وتعليم اللغات

1. في إطار الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر، يتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما في القطاع التربوي وذلك بتطوير، على وجه الخصوص، مشاريع تكوين مستخدمي التأطير والتعليم، ودعم التعليم عن بعد.

2. نظرا للمكانة الخاصة التي تحظى بها اللغة العربية في فرنسا و اللغة الفرنسية في الجزائر، يتعهّد الطرفان بتشجيع تطوير تعليم كل من اللغة العربية في المنظومة التربوية الفرنسية واللغة الفرنسية في المنظومة التربوية الجزائرية.

3. يتّخذ الطرفان التدابير بغية تعزيز بيئة ملائمة لتطوير تعليم اللغتين العربية والفرنسية. وتولى عناية أولوية لبرامج دعم التكوين الأوّلي والمستمر لأساتذة اللغة الفرنسية بالجزائر، أخذا بعين الاعتبار، خصوصا، مكانة اللغة الفرنسية في مناهج التعليم العالي. كما تساهم الجزائر في تطوير تعليم اللغة العربية بفرنسا.

المادة 3

المؤسسات التعليمية الجزائرية بفرنسا و الفرنسية بالجزائر

في إطار المعاملة بالمثل، يتفق الطرفان على منح التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية ومؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا وفرنسية بالجزائر وحسن تنفيذ مهامها.

تابع - الملحق 02

المادة 4

التعليم العالي والتعاون الجامعي وفي مجال البحث

1. يأخذ الطرفان المبادرات والتدابير الضرورية لتعميق التعاون في مجالات التعليم العالي والبحث والابتكار التكنولوجي، دعما للإصلاحات التي شرعت فيها اجزائر في هذه المجالات.

2. يشمل التعاون الجامعي والعلمي والتكنولوجي ما يأتي :

- استقبال جامعيين وباحثين وعلميين وتقنيين جزائريين في فرنسا و فرنسيين في الجزائر، بالاتصال مع الهيئات العلمية والمتعاملين الآخرين للدولة المستضيفة، في إطار مشاريع التعاون التي بادرت بها مؤسسات البلدين،

- التعاون فيما بين الهيئات الممثلة للجامعات والمدارس الكبرى لكلا البلدين (المؤتمرات الجزائرية لعمداء الجامعات والمؤتمرات الفرنسية لرؤساء الجامعات والمدارس الكبرى ...)،

- تطوير، بالجزائر، أقطاب امتياز جزائرية – فرنسية بفضل تكوين فرق مختلطة تتشكّل من جامعيين أو باحثين أو تقنيين،

- التعاون بين الجامعات وجمعية المخابر أو المؤسسات العلمية ومؤسسات البحث التابعة لكلا البلدين،

- التبادلات بين الجامعيين والباحثين والعلميين لكلا البلدين في إطار البعثات والدعوات والتربصات واللقاءات والملتقيات والندوات،

- ترقية وتبادل المعلومات العلمية والتقنية، وتسهيل النشر المشترك والتعاون في مجال النشر العلمي والتقني،

- مواصلة وتطوير مشاريع البحث المشترك في إطار اللجنة المختلطة للتقييم والاستشراف (CMEP)،

- دعم مواصلة برنامج المنح الثنائي، ووضع تدابير تشجّع استقبال وتكوين الطلبة والمتربصين الجزائريين بفرنسا والفرنسيين بالجزائر، وكذا تبادل الأساتذة،

- دعم الطرف الفرنسي لتوجيه الطلبة الراغبين في مواصلة الدراسة بفرنسا (CAMPUS FRANCE) ودعم وإدماج الطرف الجزائري للطلبة الجزائريين المتحصّلين على شهادات بفرنسا، عند عودتهم،

- دعم، في شكل دراسات خبرة، إنجاز برنامج الهياكل القاعدية الأساسية،

- تثمين تكنولوجيات الإعلام والاتصال،

- البيئة والتنمية المستدامة، والفعالية الطاقوية والسياحة وتهيئة الإقليم،

- كل شكل آخر من أشكال التعاون المعتمدة باتفاق مشترك في هذه المجالات.

المادة 5

تكوين الإطارات

1. تهدف المساهمات الفرنسية إلى تعزيز تكوين الإطارات والمدراء والمسيّرين الجزائريين، في الهيئات الامتيازية، بغية تطوير الاقتصاد والمجتمع الجزائريين.

2. يستند هذا الدعم الفرنسي لتكوين الإطارات الجزائرية إلى توطيد وتطوير الشراكات الجامعية العديدة القائمة وكذا مصاحبة الجزائر في إنشاء شبكة من مؤسسات الامتياز العليا الجزائرية التي تكوّن المهندسين والإطارات الذين تحتاج إليهم البلاد، وذلك عن طريق إقامة تعاون وثيق بين المدارس الكبرى ومدارس المهندسين ومعاهد التكوين المتخصّصة.

المادة 6

التعاون في مجال الصحة العمومية والحماية الاجتماعية

1. إن التعاون الجزائري – الفرنسي في مجال الصحة العمومية المدنية و العسكرية والحماية الاجتماعية متواصل بشكل حثيث، بالتعاون الوثيق مع برامج التكوين الجامعي والتقني المدرجة فيه. كما تولى عناية خاصة إلى تمتين العلاقات والتبادلات القائمة بين المتخصصين الجزائريين والفرنسيين.

2. يسعى الطرفان إلى تطوير :

- شراكات بين مؤسسات الصحة ولاسيما مع المراكز الاستشفائية الجامعية،

- إقامات قصيرة المدى للفرق الطبية الفرنسية المتخصصة في بعض الأمراض التي تستدعي علاجا عالي المستوى، قصد التكفّل بالمرضى بالجزائر وبالموازاة، تكوين الفرق الطبية الجزائرية،

- تكوينات قصيرة المدى بفرنسا لفائدة الممارسين الطبيين الجزائريين قصد تطوير الفروع الطبية ذات الاختصاص العالي،

- تكوين مستخدمين، بالجزائر، في مجال تسيير المستشفيات، مصاحبة للإصلاحات المنفّذة في الجزائر.

3. يتمّ تجنيد خبرة المؤسسات العمومية والخاصة الفرنسية بغية دعم برامج الوقاية التي وضعتها الحكومة الجزائرية لاسيما، فيما يتعلق بمكافحة داء السيدا والتبادلات التي تسهّلها المؤسسات المكلفة بالتعاون.

4. ينفّذ التعاون في المجال الاجتماعي، خصوصا، عن طريق :

- تكوين العمال الاجتماعيين،

- توأمة بين المؤسسات الاجتماعية التابعة لكلا البلدين،

- نقل الخبرة الفرنسية في مجال التسيير ومصاحبة الإصلاحات المنفّذة.

5. فيما يخص العمل والضمان الاجتماعي، يتم تطوير التعاون عن طريق :

- مناهج البحث والتحقيق وتحليل عمليات المراقبة ودعم تحسين القدرات التقنية في مجال الوقاية من الأخطار المهنية،

- التحكّم في نفقات الصحة والتأمين على الأمراض وتسديد الاشتراكات،

- رفع مستوى وتحسين سير عمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المادة 7

التعاون في المجال الثقافي والحفاظ على التراث الثقافي

1. في إطار المعاملة بالمثل، يتفق الطرفان على منح التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز ثقافية جزائرية بفرنسا وفرنسية بالجزائر وحسن تنفيذ مهامها، من أجل تنظيم التظاهرات الثقافية على وجه الخصوص.

2. يتمّ اتخاذ التدابير الملائمة لتطوير التعاون في مجالات الثقافة، والفنون، والكتاب والأعمال الكتوبة، والاتصال الإذاعي والتلفزيوني، والسينماتوغرافيا، والحفاظ على التراث وتثمينه وكذا الأبحاث التاريخية والأثرية.

3. يشمل التعاون الثقافي، عند الاقتضاء، من خلال اتفاقات خاصة، ما يأتي :

- تنفيذ برامج تكوين وتبادل الخبرات قصد المساهمة في تثمين الممتلكات الثقافية وتدعيم الفاعلين الثقافيين الخواص والعموميين في مجالات الفن، والكتاب والأعمال المكتوبة والتراث والبحث التاريخي والسمعي البصري والسينما ووسائل الإعلام وتنشيط الشباب،

- تعزيز الخبرات والتبادلات وبرامج التكوين في مجال حفظ التراث والحفاظ عليه وتثمينه (الشراكة بين المتاحف، التكوين في مجال الترميم وبرامج التعاون في مجال التراث)،

- تعزيز التبادلات في مجال الممتلكات الثقافية الجزائرية في فرنسا والممتلكات الثقافية الفرنسية في الجزائر من خلال دعم تنقل التحف والمبدعين: شراء الكتب، دعم معارض الكتاب، دعم التظاهرات الفنية والمهرجانات، إقامات للكتّاب، دعوات وبعثات المبدعين والكتّاب والفنانين والمثقفين والشباب. وقصد تسهيل هذه التبادلات، يتعهّد الطرفان باتخاذ التدابير، بما فيها الجمركية، فيما يخصّ تنقل المبدعين والأملاك الثقافية،

- التعاون بين وكالتيهما الثقافيتين : "الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي" ووكالة " ثقافات فرنسا".

المادة 8

التعاون في مجال وسائل الإعلام

1. يتفق الطرفان على ترقية التعاون في القطاع السمعي البصري وقطاع وسائل الإعلام بشكل عام، ويتعهّدان بتشجيع وصول وسائل الإعلام للبلد الآخر إلى مواطنيهما.

2. يشجّع الطرفان المبادرات المشتركة في مجال تكوين الصحفيين.

المادة 9

إرساء مجتمع معلوماتي

يطوّر الطرفان تعاونهما في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وفي مجال ترقية تطوير الجيل الجديد من الشبكات، و يتبادلان تجاربهما في مجال الإدارة الإلكترونية.

تابع - الملحق 02

الفصل الثالث
التعاون المؤسساتي والإداري

المادة 10

دعم الإصلاح الإداري وعصرنة الدولة

بناء على طلب من الطرف الجزائري، تمّت المبادرة بنشاطات تعاون بين الدوائر الوزارية من أجل المساهمة في عصرنة الإدارات، وتطوّر هذه النشاطات في إطار دورات تكوينية وتبادلات (بعثات ودعوات) وشراكات تقنية. ويمكن لهذه النشاطات أن تأخذ شكل خبرات تساهم في تحديد وتنفيذ السياسات العمومية القطاعية.

المادة 11

التعاون في مجال العدالة

1. يعزّز الطرفان أواصر التعاون في مجال إدارة العدالة، والذي يشرك مصالح الوزارتين والهيئات القضائية ومدارس التكوين وكذا المهن القانونية.

2. تقدّم المؤسسات القضائية الفرنسية دعمها لإصلاح العدالة الذي شرع فيه في الجزائر، وتدعى الهيئات القضائية الرئيسية للبلدين للتقارب فيما بينها، في إطار التوأمة، من أجل تنظيم تعاونها في مجال التكوين وتبادل الخبرات قصد ضمان القيام بمهامها على أحسن وجه. وتشجّع المهن القانونية للإسهام في هذا التقارب وذلك بدعم من كلتا الحكومتين.

3. تتّخذ الإجراءات الضرورية في مجال التكوين المتخصص للقضاة وأعضاء المهن القانونية. ويعزّز البلدان و، إن أمكن، يضفيان على علاقاتهما الصبغة القانونية من خلال اتفاق تعاون بين الهيئات القضائية، في ظل احترام تشريعاتهما.

المادة 12

التعاون في المجال الأمني

1. بناء على الاتفاق المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 2003، يطوّر الطرفان، اعتبارا منهما أن التعاون التقني والتكوين يمثلان محورين أساسيين ذوا أولوية، على وجه الخصوص برامج تكوين المكونين و الخبراء على أعلى مستوى.

2. يتم هذا التعاون بالخصوص في المجالات العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

3. يتابع الطرفان ويعمّقان تعاونهما في مجال الحماية المدنية.

المادة 13

التعاون الاقتصادي والمالي

1. يعزم الطرفان على تطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي، من خلال تمتين التعاون المؤسساتي، وتعزيز تطوير قدرات التحكّم في الإنجاز ودعم استراتيجية التنمية والنمو والاستثمار في الجزائر.

2. يشجّع الطرفان العلاقات الاقتصادية والمالية ويعقدان الاتفاقات الضرورية لهذا الغرض. ويشمل هذا التعاون كافة القطاعات الإنتاجية والمنشآت القاعدية والمصالح وكذا الشراكات العمومية والخاصة والنشاطات التي تهدف للحفاظ على محيط مستدام وفعالية طاقوية.

المادة 14

تطوير محيط ملائم للأعمال و ترقية الاستثمارات

1. يتفق الطرفان على ترقية محيط مستقر وملائم للأعمال من أجل جلب الاستثمارات.

2. يتجسّد هذا التعاون خاصة في النشاطات التالية :

– تشجيع وتطوير آليات التبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالتشريع في مجال الاستثمارات والإمكانيات المتاحة في هذا المجال،

– مواصلة تبسيط إجراءات الاستثمار وفقا لنموذج الشبّاك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قصد زيادة سرعة معالجة الطلبات وتحسين دائرة اتخاذ القرار،

– ترقية التعاون في مجالات التقييس والتصديق على الشهادات والاعتمادات وعلم القياسة والملكية الصناعية وكذا دعم المعهد الوطني للإنتاجية وتطوير الصناعة (INPED) من أجل مصاحبة تكييف الاقتصاد الجزائري مع المعايير الدولية،

– تطوير التعاون الثنائي في مجال التكوين والتعليم المهنيين؛ ويمكن أن يأخذ هذا التعاون شكل خبرة تساهم خاصة في عصرنة نظام الإشراف والهندسة البيداغوجية من خلال دعم تكوين المكونين وتوأمة المنشآت.

المادة 15

البيئة والتنمية المستدامة والفعالية الطاقوية

يقوم الطرفان بترقية التسيير المستدام للموارد الطبيعية ويوطّدان تعاونهما في مجال مكافحة التلوث ويسعيان للحفاظ على التنوّع البيولوجي.

كما يعمل الطرفان على تطوير المبادرات المشتركة لفائدة المشاريع والبرامج في إطار آليات التنمية الخاصة بها.

الفصل 4
التعاون اللامركزي وحركية الكفاءات

المادة 16

التعاون اللامركزي

1. يؤكد الطرفان على الدور الذي يجب أن يلعبه التعاون اللامركزي في التعاون الثنائي، ويتفقان على تشجيع الشراكات بين الجماعات الإقليمية، كما يتفقان على تسهيل إقامة اتصالات مباشرة بين الجماعات المحلية أخذا بعين الاعتبار خصائصهما الإدارية والمؤسساتية.

2. يقوم التعاون اللامركزي بتبادلات تقنية ومؤسساتية بين الجماعات الإقليمية للطرفين. ويهدف هذا التعاون خصوصا إلى تبادل الخبرات وتكوين إطارات الجماعات المحلية، كما يمكن أن يساهم، في المجالات المذكورة في المادة 2 أو المعتمدة من قبل الجماعات في إطار الاتفاقات الجارية أو قيد التحضير، في توطيد التعاون الثنائي الجزائري الفرنسي.

3. تكون برامج التعاون اللامركزي محلّ متابعة خاصة في إطار اللجنة ولجنة المتابعة المذكورتين في المادتين 20 و 21 من هذه الاتفاقية.

المادة 17

حركية الكفاءات

يقرّر الطرفان، اعترافا منهما بالمساهمة الإيجابية للجالية الجزائرية بفرنسا في تطوير البلد المستضيف، تشجيع المبادرات قصد تحفيز الأعمال لفائدة بلدها الأصلي.

يمكن لهذه المبادرات أن تندرج في إطار تنقّل الكفاءات في ميادين محددة بالاشتراك.

الباب 2
تنظيم و إجراءات التعاون الثنائي

الفصل الأول
الإطار العام

المادة 18

1. تحدّد وثيقة إطار للشراكة لمدة قوامها خمس سنوات التوجّهات الكبرى والمواضيع الأولوية للتعاون بين البلدين. ويتعيّن على الوثيقة الإطار للشراكة السماح برؤية أفضل لنشاطات التعاون مع توخّي قيمة مضافة في القطاعات المحدّدة بصفة مشتركة وبالانسجام مع النشاطات الأخرى للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

2. تحدّد كيفيات الإشراف والتنفيذ، الرزنامة والوسائل البشرية والمادية الواجب تعبئتها ومخطط التمويل باتفاق مشترك، طبقا للتوجيهات المحدّدة في الوثيقة الإطار للشراكة.

المادة 19

1. تشرك نشاطات أو مشاريع أو برامج التعاون، كلما استدعت الحاجة، الفاعلين في التعاون اللامركزي والمؤسسات العمومية أو الخاصة.

2. يمكن إنجاز نشاطات ومشاريع وبرامج التعاون على الأشكال التالية :

– دعم التكوين ونقل الكفاءات والمهارات،

– الدراسات والخبرات : التشخيص، الجدوى والتقييم،

– دعم التحكم في الإنجاز والتسيير،

– توفير خبراء مقيمين،

– التبادلات، التوأمات والشراكات،

وبواسطة ما يأتي :

– المنح والبعثات والدعوات،

– المساهمات المالية العمومية أو الخاصة.

المادة 20

1. تسهر لجنة شراكة مشتركة، المشار إليها فيما يأتي باللجنة، على حسن تنفيذ هذه الاتفاقية وتنفيذ الوثيقة الإطار للشراكة. وتعتبر اللجنة هيئة تشاور واقتراح، يترأسها رئيسا الحكومتين وتتشكل من ممثّلي الطرفين الذين يمكنهم كذلك إشراك خبراء فيها من اختيارهم.

تابع - الملحق 02

2. تتولّى اللجنة مهمة تحديد الخطوط العريضة وكيفيات التعاون وضمان الإشراف على مجموع النشاطات المبادر بها ومتابعتها وتقييمها. وضمن هذا السياق، يمكنها صياغة كل التوصيات والاقتراحات التي تراها مناسبة.

3. تجتمع اللجنة بالتناوب في الجزائر وفرنسا، وتعدّ حصيلة النشاطات النجزة إلى حدّ الآن وتقترح، كلما استدعت الحاجة، التعديلات الضرورية. وتتمّ الاستعانة بالوزارات المعنية حسب جدول الأعمال. تجتمع اللجنة في منتصف مسار الوثيقة الإطار للشراكة وعند نهاية تنفيذها. وتحضّر، على ضوء النتائج المحصّلة وتقييم النشاطات المبادر بها، المحاور الكبرى للوثيقة الإطار للشراكة المستقبلية وتعرضها على الطرفين للموافقة عليها. ويمكن اللّجنة أن تجتمع في دورة استثنائية إذا ارتأى الطرفان ذلك.

المادة 21

يقوم الطرفان، في الفترات بين اجتماعات اللجنة، بالتقييم السنوي لتنفيذ الوثيقة الإطار للشراكة. تتكفّل بهذا التقييم لجنة متابعة يشترك في رئاستها ممثلا وزارتي الشؤون الخارجية للبلدين، وهي هيئة تشاور خفيفة تجتمع بالتناوب بين الجزائر وباريس وتتكون من أعضاء المصالح المكلّفين بتنفيذ نشاطات التعاون، والمعيّنين بعدد متساو من قبل الطرفين. كما تحضّر لجنة المتابعة هذه دورات اللجنة.

توجّه نتائج دورات اللجان القطاعية وهيئات الإشراف على التعاون (اللجنة المختلطة للتقييم والاستشراف "CMEP"، اللجنة المختلطة لمتابعة البرنامج الجزائري الفرنسي للتكوين العالي " CFPS") إلى لجنة المتابعة. وتقوم لجنة المتابعة هذه، في إطار الصلاحيات المخوّلة لها، بدراسة حصيلة النشاطات المدرجة في مجالات التعاون المقررة في هذه الاتفاقية. وتقيّم لجنة المتابعة النشاطات الجاري تنفيذها وتتحقّق من إنجازها وفقا للشروط المنصوص عليها.

تعدّ لجنة المتابعة للّجنة حصيلة النشاطات المبادر بها وتعلمها بظروف تنفيذها والآفاق التي تقدّمها وكذا المبادرات الجديدة التي يرتأى اتخاذها.

الفصل 2

أحكام خاصة

المادة 22

يمكن إبرام اتفاقات خاصة بين الطرفين ويقدّم عرض حال عن النشاطات المنفّذة في إطار الاتفاقات المشار إليها في المادة الأولى بند 2 خلال اجتماعات لجنة المتابعة واللجنة.

المادة 23

1. تهدف اللجنة الجزائرية – الفرنسية من أجل الشراكة والتنمية، المنصّبة بتاريخ 11 ديسمبر سنة 2006 بعد توقيع وزيري المالية للطرفين على مذكّرة الشراكة الاقتصادية والمالية، إلى مصاحبة الجزائر في جهودها لإصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية واستراتيجيتها لتنويع اقتصادها الإنتاجي لدعم النمو والشغل. وتساهم في تكثيف التعاون بين البلدين في المجالين الاقتصادي والمالي.

2. يتعيّن على المذكّرة الجزائرية – الفرنسية للتعاون والشراكة في مجال الطاقة والمناجم، الموقّعة في 11 ديسمبر سنة 2006 أن تؤدّي كذلك إلى دعم التعاون المؤسساتي في إطار تبادلات منتظمة.

المادة 24

يحتفظ بالهيئات الخاصة بتقييم الأنشطة والمشاريع وبرامج التعاون القائمة المشار إليها في المادة 22 وتجتمع حسب الدورية التي يتفق عليها الطرفان، واللذان يمكنهما، باتفاق مشترك اتخاذ قرار بإنشاء هيئات جديدة أو إنهاء نشاط بعض من هذه الهيئات، في إطار احترام الالتزامات المتّخذة.

المادة 25

تقدّم مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بصفتها متعاملا في التعاون الفرنسي. و يلتزم الطرفن بالقيام بمفاوضات من أجل الخروج بوضع إطار ملائم لمتابعة نشاطاتها لصالح التنمية طبقا للتشريع الجزائري.

المادة 26

يتفق الطرفان لغرض تحديد كيفيات تنفيذ وقواعد اقتسام الأعباء الخاصة بالنشاطات، مع الحرص الأولوي على دعم وتطوير مشاريع وبرامج التعاون المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وتحدّد كيفيات وقواعد الاقتسام هذه في البروتوكول الإداري والمالي.

المادة 27

تلغي هذه الاتفاقية رملاحقها وتعوّض اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني المؤرخة في 11 مارس سنة 1986 والمجدّدة سنة 1996 وملاحقها وكذا الاتفاقات الإضافية وتبادلات الرسائل اللاحقة، حال دخولها حيّز التنفيذ.

المادة 28

يبلّغ كل من الطرفين الطرف الآخر، عبر القناة الدبلوماسية، بإتمام الإجراءات المطلوبة بموجب قانونه الداخلي لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. ويبدأ سريان هذه الأخيرة في اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي لتاريخ استلام آخر التبليغين.

المادة 29

تبرم هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ دخولها حيّز التنفيذ وتمدّد بتجديد ضمني ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. ويمكن لأحد الطرفين إنهاءها في أي وقت، بإخطار كتابي إلى الطرف الآخر مع إشعار مسبق مدته ستّة أشهر. ولا يخلّ هذا الإنهاء بحقوق والتزامات الطرفين المتعلقة بالنشاطات المبادر بها في إطار هذه الاتفاقية. ويمكن تبنّي تعديلات على هذه الاتفاقية في نفس أشكال هذا النص.

حرّرت بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 2007، من نسختين أصليتين، كل واحدة باللغة العربية والفرنسية، ولكلا النصين نفس الحجية القانونية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عن حكومة الجمهورية الفرنسية
مراد مدلسي	جون لوي بورلو
وزير الشؤون الخارجية	وزير الدولة، وزير البيئة والتنمية والتهيئة المستدامة

بروتوكول

إداري ومالي متعلق بوسائل التعاون

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة الأولى

تنظم وسائل تنفيذ التعاون المتعلق بالباب II من اتفاقية الشراكة، المشار إليها فيما يأتي بعبارة الاتفاقية بأحكام هذا البروتوكول الذي يلحق بها ويكتسي نفس القيمة القانونية .

الفصل الأول

أحكام عامة فيما يخص إجراءات تمويل وتنفيذ برامج ونشاطات التعاون

المادة 2

يمكن أن يأخذ تمويل نشاطات أحد طرفي هذا البرونوكول، كما تحددها المادة 19 من الاتفاقية وحسب اختصاصات الهيئة المكلفة بالتدخل، شكل هبة، قرض، ضمان، استثمار بأموال خاصة أو شبه أموال خاصة واكتتاب إصدارات بسند عمومية أو خاصة.

تكون الكيفيات التي يمكن بواسطتها وضع التمويل المشترك للنشاطات، موضوع اتفاقات خاصة.

المادة 3

يمكن تحويل المبالغ الموافقة لنشاطات أحد طرفي هذا البروتوكول، كما تحددها المادة 19 من الاتفاقية، المحصلة أو المدفوعة مباشرة أو غير مباشرة بعنوان هذه النشاطات، بما فيها الأجور، المنح، الاشتراكات والأعباء الملحقة المرتبطة بهذه النشاطات، حصيلة بيع حصة المشاركة أو الأصول المنقولة أو غير المنقولة، الأرباح، فوائض القيمة، حصيلة الضمان، حصيلة بيع الخدمات والتعويض عن الضرر، بكل حرية خارج إقليم طرف نحو إقليم الطرف الآخر.

المادة 4

تمنح الحكومتان الجزائرية والفرنسية الإعفاء من كل الحقوق والرسوم بإعفاء الإجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية والصرف عند استيرادها لعتاد وتجهيزات الدعم المقدمة مجانا من كلا الطرفين في إطار تنفيذ النشاطات والمشاريع والبرامج المشار إليها في المادة 19.

تتم الصفقات المتعلقة باستيراد التجهيزات والعتاد والمرتبطة بنشاط تعاون ثنائي مخلصة من حقوق الجمركة والرسم على القيمة المضافة.

المادة 5

تتم تعبئة الوسائل الضرورية لسير مختلف لجان الإشراف والمتابعة حسب مبدإ التساوي؛ تتكفل الدولة المضيفة لدورات اللجان بالاستقبال والإيواء، ويبقى نقل الأعضاء المشاركين على عاتق الشريك المستضاف.

تابع - الملحق 02

المادة 6

يحدد التكفل بالخبراء والمساعدين التقنيين في إطار اتفاقات خاصة للبرامج والمشاريع. يتم هذا التكفل على أساس كلفة مقتسمة، ولكن يمكن، باتفاق مشترك، أن تتكفل بها كاملا إحدى الدولتين أو الأخرى والتي تبادر بها قصد الاستجابة لحاجياتها الخاصة.

يتم دفع العناصر التي تتكفل بها السلطات الجزائرية والفرنسية لخبراء وأعوان البلدين بالدينار الجزائري في الجزائر وبالأورو في فرنسا.

ترخص السلطات الجزائرية والفرنسية بتحويل الرواتب المدفوعة بالعملة المحلية التي تسمح بتنفيذ هذا الحق بسعر الصرف الساري بتاريخ التحويل.

يمكن الخبراء على المدى المتوسط والطويل، المعنيين ببرامج و مشاريع التعاون، استيراد، في أحد البلدين أو الآخر، بتعليق الحقوق والرسوم الجمركية وإعفاء من الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصرف، أثاثهم ومتاعهم وأغراضهم الشخصية إلى الجزائر، بما فيها التجهيزات البيداغوجية التي يملكونها والضرورية لإنجاز مهمتهم وكذا سيارة خاصة عمرها أقل من ثلاث سنوات.

يجب أن يعاد تصدير هذه الأغراض التي يتعين استيرادها في أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ الدخول إلى الجزائر، حال انتهاء المهمة.

المادة 7

تدخل الرواتب التي يمكن منحها إلى متدخلين فرنسيين في عمليات التعاون، ولا سيما في إطار بعثات طويلة المدى، ضمن مجال تطبيق الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية قصد تفادي الازدواج الضريبي والوقاية من التهرب والغش الجبائيين ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في مجال الضريبة على الدخل والثروة والتركات، الموقّعة بالجزائر في 17 أكتوبر سنة 1999 والتي تم التصديق عليها في 7 أبريل سنة 2002.

المادة 8

يتم استقبال المساعدة التقنية التي توظفها الحكومة الفرنسية لمصاحبة تنفيذ مشاريع التعاون، بعد موافقة الطرف الجزائري، داخل الهيئات الجزائرية المستفيدة من المشروع والتي تضع تحت تصرفها الوسائل اللوجيستية التي تسمح بضمان مهامها.

تحدد شروط هذا الوضع تحت التصرف في إطار اتفاقات خاصة. تحدد مهمة هؤلاء المساعدين التقنيين في إطار رسالة مهمة يعدها الطرفان.

يقدم المساعدون التقنيون تقريرا عن نشاطهم إلى المسؤولين عن المشروع، ويلتزمون، في إطار هيئات الإشراف ومتابعة المشروع، باحترام القواعد الإدارية للهيئات المستقبلة والتي يتم التذكير بها في رسالة مهمتهم.

تتكفل الحكومة الفرنسية بتكاليف السفر ذهابا وإيابا بين الجزائر وفرنسا. تسهل الحكومة الجزائرية تنقل وإقامة هؤلاء الخبراء، وعائلاتهم (تأشيرة إقامة طويلة المدى) خلال مدة مهمتهم.

المادة 9

يستفيد مستخدمو وهيئات برامج ومشاريع التعاون اللامركزي، والتي يتم تنفيذها بموافقة الحكومتين في الإطار المحدد في المادة 16 من الاتفاقية، من الأحكام القانونية والجبائية والجمركية المشار إليها في الفصل الأول من هذا البروتوكول.

المادة 10

تلتزم الحكومتان، على أساس المعاملة بالمثل، باتخاذ التدابير لتسهيل تنقل وإقامة المستخدمين والخبراء الذين سيقومون برحلات قصيرة المدى في أحد البلدين.

المادة 11

فيما يخص المهام القصيرة أو المتوسطة المدى (6 أشهر على الأكثر)، في إطار برامج ومشاريع محددة باتفاق مشترك، تتكفل الدولة المستضيفة باستقبال المعنيين وإيوائهم ودفع المنح الجزافية المحتملة، كما تحددها تنظيماتهما الخاصة. تتكفل الدولة الأصلية بتكاليف التنقل. يقع النقل المحلي، حسب المعايير المحددة سلفا، على عاتق الحكومة التي تستقبل المكلف بمهمة.

المادة 12

تلتزم الحكومتان باتخاذ الترتيبات قصد تسهيل تنفيذ الدعوات والإقامات العلمية الرفيعة المستوى ومنح تربص لمدة تقل عن ستة أشهر.

في إطار إقامات قصيرة المدى منظمة بفرنسا داخل مؤسسات فرنسية، تضمن الحكومة الفرنسية التنظيم البيداغوجي للإقامة وتتكفل بمصاريف الإقامة (الإطعام والإيواء) حسب مقاييس محددة سلفا، وكذا نفقات النقل بفرنسا.

تتكفل الحكومة الجزائرية بنفقات السفر بين الجزائر وفرنسا ذهابا وإيابا.

المادة 13

في حالة وجود دعوات موجهة للشخصيات المهمة، يمكن أن تكون تكاليف السفر بين الجزائر و فرنسا محل أحكام خاصة يتم تحديدها في اتفاق مشترك.

المادة 14

تلتزم الحكومتان بتخاذ التدابير التي تهدف لتسهيل استقبال المتربصين، والمستفيدين من المنح على المدى القصير والمتوسط و الطويل فيما يتعلق بإصدار التأشيرات والإذن بالإقامة وشروط الاستقبال على أساس المعاملة بالمثل.

و تقوم الحكومتان بوضع الوسائل واتخاذ الإجراءات التي تسمح بزيادة تدفق تبادل الشباب والأساتذة والباحثين.

وتتحمل الدولتان تكاليف التكوين والتعويضات والتربص في إطار الشراكة وعلى أساس تقاسم الكلفة.

كما يتم تسطير برنامج خاص بالتكوين يسمى البرنامج الجزائري الفرنسي للتكوين العالي على أساس المساواة في الالتزامات. ويتحمل البلد الأصلي للمستفيدين من المنح تكاليف سفرهم.

يتم تحديد حجم هذا البرنامج في إطار وسائل الميزانية السنوية التي يمكن أن تضعها كل دولة.

المادة 15

يمكن لكل من الدولتين اقتراح، من أجل الرفع من عدد المستفيدين من المنح و باتفاق مشترك، تسطير برامج استثنائية تتحمل هي أهم مصاريفها.

المادة 16

يتم تحديد إطار وكيفيات تنفيذ برنامج المنح الجزائري - الفرنسي والبرنامج الاستثنائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذات التكلفة المشتركة خلال اجتماع يعقد سنويا وبالتناوب في كل من البلدين.

ويعد المركز الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والمدرسية الهيئة المكلفة بتسيير المستفيدين من المنح الأجانب في فرنسا. من الممكن إبرام اتفاقيات بين الحكومة الجزائرية والمركز الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والمدرسية (CNOUS) من أجل ضمان تسيير المستفيدين من المنح ذوي الجنسية الجزائرية في فرنسا.

المادة 17

في حالة ما تعرض مستفيد من منحة أو متربص أو مكلف بمهمة لوقف الإذن بالإقامة، تبلغ كل دولة الدولة الأخرى التي، بعد إعطاء موافقتها، تضمن تكاليف عودة المعنيين وفي حالة ما إذا كان هذا الإجراء، لأسباب استثنائية محل قرار أحادي، يتعين على الدولة التي اتخذت هذا القرار التكفل بمصاريف إعادة المعني إلى بلده.

الفصل الثاني

أحكام خاصة متعلقة بالتعاون الجامعي و العلمي، التعاون الثقافي و التعاون اللامركزي.

المادة 18

تلتزم الحكومتان باتخاذ التدابير التي تسهل تطور لتعاون الجامعي العلمي و البحث.

تلتزم الحكومة الجزائرية باتخاذ التدابير من أجل تعزيز في إطار البرامج ومشاريع التعاون بين الهيئات الجزائرية و الفرنسية، إشراك منشآت التعليم العالي والبحث الفرنسي في الجزائر وكذا وضع شراكة هيئات فرنسية للتعليم العالي والبحث.

ويتخذ الطرفان التدابير من أجل ضمان تطور التكوين في الدكتوراه والإدارة المشتركة للأطروحات والوصاية المشتركة للأطروحات، في ظل احترام الإطار التنظيمي لكل بلد، فيما يخص التكفل بالخبرة، وفقا للتدابير المحددة في المادة 6.

تطبق الأحكام المالية والجبائية والجمركية وكذا تلك المتعلقة بالمستخدمين كما تم عرضها في الفصل الأول من هذا البروتوكول، على هذه المشاريع التي تشمل المنشآت الفرنسية والمنفذة بطلب من السلطات الجزائرية.

المادة 19

تتعهد الحكومتان بتسهيل إقامة علاقات التعاون بين هيئات البحث الخاصة بكلا البلدين عن طريق تسهيل إقامة شراكات وثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث، وتشجيع إنشاء مؤسسات ووفود الهيئات الجزائرية بفرنسا والفرنسية بالجزائر.

تابع - الملحق 02

14 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 15 — 8 ربيع الأوّل عام 1429 هـ / 16 مارس سنة 2008 م

تطبق التدابير المالية والجبائية والجمركية وكذا تلك المتعلقة بالمستخدمين، كما تم عرضها في الفصل الأول من هذا البروتوكول، على مشاريع التعاون المنفذة، باتفاق مشترك بين البلدين، بين الهيئات والمؤسسات الجزائرية والفرنسية.

المادة 20

تتعهد الحكومتان باتخاذ التدابير التي تهدف إلى تسهيل تنقل الجامعيين والباحثين ومستخدمي المؤسسات المعنية بمشاريع وبرامج التعاون الجامعي والبحث على أساس المعاملة بالمثل.

تأخذ الحكومتان التدابير قصد تسهيل، في إطار برامج ومشاريع التعاون المحددة باتفاق مشترك، الإقامات الطويلة والقصيرة المدى للأساتذة والباحثين الجزائريين بفرنسا مع التأكد من أن هؤلاء المستخدمين يستفيدون من إطار قانوني وتنظيمي طيلة مهمتهم.

المادة 21

يمكن استدعاء مستخدمين فرنسيين برتبة جامعيين في إطار تدابير تنظم إجراءات تشكيل الوفود.

يضمن الطرف الفرنسي التكفل بالراتب الأساسي للأساتذة المشاركين في الوفد في الجامعات الجزائرية. ويضمن الطرف الجزائري استقبال وإيواء هؤلاء المستخدمين ويمكنه، عند الاقتضاء، وفي الإطار التشريعي الجزائري، ضمان دفع العلاوات الخاصة لهؤلاء المستخدمين الذين لا يمكنهم بأي حال من الأحوال ممارسة نشاط مربح لصالحهم على الإقليم الجزائري.

ستحدد مهمة هؤلاء المستخدمين المشاركين في الوفد باتفاق مشترك في إطار رسالة مهمة. ولا يمكنهم طلب ولا الحصول على تعليمات من سلطات أخرى غير السلطات الجزائرية التي يخضعون لها بسبب وظائف أوكلت لهم.

المادة 22

يتعين على المستخدمين الجامعيين الفرنسيين بالجزائر والجزائريين بفرنسا، خلال مدة تعهدهم وبعد انتهائه، احترام السرية المطلقة بخصوص الوقائع والمعلومات والوثائق التي اطّلعوا عليها في ممارسة وظائفهم أو بمناسبة ممارستهم لها.

ولا يمكنهم ممارسة أي نشاط سياسي في الإقليم حيث يتواجدون في مهمة وعليهم الامتناع عن كل عمل من شأنه أن يضر بالمصالح المادية والمعنوية للسلطات الجزائرية والفرنسية معا.

وتكون مهمتهم موضوع محاضر تسلّم إلى السلطات الجزائرية والفرنسية، ويتم تقييمهم بالاشتراك. أما نشاطهم، فيقدم في إطار لجان المتابعة المؤقتة للبرامج المدروسة.

ويخضع هؤلاء الأعوان، من أجل ترقيتهم أو سير عمل سيرتهم المهنية، إلى سلطاتهم الخاصة.

وتحدد مدة مهامهم وزمن عملهم ونظام العطل في إطار رسالة المهام الموجهة إلى كل خبير.

وتخضع شروط الرواتب إلى اتفاق خاص تضطلع به الدولة التي تضمن رواتب المعنيين. وفي حالة تقاسم كلفة المساعدة، يتم تأسيس اتفاقين يحددان لكل طرف مبلغ المساهمة الخاصة بالتكفل بكلفة المهمة كما هي محددة في الرسالة الموجهة للخبير.

تمنح الحكومتان كل عون الحماية والضمانات التي تمنحهما لأعوانهما التابعين لهما.

المادة 23

يخضع إنشاء الهياكل الثقافية والتربوية الجديدة إلى اتفاقات خاصة تحدد مهامهم وشروط سير عملهم.

وتتعهد الحكومتان بتسهيل تنقل وإقامة كل المستخدمين الجزائريين بفرنسا والفرنسيين بالجزائر لهذه المراكز والمؤسسات الثقافية والمدرسية.

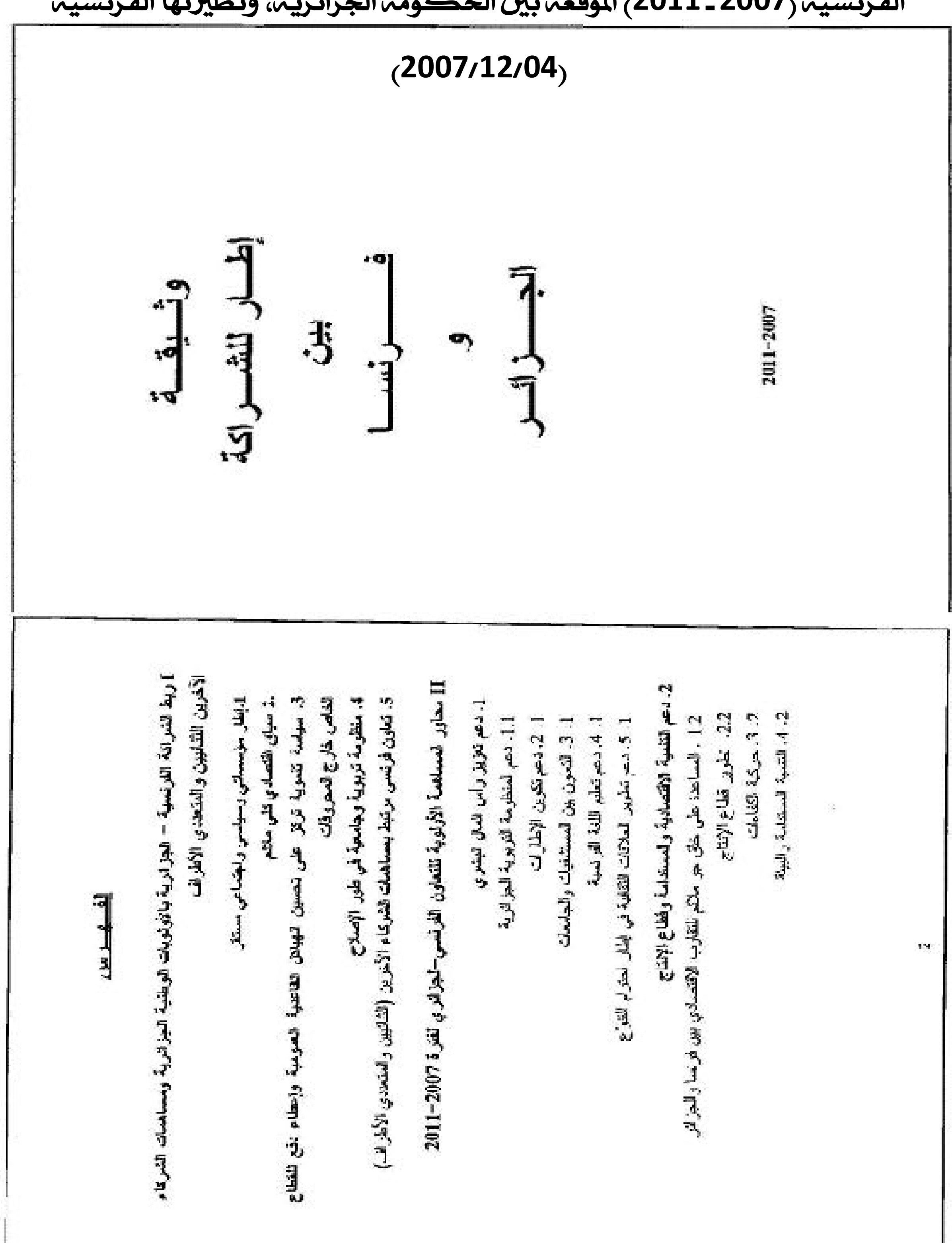
تستفيد هذه المراكز ومستخدموها، الجزائريون بفرنسا والفرنسيون بالجزائر، من تدابير قانونية وجبائية وجمركية كما هي محددة في الفصل الأول من هذا البروتوكول.

حرّر بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 2007، من نسختين باللغة العربية والفرنسية ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عن حكومة الجمهورية الفرنسية
مراد مدلسي	**جون لوي بورلو**
وزير الشؤون الخارجية	**وزير الدولة، وزير البيئة والتنمية والتهيئة المستدامة**

الملحق 03

المقاطع المتعلقة بالتعاون الثقافي والتعليمي، من الوثيقة الإطار للشراكة الجزائرية الفرنسية (2007 ـ 2011) الموقعة بين الحكومة الجزائرية، ونظيرتها الفرنسية (2007/12/04)



وثيقة
إطار للشراكة
بين
فرنسا
و
الجزائر

2011-2007

الفهرس

2

تابع - الملحق 03

3. دعم الحكم الراشد ودولة القانون، وعصرنة القطاع العام وتعزيز التعاون اللامركزي

3 .1. التعاون في المجال الاقتصادي

3 . 2. التعاون في مجال عصرنة الإدارات

3. 3 دعم إصلاح العدالة

3. 4. التعاون في مجال الأمن والحماية المدنية

3. 5. التعاون في مجال تهيئة الإقليم

3. 6. تطوير التعاون اللامركزي

III كيفيات تنفيذ وثيقة الإطار للشراكة

1 . الفاعلون في التعاون الفرنسي

2 . متابعة وثيقة الإطار للشراكة

الملاحق

1. ربط إستراتيجية المساهمة الفرنسية مع الأولويات

2. ربط مساهمات فرنسا مع مساهمات الممولين الآخرين

3. البرمجة المحددة للنشاطات

3

مع المنظمة العالمية للتجارة تحديات أخرى لا بد على القطاع الإنتاجي من مواجهتها في السنوات القادمة.

كما ينبغي أن يشكل تطوير القطاع الخاص خارج المحروقات محورا قويا للتعاون الفرنسي -الجزائري، استنادا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

4. رهانات إصلاح المنظومة التربوية والجامعية

تشرف الوزارات الثلاثة المكلفة بالتربية (وزارة التربية الوطنية، وزارة التكوين والتعليم المهني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) على مسار إصلاح (تمت المبادرة به في 1999 تحت إشراف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتم تنفيذه منذ 2002) يمس مجمل المنظومة التربوية.

وتكرس الجزائر 26 % من ميزانيتها للتربية (التربية الوطنية: 13,8 % / التكوين والتعليم المهني: 5,82% / التعليم العالي: 6,38 %) مما يسمح باستقبال مع الدخول المدرسي 2006: 000 .600 .7 تلميذ (وزارة التربية الوطنية)، 000 .435 متربص (وزارة التكوين والتعليم المهني) و000 .917 طالب (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي). ويتجاوز معدل التمدرس 97 % (54,5 % في 2002).

ويقصي قطاع التربية كل سنة عن طريق الرسوب المدرسي 000 500 شاب دون شهادة ولا تأهيل. فالرهان التربوي جد مهم في حين يمثل الشباب دون الثلاثين 70% من السكان الجزائريين وأكثر من 30 % منهم يعانون البطالة.

ويهدف الإصلاح المباشر به أولا إلى تكييف التربية مع متطلبات البلاد والتكوين للتشغيل مع إيجاد حل أيضا للرسوب المدرسي عن طريق توجيه أفضل للتلاميذ بالتنسيق مع وزارة التكوين والتعليم المهني.

يبقى تجديد المنظومة التربوية متوقفا بسبب جمود طاقم الأساتذة (000 336 أستاذا من بينهم 000 45 أستاذا للفرنسية؛ 000 23 في الطور الابتدائي و000 22 في الطور الثانوي) الذين يكون مستواهم ناقصا أحيانا وضبة التجديد فيهم تكون ضعيفة (200/ سنويا في الطور الابتدائي) وكذا بسبب تأطير إداري تحتي.

9

تابع - الملحق 03

ويتلخص الإصلاح المنفّذ في قطاع التربية الوطنية ابتداء من 2002 في ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- تحسين كفاءة الأساتذة (التكوين الأوّلي والمتواصل)؛
- عملية مراجعة للبيداغوجيا وميادين النشاطات، واللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، تطوير برامج الوقاية ومكافحة العنف والإدمان وتعزيز محو الأمية للكبار؛
- إعادة تنظيم المنظومة التربوية عن طريق تمتين تسييرها والإشراف عليه.

كما شرع كذلك في الإصلاح على مستوى التعليم العالي الذي يكوّن الإطارات الذين تحتاجهم الجزائر قصد:

- مواجهة النمو المتزايد لعدد الطلبة (930 000 طالبا مع الدخول الجامعي 2006–2007؛ و000 400 1 طالبا منتظرا لسنة 2009)؛
- زيادة عدد الأساتذة وتحسين كفاءاتهم وتثمين وضعهم القانوني؛
- تطوير وتكييف نظام التعليم العالي مع المعايير الدولية (احترافية الأساتذة وتنفيذ نظام الليسانس–الماستر–الدكتوراة LMD)؛
- تعزيز البحث في خدمة التنمية.

أما في قطاع التكوين والتعليم المهني، فتتمثل محاور الإصلاح في:

- إعادة الاعتبار للتكوين المهني المؤهل أساسا إلى المسار التربوي ما بعد الإلزامي الذي يضمن للمتعلم كفاءات تجعله مؤهلا لممارسة حرفة ما؛
- اختلاف وتنوع مجمل مسارات والمناهج التدريسية للتكوين المهني المقترحة للاستجابة إلى كثافة الطلب؛
- ملاءمة برامج التكوين المقترحة مع تطور الحرف والشغل؛
- تنمية أدوات سير عمل التسيير الإداري، والمالي والبيداغوجي لمؤسسات وهيئات التكوين المهني؛
- تنويع مصادر تمويل التكوين المهني؛

10

- تكثيف شبكة مؤسسات التكوين والتعليم المهني وتنمية قدرات التكوين للاستجابة للطلب الاجتماعي؛

خلق محيط للحوار والتشاور والتنسيق بين القطاعات من أجل تكييف نشاطات التكوين مع التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية.

ويهدف التعاون الفرنسي، تتمة لمساهمات لممولين الآخرين المساهمين في القطاع التربوي (لا سيما الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية)، إلى ما يلي:

- تحسين نوعية لمنظومة التربوية والتكوين المهني؛
- المساهمة في تكوين الإطارات (برامج المنح، استقبال الطلبة والمتربصين)؛
- مصاحبة إصلاح التعليم العالي (إصلاحات الـ LMD / احترافية وإنشاء أقطاب الامتياز)؛
- دعم البحث من أجل التنمية؛
- تعزيز مكانة تعليم اللغة الفرنسية

<u>5. ربط نشاطات التعاون الفرنسي بمساهمات الشركاء الآخرين (الثنائي والمتعدد الأطراف)</u>

تتطور نشاطات التعاون الفرنسي تكاملا مع مساهمات الشركاء الثنائي والمتعددي الأطراف: طبقا لمبادئ إعلان باريس حول نجاعة المساعدة.

ويندمج التعون الفرنسي– الجزائري البعد الجهوي وكذ ضرورة لربط بالشركاء لآخرين في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

يخضع تكامل الأعمال الفرنسية مع التعاونات الثنائية الأخرى لمشاورة دورية.

وستطور فرنسا نشاطاتها للتعاون وفقا لثلاثة محاور ذات أولوية:

- دعم تعزيز رأس المال البشري؛
- دعم التنمية الاقتصادية والمستدامة والقطاع الإنتاجي؛
- دعم الإصلاح الإداري وعصرنة القطاع العام وتعزيز التعاون اللامركزي.

11

تابع - الملحق 03

II المحاور ذات الأولوية لمساهمات التعاون الفرنسي–الجزائري للفترة 2007–2011

للتذكير، تسجل **الأولويات** المقررة في إطار الشراكة الفرنسية– الجزائرية، كما هي مذكورة أدناه، ضمن مدونة التعاون الفرنسي التي أقرتها اللجنة الوزارية للتعاون الدولي والتنمية، في **القطاعات المتداخلة التي تشرف عليها** وزارة الشؤون الخارجية ("التعليم العالي والبحث"؛ "اللغة الفرنسية"؛ "التنوّع الثقافي"؛ "الحكم") **والقطاعات** المساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، المنفذة أساسا من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية ("التربية"؛ "القطاع الإنتاجي"؛ "البيئة")، باقتراح وسائل مالية ملائمة. كما تشترك كذلك، من الجانب الفرنسي، فاعلين آخرين (وزارات الداخلية، والمالية، والتربية، والشباب والرياضة ...) كما هو مذكور في الجزء 3 .

1. **الأولويات الأولى: دعم تعزيز رأس المال البشري**

إن الرهانات والتحديات التي ينبغي على الجزائر مواجهتها تجعل من دعم تعزيز رأس المال البشري والمنظومة التربوية إلى غية تكوين الإطارات أولوية أساسية للتعاون الفرنسي –الجزائري.

وسيتم تمتين التعاون التربوي والجامعي والعلمي والبحث، والذي يشكّل صلب التعاون الفرنسي –الجزائري.

وبذلك، فإن الدعم الموجه لتعزيز اللغة الفرنسية يهدف إلى ضمان نوعية التعليم، من المدرسة إلى الجامعة، من منظور التنمية. وتشجع الترقية المتبادلة للغة الفرنسية واللغة العربية حوار الثقافات والتعددية اللغوية.

ولا بد من الإشارة خاصة إلى تكامل المساهمات الفرنسية مع مساهمات الممولين الآخرين: الاتحاد الأوروبي، واليونيسكو، والوكالة الجامعية الفرنكفونية.

1.1 دعم المنظومة التربوية الجزائرية

لقد قامت المنظومة التربوية الجزائرية بتقدّم مهمّ في ما يخص أهداف الألفية للتنمية (نسبة الأمية، النسبة الصافية للتمدرس، المساواة بين البنات والأولاد). غير أن الجهود الرامية إلى تحسين نوعية ونجاعة وعدل المنظومة لا بد أن تستمر.

12

وقد تم تنفيذ إصلاح مجمل المنظومة التربوية من طرف الحكومة الجزائرية ابتداء من 2002، حول المحاور التالية: تحسين نوعية التعليم، تجديد البرامج الدراسية، إعادة تنظيم مراحل التعليم، تعزيز قدرات الإدارة وتسيير وتقييم المنظومة.

اعتبارا لهذه الرهانات، سيواصل التعاون الفرنسي في دعم المنظومة التربوية الجزائرية وسياسة تكوين الإطارات.

وقد تمحور الدعم الموجه للتربية في الجزائر من طرف التعاون الفرنسي خاصة حول ترقية التعليم عن بعد وتطوير التبادلات في إطار توأمة المؤسسات وتحسين تكوين أساتذة ومفتشي اللغة الفرنسية وعصرنة الإدارة.

وتقوم السلطات الجزائرية بتقوية لتدابير لصالح عدالة المنظومة التربوية في كافة البلاد، وتحرص على التقليص من الفروق العديدة (الاجتماعية، الجغرافية، الجنسية ...) وتواصل تحسين المكتسبات المدرسية في كل مستويات مراحل التعليم.

وسيساهم التعاون الفرنسي في تحقيق هذه الأهداف، خاصة تحسين نوعية المنظومة التربوية في الجزائر، من خلال تثمين الموارد البشرية ودعم مشروع المؤسسة المدرسية وتجديد البيداغوجيا.

- سيتم تشجيع إقامة، بصفة عامة، شراكات بين الأكاديميات بين الأكاديميتين في الجزائر وفي فرنسا قصد تحفيز التبادلات بخصوص:
- المشاريع الأكاديمية، تحسين القدرات الريادية عن طريق النتائج على مستوى الأكاديميات والمفتشيات الأكاديمية؛
- تكوين الفاعلين البيداغوجيين؛
- نشاطات تثمين المدرسة (مشاريع المؤسسات)؛
- توأمت بين مؤسستان مدرسية و معاهد تكوين أكاديميات الشراكة.

يشكل قطاع التكوين والتعليم المهني أحد الأقسام الثلاثة المنظومة التربوية الوطنية.وسيقدم التعاون الفرنسي دعمه الإصلاح المباشر به، لا سيما عن طريق:

13

تابع - الملحق 03

- دعم هندسة التكوين بالعمل على تنويع أنماط وطرق التكوين، واحترافية المكونين وتحسين فعالية تسيير مؤسسات التكوين؛
- تحويل منهجية تركيب الفروع ومناهج التعليم المهني.

حرصا على التنسيق وفعالية الدعم الفرنسي في هذا القطاع، يستمر التعاون مع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف خصوصا الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "TEVP" و وكالات الأمم المتحدة (اليونسكو و اليونيسيف).

2.1 دعم تكوين الإطارات

استجابة لاحتياجات اقتصادها ولتزايد أعداد الطلبة (420.000 في 2001، 930.000 في 2007 و 1.500.00 منتظرين في 2010)، شرعت الجزائر في إصلاحات عميقة تخص شبكتها للتعليم العالي والتي تشمل 42 منشأة.

إن إعادة هيكلة النظام الجامعي (الانتقال إلى نظام LMD– "ليسانس–ماستر –دكتوراه")، وتجديد البنى التحتية البيداغوجية وكذا تعزيز تأطير بأساتذة المؤهلين (من المتوقع توظيف وتكوين أكثر من 28.000 أستاذ مؤهل خلال السنوات القادمة) توجد في صميم الإصلاح الذي باشرته وزارة التعليم العالي و البحث العلمي (MESRS).

يتطلب حجم إصلاح هذا الجهاز (42 منشأة للتعليم العالي، 12 مدرسة ومعهد وطني و04 مدارس عليا للأساتذة تغطي 42 مدينة البلد) مساعدة الشركاء الأجانب.

وتوجد فرنسا في الصف الأول لهؤلاء الشركاء، اعتبارا للعلاقة الوثيقة الموجودة بين الجامعيين والباحثين الفرنسيين والجزائريين و ووجود برامج بحث وشراكة متعددة و نشطة وبرامج هامة خاصة بالمنح وأجهزة مبتكرة تم وضعها من أجل ترقية الأقطاب الجامعية والبحثية الرفيعة المستوى.

تهدف الشراكة أساسا إلى تحسين نوعية مستوى التكوين في التعليم العالي بالجزائر.

يأخذ التعاون في عين الاعتبار، إضافة إلى تكوين الأساتذة الباحثين والإطارات الجامعية الجزائرية دعم التسيير الجامعي من خلال مرافقة الإصلاح المسمى "LMD".

14

سيتم تعزيز النشاطات التي شرع فيها لإنشاء فروع تجريبية جديدة للتكوين واحترافية التكوين العالي بغية انفتاح الجامعة والمنشآت التعليمية العليا على عالم المؤسسة واستجابتها للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية.

يستجيب دعم مشروع المعهد العالي للتكنولوجيات، و توطيد التعاون بين مدارس المهندسين، والإرادة المشتركة لإنشاء جامعة فرنسية–جزائرية، الرغبة في إعطاء سند لهيئات تكوين الإطارات التي تحتاجها الجزائر.

سيتم تطوير التعاون بين المدارس الكبرى الفرنسية والجزائرية لقصد مرافقة تطوير شبكة منشآت التعليم العالي الجزائرية التي تقوم بتكوين المهندسين والإطارات.

تخصص مكانة مميزة البحث الذي لا وجود بدونه لجامعة أو مؤسسة تعليم عالي ذات مستوى دولي.

ويندرج تطوير البحث وخاصة البحث من أجل التطور مكانة ضمن الضروريات الوطنية الجزائرية، فقد ساهم الجهد المبذول في الاستثمار المنجز في إطار قانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي (1998–2003) وقد ساهم في الهيكلة التدريجية لجهاز البحث الجزائري مع إنشاء الصندوق الوطني لإنشاء 600 مخبر للبحث معتمد تماما على تنفيذ 30 برنامجا وطنيا للبحث والتطوير.

في هذا الصدد، سيتم البحث عن تعزيز الشراكات – استنادا لمبدأ التبادل المعزز والمدرج ضمن البعد الجهوي– واستنادا إلى البرامج التي سبق تنفيذها (مثلا، برامج النشاطات المدمجة والصندوق الأولوي للتضامن FSP) وبإشراك متزايد لهيئات البحث الكبرى الفرنسية.

ستساهم رسملة المكتسبات القائمة وتعزيز برامج التحرك التي تهدف إلى تكوين الباحثين الجزائريين الشباب (مثلا: برنامج النشاطات المدمجة تاسيلي– اللجنة المشتركة للتقييم والاستشراف– "CMEP") و كذا تطوير حقول تعاون جديدة تتمحور حول المواضيع الأولوية

15

تابع - الملحق 03

(المياه، البيئة، تكنولوجيات الأحياء، الإعلام الآلي-الخ) في تمتين سياسة البحث الوطنية، بما في ذلك مجالات تقييم وتثمين البحث.

ويتم تشجيع المؤسسات الفرنسية في إدخال البعد التكويني للإطارات السامية والمتوسطة في علاقاتهم من خلال العقود.

3.1 التعاون الاستشفائي – الجامعي

يرتكز التعاون الفرنسي الجزائري في مجال الصحة وخاصة في المجال الاستشفائي الجامعي على الروابط الوثيقة القائمة في مجال المؤسسات والموظفين، و خصوصا على العلاقات الموجودة بين المستشفيات الجامعية الفرنسية وكليات طب الجزائرية العشر التي يستحسن تعزيزها.

ويبرر هذا التعزيز بوضعية عدد كبير من المؤسسات الصحية الجزائرية، خاصة في الميدان الاستشفائي الجامعي، وتندرج ضمن دعم إصلاح المستشفيات الذي باشرته وزارة الصحة. ويهدف هذا الإصلاح إلى إدراج جهاز تعاقد مع المؤسسات الإستشفائية وتطوير أقطاب الامتياز في كل منطقة وإلى تكييف المراكز المرجعية الموجودة مع المعايير الدولية وإنشاء مؤسسات جديدة متخصصة في علاج السرطان وجراحة القلب وزرع الأعضاء.

ويتمحور التعاون الفرنسي–الجزائري حول المواضيع ذات الأولوية: تكوين وتحسين مستوى الأخصائيين الجزائريين وإنشاء، في الجزائر، لأقطاب امتياز ومراكز مرجعية ودعم إصلاح المستشفيات والدراسات الطبية وتطوير البحث الطبي.

في إطار هذه المواضيع، سيقوم الطرفان بتعزيز التعاون بين المختصين، لا سيما في مجال أمراض السرطان وجراحة الأطفال وزرع الأعضاء.

و يتم الاهتمام خاصة بتطوير أنشطة التعاون دعما لتسيير هذا القطاع: تسيير المستشفيات، ودعم تكوين الإطارات الإدارية والموظفين العاملين.

أخذ بعين الاعتبار حجم المواضيع المذكورة سابقا كما ونوعا، وتأثيرها على المنظومة الصحية يستحسن تحديد طرح شامل حول التعاون الاستشفائي الجامعي عن طريق اتفاق إطار. ويعد

16

تقييم النشاطات التي يرشر بها، ستسمح هذه الوثيقة بتحديد مضمون ووزنانة تنفيذ المشاريع قصد تقوية الفعالية و الحركية.

4.1 دعم تعليم اللغة الفرنسية

تعد اللغة الفرنسية إرثا تاريخيا. ويعتبر هذا الإرث، مع احترام الهوية الوطنية، أداة تواصل تخدم التطور و الانفتاح على العالم.

حيث يرافق التعاون الفرنسي- الجزائري في مجال تعليم اللغة الفرنسية سياسة انفتاح الجزائر على محيط متعدد اللغات. ويتطور مع احترام التنوع والاهتمام الذي يوليه كل من البلدين لتعليم اللغة العربية في فرنسا.

وهي تشكل أولوية في التعاون الفرنسي–الجزائري اعتبارا لوضع الشاغل لتعليم للغة الفرنسية وخيار السلطات الجزائرية في أن تضمن لها مكانة خاصة.

و تستجيب مرافقة رفع مستوى تعليم اللغة الفرنسية في مجمل المنظومة التربوية لحرص السلطات الجزائرية على الحفاظ على تساوي الفرص بين التلاميذ، خاصة وأن جزء (التعليم العلي) أو كل (المدارس الكبرى) الدروس تلقى باللغة الفرنسية.

ورافق فرنسا جهود الجزائر من أجل:

- تعزيز موظفي اللغة الفرنسية كمًا ونوعا؛
- المساهمة، بالتكوين المتواصل واستعمال التكنولوجيات الحديثة، في الرفع من مستوى هؤلاء الموظفين؛
- تحسين المحيط الملائم لتطوير اللغة الفرنسية (دعم إنشاء المكتبات وباقات القنوات التلفزيونية).

17

تابع -الملحق 03

وسيتم تفعيل النشاطات الهامة التي سبق وشرع فيها بنية مرافقة إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية الذي بدأ منذ سنة 2002، سواء في مايخص التكوين الأولي أو المتواصل للأساتذة أم في ما يخص تطوير فروع جديدة في تدريس اللغة الفرنسية في التعليم العلي.

كما تتخذ كل من الحكومتين الإجراءات الضرورية، مع احترام قوانينهما وتنظيماتهما، من أجل تسهيل إقامة مؤسسات لتعليم الفرنسية في الجزائر ومؤسسات تعليم جزائرية في فرنسا التي ستساهم في تقوية التعاون بين المنظومتين التربويتين الفرنسية والجزائرية. وتكون هذه المنشآت محل اتفاقات خاصة حسب الحاجة.

كما ستتم المبادرة بنشاطات من أجل خلق جو ملائم لتدريب وتعزيز اللغة الفرنسية:

* تشجيع المتعاملين من أجل تسهيل وصول القنوات الفرنسية والناطقة باللغة الفرنسية للمشاهدين الجزائريين؛
* تنفيذ نشاطات تعاون قصد المساهمة في احترافية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية الناطقة باللغة الفرنسية؛
* نشر الكتاب الصادر باللغة الفرنسية، سواء بتطوير نشاطات التعاون التي تهدف لتعزيز شبكة المكتبات العمومية أو بدعم القطاع الخاص المتعلق بالكتاب (الناشرين وأصحاب المكتبات)؛

5.1 دعم تطوير العلاقات الثقافية مع احترام التنوع:

توجد الحاجة التي تولي البعد الثقافي للتطور، مع احترام التنوع والأخذ في الاعتبار التاريخ المشترك، في صميم العلاقة الفرنسية الجزائرية.

18

1.5.1 دعم سياسة تثمين الأملاك الثقافية والتراث في الجزائر

أ/ دعم تطوير التظاهرات الثقافية:

في إطار البرامج التكوينية والتبادلات وإنشاء الخبرات، يقدم الطرف الفرنسي دعمه لتعزيز وخلق هياكل جديدة في الميادين الفنية والكتاب والأعمال المكتوبة والتراث والقطاع السمعي البصري والسينما ووسائل الإعلام وكذا تنشيط الشباب؛

سيتم تنفيذ برامج للتبادلات ومساعدة التكوين واحترافية إطارات القطاع الثقافي وذلك من خلال إبرام اتفاقات بين المؤسسات الرسمية والجزائرية : المكتبة الوطنية، ومدارس الفنون الجميلة والفرقة/الجوق الوطني السيمفوني وكذا المؤسسة الوطنية للتلفزيون (ENTV) والتي لا تعد مؤسسة ثقافية.

كما ستولى عناية خاصة لوضع برامج تكوينية في مجال التسيير الثقافي لصالح الأوساط المهنية والجمعوية في ميادين الكتاب والفنون.

إضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز نشاطات التعاون دعما للإبداع الفني والإنتاج المشترك. كما ستولى عناية خاصة للإبداع السينمائي وتطوير الإنتاج المشترك الفرنسي– الجزائري. من الممكن إبرام اتفاق في هذا المجال.

ب/ دعم السياسة الجزائرية المتعلقة بحماية و تثمين التراث الثقافي

سيتم تعزيز أنشطة التعاون في مجال التراث. وسيتم تنفيذ أنشطة (خبرات متعلقة بالمتاحف دراسة محجات، المحافظة والترميم الوقائي) في إطار برامج سنوية متعددة يحددها الطرفان معا.

كما ستشكل المحافظة على التراث (خاصة الحضري) وتثمينه محورا ذا أولوية يمكن للطرف الفرنسي من أجله تعبئة موارد التعاون اللامركزي ومساعدة الوكالة الفرنسية للتنمية AFD .

2.5.1 زيادة نشر الأملاك الثقافية الفرنسية في الجزائر والأملاك الجزائرية في فرنسا

سيساهم الرفع من تعميم التبادل في الأملاك الثقافية في المعرفة المتبادلة وفي توطيد العلاقات بين البلدين.

وتتخذ التدابير الضرورية لتسهيل التدفق المتقاطع للأملاك الثقافية (نشر وترقية الكتاب، المعارض والتظاهرات الفنية وتنظيم المهرجانات والأسابيع الثقافية) إضافة إلى تنقل المبدعين والمسيرين الثقافيين (برامج الدعوات وبعثات المبدعين والكتاب والفنانين والمثقفين).

19

تابع - الملحق 03

سيتم تطوير التعاون بين "ثقافات فرنسا" و" الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي".

1. 5. 3 المراكز الثقافية الجزائرية في فرنسا والمراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر

وهي تشكل أدوات مميزة لتنفيذ التعاون الثقافي ونشر الأملاك الثقافية. وتتخذ كل من الحكومتين التدابير الضرورية لتسهيل تنفيذ وتطوير نشاطيهما في فرنسا والجزائر.

وأعربت فرنسا عن نيتها في مواصلة جهودها قصد إعادة تشكيل جهاز المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر مثلما كان الحال سنة 1994. وتوجد لحد الآن خمس مراكز جاهزة للعمل في الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وقسنطينة وتلمسان. مخصص الرخصة القادمة منشأة تيزي وزو أين تمت برمجة عدة أشغال لإعادة التأهيل والتكييف مع المعايير الأمنية.

1. 5. 4 . التعاون الثقافي و حوار الثقافات

يستمد التعاون الفرنسي-الجزائري جذوره وثروته من تاريخ مشترك؛ ويحتل مكانته في صميم العلاقة بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

لذا ستولى عناية خاصة لربط النشاطات المطورة في هذا المجال مع تلك التي تنفذها أوروبا والبلدان المحاذية لها قصد المساهمة في الحوار ما بين الشعوب والثقافات وفي التأكيد على الثروة التي يمثلها التنوع الثقافي.

1 .5 .5 . الذاكرة والأرشيف

تشجع كل من الحكومتين البحث حول تاريخيهما المشترك وتسهلان الوصول إلى أرشيفيهما، في إطار تشريعهما، كما ستتم مباشرة نشاطات تعاون في ميدان تكوين الموظفين الإداريين وعمال الأرشيف.

وستكون رقمنة الحالة المدنية المسماة ب:" الأوروبية" المنشأة قبل سنة 1962 محل اتفاق خاص.

20

يشير الطرف الجزائري إلى الأهمية التي يكتسيها وضع ودعم برامج تكوين لمستخدمين بغية تحسين الأداء وقدرات تسيير الموظفين والمنتخبين المحاورين ويرغب في إعطاء الأولوية للمواضيع التالية:

- التسيير الحضري؛
- تحسين نوعية المرافق العمومي؛
- تكوين الإطارات المحلية.

أخيرا، سيتم البحث عن إدماج الشباب في نشاطات التعاون اللامركزي.

III كيفيات تنفيذ الوثيقة الإطار للشراكة

1. <u>الفاعلون في التعاون الفرنسي</u>

تنفّذ مساهمات التعاون الفرنسي بالجزائر بصفة رئيسية من قبل مصلحة التعاون و النشاط الثقافي والبعثة الاقتصادية وفريق الوكالة الفرنسية للتنمية. يمكن أن تساهم هيئات عمومية أو خاصة لانجاز عمليات بشكل محدد والتي تندرج في إطار هذا التعاون.

مصلحة التعاون والنشاط الثقافي

تتوفر مصلحة التعاون والنشاط الثقافي على اعتمادات مساهمة (اعتمادات سنوية واعتمادات متعددة السنوات للصندوق الأولوي للتضامن) وأدوات خاصة [منح دراسية ومنح تربصات، بعثات، دعوات) لتنفيذ برامج التعاون في مجالات اختصاصها: ترقية اللغة الفرنسية ودعم الفرانكفونية متعددة الأطراف، النشاط الثقافي وتأكيد البعد الثقافي للتنمية، السمعي البصري وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، التمون الجامعي وفي سجل البحث، دعم سياسات مكافحة الفقر والفروقات وتنفيذ استراتيجيات قطاعية، المساهمة في الحكم الديمقراطي وتعزيز دولة القانون. ينفذ التعاون في مجال الأمن من قبل SCTIP بالاتصال مع مصلحة التعاون و النشاط الثقافي.

تنسق مصلحة التعاون و النشاط الثقافي مساهمة الدوائر الوزارية الأخرى.

36

تابع ـ الملحق 03

المناخية، المياه الدولية، التصحر وتدهور الأراضي، التلوث الكيميائي (ملوثات عضوية دائمة)، طبقة الأوزون (بروتوكول مونتريال).

2. متابعة الوثيقة الإطار للشراكة

ستتواصل الشراكة الفرنسية الجزائرية طبقا لأحكام اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي والمالي والتنمية الموقعة بين الحكومتين.

في هذا الإطار وإطار الوثيقة الإطار للشراكة، ستضمن اللجنة المشتركة للشراكة، بوصفها هيئة تشاور واقتراح ثنائي، الإشراف ومتابعة وتقييم النشاطات متابعة وتقييم النشطات المبادر بها وستقترح، كلما اقتضت الحاجة، التعديلات أو التصحيحات الضرورية خلال اجتماع نصف المسار. تساهم اللجنة في تحديد التوجهات الكبرى للوثيقة الإطار للشراكة.

تنظم لجنة المتابعة موعدا سنويا للنشاطات المنفذة في إطار الوثيقة الإطار للشراكة.

تمارس كل الهيئات الخاصة التابعة لمجال التعاون الثنائي صلاحياتها طبقا للتوجيهات والترتيبات المحددة في هذه الوثيقة الإطار للشراكة.

ستكون الوثيقة الإطار للشراكة أيضا محل تقييم في نصف المسار.

الجزائر في 2007-12-05

عن حكومة الجمهورية الفرنسية	عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جان لوي بورلو	مراد مدلسي
وزير الدولة، وزير البيئة، والتنمية والتهيئة المستدامتين	وزير الشؤون الخارجية

38

الملحق 04

قرص مضغوط يضم أعمال الملتقى الدولي:

« Diplomatie culturelle :
Un atout pour la France dans un monde en mouvement ».

المنعقد يومي الاثنين والثلاثاء 12 و13 ديسمبر 2011 ، بالكوليج دو فرانس، باريس. والذي نظمته وزارة الخارجية الفرنسية، بالتعاون مع المعهد الفرنسي.

القوائم

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والخرائط

قائمة الملاحق

قائمة المحتويات